

مركز دراسات الوحدة العربية

المياه العربية
من النيل إلى الفرات
التحديات والأخطار المحيطة

عليان محمود عليان

المياه العربية
من النيل إلى الفرات

التحديات والأخطار المحيطة



مركز دراسات الوحدة العربية

المياه العربية من النيل إلى الفرات

التحديات والأخطار المحيطة

عليان محمود عليان

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عليان، عليان محمود

المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة/ عليان محمود عليان.

٢٤٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٢١٧ ـ ٢٢٦

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-664-6

١. المياه. ٢. البلدان العربية. ٣. الموارد المائية ـ البلدان العربية.
٤. نهر النيل. ٥. نهر الفرات ٦. إيران. ٧. تركيا. ٨. إثيوبيا.
٩. إسرائيل. ١٠. سد النهضة الإثيوبي. ١١. السياسة المائية. أ. العنوان.

333.9100956

العنوان بالإنكليزية

Arab World Water from Nile to Euphrates
Challenges and Dangers

By Elyyan Mahmoud Ellyan

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠١٤

الإهداء

إلى بحر حيفا .. وبرتقال يافا... إلى التِّين والزيتون صامداً مرتوياً من مياه نقية... ممتدة جذوره في تراب مقدس... إلى قريتي الصغيرة في وطني الكبير... فلسطين

يرونكَ بعيداً يا وطني وأراك دائماً أقرب من طرفة عيني.. إليك فلسطين

إلى روح والدي ... وفاء لبعض الدين...

إلى روح زوجتي الغالية التي خطت معي مشوار حياتي فأسعدتني بوجودها وأحزنت قلبي لفراقها...

إلى والدتي العزيزة أدامها الله التي أعطت للأرض فأعطتها الأرض كثيراً...

إلى ابني الغالي معتز وابنتي الحبيبة نانسي...

إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب، رئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، الذي تشرّفت في أن أكون أحد طلابه أثناء دراستي الجامعية في جامعة بغداد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وإلى كل عربي حر يؤمن بأن أمتنا هي خير أمة أخرجت للناس، ويدافع عنها رافضاً أن تسحقنا سنابك الطغاة أو سطوة المستعمر.

عليان محمود عليان

المحتويات

خلاصة الكتاب

ـ ١ ـ

منذ أواخر القرن التاسع عشر، يواجه الوطن العربي من خليجه العربي إلى المحيط الأطلسي العديد من التحديات الداخلية والخارجية، حيث تعرّض ـ ولا يزال ـ لهجمات استعمارية ـ صهيونية بكل صورها وأدواتها الإجرامية، بهدف واحدٍ رئيسي يتمثل بفرض التبعية والوصاية، وتقطيع أواصر الترابط الأزلي بين مكونات أبناء هذا الوطن؛ وفي سبيل ذلك سعت ـ وتسعى ـ القوى المعادية لهذه الأمة لتجريدها من مختلف وسائل البقاء والتطور والنهوض. وحتى تتمكن القوى الاستعمارية ـ الصهيونية من تحقيق أغراضها العدوانية، وضعت استراتيجيات للسيطرة على مقدّرات وخيرات هذه الأمة، التي يبرز من بين أهمها وأخطرها امتلاكها مواد استراتيجية هامة جداً، وبشكل رئيسي: النفط والماء. وفي هذا الصدد، فإن أكبر المخاطر التي تواجه المياه العربية، ما يسعى له الكيان الصهيوني من سيطرة عليها بمختلف الوسائل. وكان رواد المشروع الصهيوني متيقظين ـ منذ البداية ـ بالنسبة إلى أهمية المياه في نجاح مشروعهم الاستيطاني في فلسطين واستمراره، ورفعوا شعارهم المعروف «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»، وهو ما يؤكد أن البُعد المائي كان حاضراً في تكوين الأبعاد الجغرافية للمشروع باعتباره البُعد الذي يتوقف نجاح المشروع واستمراره وازدهاره عليه. لذلك وضعت الحركة الصهيونية دائماً التحكم بمصادر المياه في أولوياتها، إلى درجة عسكرة المياه. وبعد أن نجح اليهود في تحقق هدفهم الأول (إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين)، شرعوا في السعي لتحقيق هدفهم الثاني: تعيين وترسيم حدود سياسية وقانونية لدولتهم تحوي ضمنها المناطق الغنية بموارد المياه.

إن التحديات المائية في الوطن العربي آخذة في التعمق والتأثير السلبي الخطير في مستقبله بالأبعاد كافة، السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي أهم الأدوات التي يسعى الطامحون للسيطرة عليها لفرض التبعية والوصاية عليه، وبخاصة أن الكثير من مصادر الوطن العربي المائية تأتي من خارج حدوده الجغرافية والسياسية، كما الحال بالنسبة إلى مياه النيل والفرات. حتى إن المياه التي مصادرها من داخل الوطن العربي، لم تخلُ من مخاطر السيطرة عليها.

إلا أن ما يزيد هذه الأزمة خطورة هو أن قرابة نصف الموارد المائية العربية السطحية المتجددة تأتي من مصادر مائية مشتركة مع الدول المجاورة غير العربية (كالنيل ودجلة والفرات)، كما أن هناك محاولات من قبل هذه الدول للاستئثار بأكبر كمية ممكنة من المصادر المائية المشتركة معها في أحواض هذه الأنهار. أضف إلى ذلك أن الكثير من القوى المحيطة بالوطن العربي، تعمل بشكل صريح أو ضمني للتنسيق والعمل مع الكيان الصهيوني، ولم يتوقف الأمر على القوى المحيطة فحسب، بل بات أكثر حرجاً مع بوادر التعاون العربي ـ الصهيوني في إقامة مشاريع مائية مشتركة، حتى مع من يتصدّرون العمل السياسي في فلسطين المحتلة غافلين عن أنها كلها تصب في مصلحة العدو الصهيوني.

إن مسألة الأمن المائي لا بد من أن توضع في قمة سلم مصالح جميع البلدان العربية، لأن الأعداء ومسانديهم كثُر. وربما لا نبالغ إذا قلنا إن الأمن المائي العربي، في ضوء التطورات السياسية الدولية وانعكاساتها على وطننا العربي، تفوّق من حيث الأهمية على الأمن العسكري. ولكن ـ للأسف ـ ورغم الإدراك المتنامي لخطورة قضية المياه في المنطقة وارتباطها الوثيق بقضية الأمن القومي العربي، إلا أن هذا الإدراك لم تتم ترجمته حتى الآن إلى سياسة عربية موحدة تجاه قضية المياه، وغياب استراتيجية أمنية عربية جدية فاعلة لحماية هذه الثروة القومية، سوف يفاقم المشكلة، ويعمّق من أبعادها الخطيرة.

هناك عدد من العوامل والتفاعلات الداخلية والخارجية أدت إلى تعاظم حدة مسألة الأمن المائي، ولعل ما مرت به المنطقة منذ ما يزيد على ثلاثة أعوام، وما يحلو للبعض أن يطلق عليه «الربيع العربي»، يعكس مدى رغبة وسعي الدول الكبرى الاستعمارية للسيطرة على مقدرات الوطن العربي من خلال الاستقطاب السياسي للقوى المتصارعة سياسياً وعسكرياً. من هنا فإن الأمن المائي لا يقل أهمية عمّا سواه، بل يمكن القول إن الأمن المائي يفوق كل ما سواه؛ نظراً إلى أن إمكان تأمين المزيد من الحاجات الغذائية

بسبل زراعية وصناعية مختلفة لشعوبنا محدودة لأن إمكانية زيادة المصادر المائية العذبة محدودة، كما أنه لا يوجد بديل من الماء، في الوقت الذي تجد فيه الطاقة ـ على سبيل المثال ـ عدة بدائل.

لا يمكن فصل مسألة الأمن المائي العربي عن مسألة أهمية ودور الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وما يواجهه من تحديات متعددة الجوانب، وفي مقدمها مشكلة الحفاظ على موارده المائية، لِما لها من تأثير خطير في خطط التنمية على الآماد القصيرة أو المتوسطة أو البعيدة. وما يجعل قضية الأمن المائي العربي أكثر خطورة، أن أغلب البلدان العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، إذ إن إثيوبيا (الحبشة) وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضاً، هي بلدان تتحكم بأغلب الموارد والمصادر المائية في المنطقة العربية.

ويمكن القول إن المياه في القرن الحادي والعشرين أصبحت واحدة من أكثر أدوات الصراع في العالم بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، لأن الدول التي تمتلك مصادر المياه لا تخفي بطريقة أو بأخرى ميولها نحو فرض التبعية والأتاوى على البلدان العربية التي لديها مصابّ الأنهار، دون مراعاة للاتفاقيات الدولية التي تنظّم العلاقة بين الدول صاحبة منبع الأنهار والدول التي تمر عبرها الأنهار إلى نقطة المصبّ.

وفي خضم التطورات المتلاحقة، وبخاصة التغيرات السياسية المضطربة والغامضة المعالم في المنطقة العربية، وبخاصة في ما أطلق عليه مرحلة الربيع العربي، يحاول الغرب أن يعيد سيطرته على المنطقة العربية تحت مبررات كثيرة، ويسعى لإصدار نسخة جديدة أكثر سوءاً من اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦، ووعد بلفور الصهيوني عام ١٩١٧.

ـ ٢ ـ

يتناول هذا الكتاب: **المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة**، المخاطر المحدقة بالموارد المائية للوطن العربي، من خلال مناقشة مختلف الجوانب ولا سيّما الجوانب القانونية منها. يشرح **الفصل الأول** المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بموضوع المسألة المائية، في حين يعرض **الفصل الثاني** القانون الدولي وموقفه من المسألة المائية، إذ إن الاتفاقيات الدولية تعاملت مع مشكلة المياه الدولية، كما عالجت بعض المعاهدات على مدار السنين قضايا من بينها الحصص المائية وتنظيم الملاحة وصيد الأسماك، وبناء المنشآت العامة مثل السدود، وتم تعديل بعض

المعاهدات ـ ولا سيّما منذ مطلع السبعينيات ـ لتعكس القلق المتزايد حول مختلف المشكلات المائية الآخذة في التزايد والمخاطر.

تعامل القانون الدولي مع قضايا الأنهار، وبخاصة الأنهار العابرة للدول، من الناحية القانونية. ومع أواخر القرن التاسع عشر بدأت الاهتمامات في مفهوم النهر الدولي، من أجل الحدّ من الصراعات الدولية حول استخدام الأنهار بين الدول ذات الشأن. خلاصة القول إن مفهوم المجرى المائي الدولي وفق التطورات المعاصرة يشمل بإطاره الواسع ـ إضافة إلى الأنهار ـ مساحات المياه العذبة الأخرى كالبحيرات والقنوات والخزانات والمياه الجوفية، أي أن النهر الدولي هو جزء من المجرى المائي الدولي. وفي هذا السياق يحدد القانون الدولي عدة أنواع من الأنهار الدولية، منها:

١ ـ **أنهار وطنية ذات أهمية دولية**: وتنبع أهمية هذا النوع من مدى صلاحيته للملاحة بأكمله، وبخاصة إذا كان النهر ينبع عند حدود دولة مجاورة ويصب في بحر عام لا اتصال لهذه الدولة به.

٢ ـ **الأنهار الحدودية أو المتاخمة**: وهذه الأنهار تستعمل بين دولتين أو أكثر، وتشكل حدوداً (متشاطئة) دولية لها مثل نهر شط العرب بين العراق وإيران. وغالباً ما تتسبب أنهار كهذه في مشاكل تتعلق بقياس حدود الدولة النهرية، وما يرتبط بها من نواحٍ سياسية وعسكرية.

٣ ـ **الأنهار المتتابعة أو المتعاقبة**: ففي هذه الحالة تكون الدول النهرية هنا دولة منبع أو دولة مصب للنهر، أو دولة المجرى الأوسط للنهر مثل نهر النيل الذي يجري في أقاليم عشر دول أفريقية.

التزمت البلدان العربية بالاتفاقات الدولية التي تنظم علاقاتها مع الدول التي تمتلك منابع الأنهار الدولية، لكن العديد من الدول المالكة لمنابع الأنهار لم تلتزم بالاتفاقات، وكان لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية دور هام في عدم اهتمام الدول المالكة للمنابع النهرية بمصالح البلدان العربية. وقد شجع على هذا التوجه التدخل الصهيوني وتعاون الدول المالكة للمنابع معه، حيث لا يخفي هذا الكيان عداءه للعرب، منذ زمن طويل جداً. ويرى قادة الكيان الصهيوني أن أخطر المعارك ستكون مع العرب حول المياه. وكما أشرنا، فإن هذا الكيان لا يلتزم بأي اتفاقيات ومعاهدات، ولا يتوانى عن ممارسة الضغوط، حيث أقام تعاوناً مع إثيوبيا للضغط على مصر، من خلال عدة أساليب، منها تقديم مساعدات مالية لإقامة السدود على نهر النيل (سد الألفية)،

والتوسع في علاقاته مع جنوب السودان ولا سيّما بعد انفصاله عن السودان في شهر تموز/ يوليو عام ٢٠١١، مع عرضٍ مقابلٍ لذلك ألا وهو شراء مياه النيل من جنوب السودان.

وقد أدركت البلدان العربية المخاطر التي قد تواجه مياهها، لذا نجد الكثير منها يلجأ إلى المؤسسات الدولية القانونية أو ذات الاختصاص. وتعزز ذلك من خلال المبادرات العربية، ومن بينها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الذي عقد بدعوة من مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي بباريس، وجامعة الدول العربية.

توصل معهد القانون الدولي في عام ١٩٩١ إلى مجموعة من القواعد العامة بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية، حيث راعت هذه القواعد معيار العدالة عند توزيع المياه بين الدول المشتركة في الأنهار. وتعني العدالة هنا حصول الدول المشتركة في نهر معيّن على حصص متساوية من مياه النهر، وهذا مرتبط بطبيعة النهر، وحجم المنطقة التي يمر بها في أرض الدولة، والظروف المناخية في حوض النهر ككل وفي كل دولة على حدة، وتاريخ استغلال مياه النهر وحجم السكان، وتكاليف الحصول على المياه من مصادر بديلة، ومدى توافر هذه البدائل.

ولم يتوقف الأمر على المعهد الدولي، بل نجد مدى اهتمام هيئات ولجان دولية بقضية المياه، إذ اعتبرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في اجتماعها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، أن الحق في المياه يتضمن حماية الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، بما فيه المنشآت المائية والإمدادات، وأعمال الري وحماية البيئة الطبيعية من الأضرار.

تأسست دراسة القانون الدولي بشكل عام على ثلاثة مبادئ أساسية، هي: مبدأ العدالة والاستعمال المعقول، ومبدأ عدم الإضرار بالغير، ومبدأ التعاون الدولي المائي لإنجاح المبدأين السابقين، وكاتجاه عام نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أنه إذا كان من حق الدول النهرية قانوناً أن تقيم سدوداً على الجزء المار بإقليمها، فإن ثمة قيدين جوهريين يردّان على هذا الحق هما: عدم التسبب في إلحاق الضرر بباقي دول النهر، والالتزام بإجراءات الإخطار المسبق، والمتمثلة بوجوب قيامها بإرسال كل الدراسات والبيانات الفنية المتعلقة بالسد إلى جميع دول المجرى المحتمل تضررها من إنشائه، مع التزامها قانوناً بعدم البدء في الإنشاء، إلى أن تتمكن هذه الدول من دراسة وتقييم الآثار المحتملة في فترة معقولة.

لكن إذا كانت المنظمات والهيئات واللجان الدولية تبدي اهتماماً واضحاً في مشكلة المياه، فما هو دور المنظمات العربية في هذا الشأن؟

بالعودة إلى الستينيات من القرن العشرين نجد أن مشكلة المياه العربية فرضت حالتها بشكل قوي على القيادات العربية، وتحديداً الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذي دعا إلى عقد قمة عربية عام ١٩٦٤ لمواجهة الأطماع الصهيونية في المياه العربية، وبخاصة مشروع تحويل نهر الأردن لمصلحة الكيان الصهيوني، حيث نتج من ذلك قرارات هامة، لم يتم تنفيذها ومتابعتها بشكل جدي حتى وصلت الأوضاع المائية العربية إلى ما وصلت إليه من سوءٍ وضياع، اذ لم تقْدم الجامعة العربية على تبني مشروع ملزم لجميع الأقطار العربية، وبخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ورحيل عبد الناصر وما تبع ذلك من استسلام لأمريكا والانفتاح على الكيان الصهيوني، بدءاً بمعاهدة كامب دايفيد (١٩٧٨)، مروراً باتفاقية أوسلو (١٩٩٣)، إلى وادي عربة عام ١٩٩٤ واتفاقية إقامة قناة البحرين في أواخر عام ٢٠١٣، بين الأردن والسلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. وهكذا فإن الهيئات العربية ومن خلفها الدول العربية، ما زالت غير قادرة على تبني استراتيجية مؤثرة في التعامل مع القضايا المائية، حتى إن العديد من المنظمات الإقليمية لم تستطع إيجاد حل معقول وعادل لحل المشكلات المائية العربية، والسبب ـ في رأينا ـ أن أصحاب الشأن المباشرين لم يكرسوا جهوداً تتناسب وحجم المخاطر. وقد ازدادت الخطورة أكثر بسبب النزاعات بين البلدان العربية نفسها، حول المشكلات المائية، وبالتالي ازدادت أطماع الدول التي تنبع منها الأنهار التي تجري لمئات بل آلاف الكيلومترات في الوطن العربي.

ـ ٣ ـ

ثم ينتقل الحديث في الفصل الثالث إلى المشكلات المائية بين سورية والعراق من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى. ولا يمكن فصل الأطماع السياسية وجذورها التاريخية، عندما نناقش القضايا المائية بين عدد من الدول العربية من جهة، وبين الدول التي تحيط بالإقليم العربي من جهة أخرى، إذ نجد دولة مثل تركيا تسعى من خلال إقامة المشاريع والسدود المائية، وبشكل خاص مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب)، إلى تحقيق أهداف سياسية إضافة إلى أهداف اقتصادية، وبخاصة في علاقاتها مع سورية والعراق. أصبحت الدوافع السياسية التركية وراء مثل تلك المشاريع واضحة في

ضوء التطورات السياسية التي تعيشها هذه البلدان العربية (سورية والعراق)، إذ تسعى تركيا ـ إذا تمكنت ـ إلى تغيير خطير في خريطة الجغرافيا السياسة في المنطقة، من أجل بناء مكانة إقليمية متميزة من خلال الربط المائي الإقليمي، واستخدام الموارد المائية كورقة ضاغطة على كل من سورية والعراق، بواسطة التحكم بتصاريف نهر الفرات، فنجد أن تركيا تعارض بشدة أي اتفاق مائي متعدد الأطراف. ويتمثل أخطر الأهداف السياسية المائية التركية في المنطقة بإرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط قضية مياهها بقضية السلام بالمنطقة العربية، وبخاصة بعد التقارب التركي ـ «الإسرائيلي» في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية كافة.

ومع انتهاء تركيا من مشروعها الضخم على نهري الفرات ودجلة، أصبح بإمكانها أن تتحكم بتدفق مياه الفرات، وامتلكت سلاحاً تستطيع أن تشهره بوجه العراق وسورية إذا ظهر أي خلاف في الرأي حول أي مشكلة من المشكلات الثنائية أو الثلاثية، وخصوصاً بعدما أفصح الأتراك، من أجل استمرار تدفق مياه الفرات إلى سورية، عن **ثلاثة** شروط:

أولاً: إقرار سوري بالتنازل عن لواء الإسكندرون.

ثانياً: عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية بالتحرك، وضربها داخل سورية.

ثالثاً: عقد اتفاقية للمياه تشمل مياه العاصي بوصفه نهراً دولياً، ويمر في دولة ويصب في أخرى.

كانت الأزمة المائية بين تركيا وسورية ـ وما زالت ـ تؤجج الصراع في المنطقة، وبخاصة بعد التطورات التي تشهدها سورية منذ ثلاث سنوات. وفي عام ١٩٩٠ بلغت الأزمة بينهما ذروتها عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل، وفي العام ١٩٩٥ اتفقت مع مجموعة شركات أوروبية و٤٤ مصرفاً لتمويل سد «بيرجيك» على نهر الفرات.

تتميز الممارسات التي تقوم بها الحكومة التركية بعدم الإذعان للتعهدات والمعاهدات الدولية ولا سيّما في ما يتعلق بالمسائل المائية، وبرفض التوقيع على الاتفاقية الدولية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، رغم

اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا يعني أن الحل وفقاً للنظرة التركية، لا بد من أن يكون سياسياً، حيث تستغل التطورات السياسية العربية بشكل عام والسورية بشكل خاص، ولا تخفي رغبتها في التمدد والتوسع تحت العديد من المظلات، ولكن الهدف الأعلى سياسي.

وإذا كانت هذه هي بعض الأمثلة على التوجهات السياسية المائية التركية في علاقاتها مع سورية، فإن الوضع مع العراق ليس أفضل حالاً، فقد لعبت تركيا على نغمة الطائفية، آملة أن يكون أمامها فرصة لتعويض ما فقدته في مجالات ومناطق دولية أخرى، وعبر التمدُّد في العراق، ولكن الرياح ـ على ما يبدو ـ لم تجرِ كما تشتهي السفن. وفي أيار/ مايو ٢٠١١ رفض العراق توقيع اتفاقية اقتصادية مع تركيا تضمن لها حصة مائية محددة. والحقيقة أن الخلافات بين تركيا والعراق ليست وليدة مرحلة معينة أو محصورة بمسألة بعينها، وقد تمثلت جوانب الخلافات في مسألة المياه بين البلدين بأبعاد مختلفة، وفي مقدمها الأبعاد الفنية، ومن بينها:

أولاً، عدم استجابة تركيا لنداءات العراق المتكررة بشأن زيادة حصته من مياه الفرات، وعوض ذلك طالبته بجدولة مياه نهري دجلة والفرات في حساب الحصص وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدتها مع سورية.

ثانياً، استغل سكان وادي الرافدين الخاصية الطبيعية الجغرافية لنهري دجلة والفرات، وهي ارتفاع وادي الفرات عن وادي دجلة تارة، وبالعكس تارة أخرى. فنهر دجلة في قسمه العلوي، يجري بمناسيب تعلو على مجرى نهر الفرات، وحين يصل إلى بغداد ينخفض عن نهر الفرات بسبعة أمتار تقريباً، ثم إذا سرنا جنوباً يعود فيصبح بالقرب من الكوت أعلى من نهر الفرات من جديد. وهنا ينحدر شط الغراف الذي يأخذ من الضفة اليمنى لنهر دجلة وينتهي إلى نهر الفرات عند الناصرية، وهذه الخصائص تساعد على تأمين الري من النهر الواحد والصرف إلى النهر الآخر بالتناوب بحيث يمكن شق جداول عديدة بين النهرين تمتد بصورة موازية لجريانها بالنسبة إلى النهرين، وهذا يتوقف على المنطقة التي تقع فيها هذه الجداول.

ثالثاً، يرفض العراق المطالبة التركية ويعتبرها تدخلاً في سيادته الإقليمية، وأن مشاريع الري داخل العراق شأن داخلي، وهذا ينسجم مع ما أقرّته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤. وفي هذا الخصوص فإن العراق يدفع ثمن عدم التزام الطرف الثاني (تركيا) بما اتُّفق عليه وفقاً للمواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية

المتعلقة بالمياه، حيث وقع وسورية مع تركيا كثيراً من الاتفاقيات عبر مراحل زمنية وفقاً للمعاهدات الدولية، بدءاً من عام ١٩٢٣، مروراً بمعاهدة الصداقة بين البلدين عام ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون عام ١٩٧١ واتفاق العام١٩٩٠.

وعندما نتحدث عن مشكلة المياه بين كل من سورية والعراق من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى، نجد أن سلوك تينك الدولتين يكاد يكون واضحاً. وفي ما يتعلق بإيران والعراق، تؤدي السياسة والأطماع التوسعية دوراً خطيراً في صيغة الاتفاقيات، وبخاصة في مسألة شط العرب. فعلى الرغم من استجابة العراق للكثير من المطالب الإيرانية، إلا أن إيران ما زالت مستمرة في السياسات المائية عينها، من خلال تحويل مسارات الأنهار والروافد التي تنبع من أراضيها وتصب في شط العرب والأراضي العراقية من تاريخ وجود البلدين.

وقد تصاعد السلوك الإيراني المناوئ، حيث انعكس تحويل الأنهار وجفافها أثراً سلبياً في الثروة النباتية والحيوانية. ومن بين السلوكيات الضارة الإيرانية، نجد أنها عمدت عام ٢٠١٠ إلى تصريف مياه الصرف الصحي فيها إلى جنوب العراق، وهو ما أدى إلى تضرر مساحات واسعة من الأراضي، فضلًا عن زيادة الملوحة في شط العرب.

خلاصة القول إن هناك العديد من المشكلات المائية بين سورية والعراق من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى، والمشكلة الرئيسية القاتلة أن معظم مصادر المياه العربية تنبع من مصادر غير عربية، إضافة إلى أطماع الدول، وأكثرها خطورة أطماع الكيان الصهيوني.

إن الصراع على مياه النهرين (دجلة والفرات) قد تطور بشكل مختلف عما كان عليه، مع بدء مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين. وكان للكيان الصهيوني المعادي للعرب دور خطير في تأجيج الصراع، وهو لم يُخفِ أطماعه في المياه العربية للوصول إلى النيل والفرات. فمنذ عام ١٩٤٤ أعد خبير صهيوني مشروعاً يعتمد على تجميع مياه المنطقة (الأردن ـ اليرموك ـ العوجا ومياه الينابيع الجوفية والسيول)، وفي الفترة التي كان فيها أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، كلف أريك جونستون لمعالجة أزمة المياه، إلا أن الأخير لم ينجح في ذلك، وجاء بدلًا منه كونون، فشمل مشروعه نهر الليطاني وإنشاء فاصل كبير بين الأردن والكيان الصهيوني من خلال تخزين مياه اليرموك في الأردن بدلاً من بحيرة طبرية.

ثم يعرض الكتاب في الفصل الرابع أهم المشكلات المائية بين الدول التي تقع على حوض النيل بشكل عام، وبين إثيوبيا ومصر بشكل خاص. فمع دخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأ الوطن العربي يواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري، ومن أهم التحديات الداخلية الصراع السياسي على السلطة، إذ شهدت الساحة العربية حالات عديدة من الاحتجاجات الشعبية والثورات التي نجحت في كثير منها في تغيير القيادات الحاكمة، ووصول فئات سياسية دينية إلى سدة الحكم، غير أن الوضع السياسي والاجتماعي والأمني فيها لم يستقر بعد، وما زالت القوى الوطنية والدينية تتصارع بهدف الوصول إلى السلطة، وهذا ما تعانيه مصر. وبالتالي، فإن مسألة النظر في ما يجب فعله تجاه المشكلات المائية تراجعت كثيراً، وهذا بدوره أعطى الدول الطامعة في مياه النيل المزيد من الفرص لفرض الأمر الواقع.

تجدر الإشارة إلى أن لمصر ـ وبالرغم من أنها تقع في أفريقيا ـ واجهة آسيوية قوية وأخرى متوسطية؛ إذ تمتد سواحلها لتلامس البحر المتوسط، وإلى الشرق منها تقع الأراضي الفلسطينية عتبة الشرق إلى الشام وبلاد الرافدين وجزيرة العرب؛ أما في الغرب، فتحدّها الأراضي الليبية التي تصل مصر عن طريق الشريط الساحلي المتاخم للبحر المتوسط، في حين تحدّها من الجنوب الأراضي السودانية ومنابع نهر النيل العظيم؛ ويحف بالواجهة الشرقية لمصر من نقطة حدودها البرية مع فلسطين في الشرق خليج العقبة فالبحر الأحمر.

يعتبر نهر النيل شريان الحياة الرئيسية في مصر، فلا عجب إذن، عندما نقرأ قول المؤرخ اليوناني هيرودوتس إن مصر هبة النيل. ويتميز نهر النيل بأنه أطول الأنهار في العالم ويمر في عشر دول هي: إثيوبيا وزائير وكينيا وإريتريا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا والسودان ومصر، التي تعد أكثر الدول حاجة إلى مياهه، لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها، وهذا ما دفع جمال عبد الناصر إلى بناء السد العالي لتوليد الطاقة وتطوير البنية الاقتصادية وتوفير مياه الشرب. ولقد أصبح النيل بعد ذلك نهراً دولياً. وقد برزت أهمية مشروع السد العالي لاحقاً، لِما يمثله هذا المشروع من أهمية وما له من انعكاسات متنوعة داخلياً، وخارجياً على الدول التي تشترك مع مصر في هذا النهر من المنبع إلى المصب.

بعد رحيل عبد الناصر، ومع التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في القرن الحادي والعشرين بوجه خاص، أخذت المخاطر المائية تتراكم بشكل واضح جداً على مصر، وهي تتمثل بإقامة السدود على نهر النيل وبخاصة السدود الإثيوبية، لذا فإن من بين أسباب الأزمات المائية بين دول حوض النيل محاولة الاستئثار بالمياه من قبل طرف على حساب طرف آخر، وهذا الواقع يمكن إدراكه من قبل الدول المشتركة في النيل، ولا سيّما مع وجود قوى خارجية تحاول إثارة الخلافات كي تصبح طرفاً مؤثراً في صوغ معادلة الاستفادة من المياه الإقليمية والدولية. وقد تناولنا ذلك بإسهاب عند مناقشة مشروعات السدود الإثيوبية التي أقيمت والتي ستقام على مجرى النيل، حيث يتضح مدى الاختلاف والتعارض بين دول الحوض، وفقاً لما تقره القوانين الدولية والاتفاقيات التي وقعت بشأن الوسائل والطرق التي يمكن اتباعها للاستفادة من النيل، على أساس من العدالة والالتزام.

ومن المفيد الإشارة إلى أن أهم الآثار السلبية للسدود الإثيوبية في مصر تتمثل بسعتها التخزينية وباستهلاك المياه في الزراعات المروية، إذ إن السعة التخزينية ستُخصم من مخزون المياه أمام السد العالي، وبالتالي ستعود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في سنوات الفيضان المنخفضة إلى الظهور، أما المياه التي سوف تستخدم للري فستكون خصماً مباشراً من حصتَي مصر والسودان السنوية.

وعليه، فإذا كانت هذه السدود تعكس بعض المؤشرات على الوضع المائي في نهر النيل، فإن بدء إثيوبيا في إقامة سد النهضة على نهر النيل الأزرق يدق ناقوس الخطر وما يتبع ذلك من توترات في العلاقات بين دول حوض النيل، وتحديداً بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، كونها مسيطرة على منبع نهر النيل. فما هو سد النهضة، وما هي آثاره وتداعيات إنشائه على الأمن القومي لمصر والسودان، ولا سيّما بعد دخول قوى معادية للوطن العربي (الكيان الصهيوني) طرفاً خطيراً ومحرضاً على إشعال الفتنة المائية، ليس في حوض النيل فحسب، بل في جميع البلدان العربية المحاذية لهذا الكيان. حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة عند عرض ومناقشة سد النهضة، أو كما يسميه البعض سد الألفية.

لم تقتصر مخاطر إقامة السدود الإثيوبية على مصر، فللسودان حصة خطيرة من هذه الانعكاسات، ويمكن القول، إن النزاع حول نهر النيل له جذوره العميقة، ولكن حدته تنحصر بين ثلاث دول رئيسية، هي مصر والسودان وإثيوبيا؛ أما بقية الدول في حوض النهر فتؤدي دوراً هامشياً إلى حد ما في النزاع. ويبدو أن انفصال جنوب السودان

في التاسع من شهر تموز/ يوليو ٢٠١١، خلق وضعاً أكثر صعوبة، نتيجة محاولات دول معادية التدخل في النزاع المائي وتأجيج الصراع بين دول حوض النهر. وأكثر هذه القوى حقداً هو الكيان الصهيوني، الذي يسعى بكل الوسائل لتأجيج الصراع بين دول الحوض، وبخاصة بين السودان ودولة الجنوب الانفصالية، علماً بأنه لا تخفى المشاركة العلنية للكيان الصهيوني في ذلك، بل إن التدخل ازداد بعد انفصال الجنوب.

ويكمل **الفصل الخامس** الحديث عن المخاطر والتحديات المائية العربية متطرقاً إلى محاولات الكيان الصهيوني السيطرة عليها، وبشكل خاص في فلسطين والأردن ولبنان. فقد قامت الاستراتيجية الصهيونية ـ مدعومة من القوى المعادية للأمة العربية ـ لسرقة المياه، على مبدأ أساسي في غاية الخطورة على الأمن المائي العربي، بل وعلى الأمن القومي العربي ككل، حيث عمدت إلى العديد من الأساليب، منها التحالف مع تركيا وإثيوبيا، وتوقيع ما أطلق عليها اتفاقيات السلام، بما يعني أن أكبر نهرين في المنطقة (النيل والفرات) سيكونان تحت سيطرة هذا الكيان، إضافة إلى سعيه لإقامة مشاريع مائية مشتركة.

من هنا، باتت الأهمية الكبرى للمياه واضحة في الاستراتيجية الصهيونية التي انبثقت منها سياسة تعمل ضمن مخطط بإطار عقائدي على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات. ومن هنا بدأت المياه تظهر جنباً إلى جنب مع الحدود، منذ بدء التفكير في إنشاء الكيان الصهيوني، لذلك كانت المرحلة الأولى السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، ومن ثم التطلع إلى المياه العربية القريبة منها والبعيدة.

تعود الأطماع الصهيونية في المياه العربية إلى مراحل تاريخية قديمة، مدعومة بمعتقدات دينية. وتشير الدراسات المتخصصة في المعتقدات الدينية الصهيونية إلى أن تيودور هرتزل ـ مؤسس الصهيونية العالمية ـ كان له الفضل والدور الأبرز في الربط بين فكرتي الوطن والماء، وزرع هذه القناعة في المدركات اليهودية الفكرية لإقامة دولة «إسرائيل الكبرى». وعن طبيعة وحدود الدولة التي يتوقعها «هرتزل»، يقول في رده على الإمبراطور الألماني: « لقد سألني الإمبراطور الألماني أيضاً عن الأرض التي نريد، وعن حدودها، وما إذا كانت ستمتدُّ شمالاً حتى بيروت، أو أبعد من ذلك، ولكننا سنطلب ما نحتاجه. إن المساحة تزداد مع ازدياد عدد المهاجرين، علينا أن نطل من البحر؛ بسبب مستقبل تجارتنا العالمية، ولا بدّ لنا من مساحة كبيرة للقيام بزراعتنا الحديثة على نطاق واسع، إن إسرائيل التي نريد هي إسرائيل سليمان وداود».

اعتمد الكيان الصهيوني في أمنه المائي على سرقة المياه العربية، سواء من الأراضي المحتلة (فلسطين والجولان) أو من الأراضي العربية المجاورة كالعراق وسورية ولبنان والأردن ومصر. ومنذ أيام الانتداب البريطاني، وقبيل الاحتلال الصهيوني لفلسطين، كان زعماء الحركة الصهيونية والساسة البريطانيون يدركون أن مشكلة المياه ستشكل حجر عثرة في أي تسوية سياسية مستقبلية، لذا فإن الصهاينة طالبوا بعد صدور وعد بلفور بأن يمتد احتلالهم (حتى جنوب لبنان) كي يتسنى لهم السيطرة على مياه نهر الليطاني.

يتبين مما تقدم أن الفكرة الصهيونية قد تبلورت بشكل صريح حول هدف الاستيلاء على الشجر والحجر والماء وطرد البشر منذ أوائل القرن العشرين. وكما أشرنا، فقد تقدم الصهاينة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، بطلب أن تبدأ حدود فلسطين من نقطة على البحر الأبيض المتوسط شمال مصبّ الليطاني ممتدة شرقاً بحيث تستحوذ وتتحكم في جميع المنابع التي تغذي نهر الأردن ونهر الحاصباني في لبنان ونهر بانياس في سورية والسواحل الشرقية لبحيرة طبرية وكل جداول وروافد نهر اليرموك.

ظهرت مساعي العدو الصهيوني من خلال طروحات قادته حول قضايا المياه في المنطقة لترويج «رغبته في تحقيق السلام» أن هذا يتطلب الدخول في مشاريع مشتركة مع البلدان العربية. فها هو سفّاح قانا شمعون بيريز يزعم أن قضية المياه تعتبر دليلاً على مدى الحاجة إلى إقامة نظام إقليمي يهدف إلى التخطيط لمشاريع تنمية المياه وتوزيعها على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن، وينطلق من هذه الرؤية للقول بضرورة إنشاء هيئة إقليمية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بالنيل وتوزيع مياهه، وهو ما يسهم في النهاية في تخفيف أسباب التوتر والعمل من أجل السلام (حسب زعمهم وتضليلهم).

وعند الوقوف على ما تضمنته اتفاقية «وادي عربة» لعام ١٩٩٤ الموقعة بين الأردن والكيان الصهيوني، نجد إلى أي مدى فرض هذا الكيان الغاصب شروطه ومتطلباته حيث تم انتزاع اعتراف رسمي من المملكة الأردنية الهاشمية بحقِّه في مياه «وادي عربة» ونهر اليرموك، وتحدّث الاتفاق المذكور عن تقاسم مياه اليرموك (متجاهلاً سورية)؛ علماً بأنه رغم إقرار الكيان الغاصب بضرورة تزويد الأردن بحوالى ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، من مياه بحيرة طبرية إلا أنّ هذا الاتفاق لم ينفذ بصورة عملية. وإضافة إلى هذا الإجحاف والسيطرة والاعتداء على الحقوق العربية في المياه، فقد سيطر الكيان الغاصب على ٩٠٠ مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن، من دون أن يقتصر الأمر

على هذا الحد، إذ اعتدى على المياه الجوفية في الحوض الغربي الفلسطيني، حيث أقام ٥٠٠ بئر ارتوازية غرب حدود ١٩٦٧.

وعليه يمكن القول إن موضوع المياه مرشح لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية. يقول الخبير الأمريكي توماس ناف: «إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري»، وبخاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فإثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وإريتريا والكونغو هي بلدان تتحكم بحوالى ٦٠ بالمئة من منابع الموارد المائية للوطن العربي. ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه، بعد اغتصاب الكيان الصهيوني لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه، كما أن بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً يتمثل بمحاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية، وفي مقدمة هذه الدول تركيا وإسرائيل.

ـ ٥ ـ

إن مشكلة المياه آخذة في التفاقم، وليست مقتصرة على جهة أو منطقة بعينها في الوطن العربي، فجميع الأقطار العربية معرضة لمخاطر مائية، وهذا ما يمكن تعميمه على أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو سيكون محور ما يتناوله **الفصل السادس**.

مع تطور مفهوم الأمن القومي وعناصره ومقوماته على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية أدركت بلدان الخليج هذا التطور ولم تعد رؤيتها للأمن القومي تقتصر فقط على القدرات العسكرية لصد العدوان أو تحقيق الشعور بالأمن، بل أصبحت منسجمة ومتوافقة مع حاجتها الفعلية للأمن كما هو معمول به في مختلف دول العالم. وأصبحت مسألة تأمين دولها من الداخل وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعوبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام، هي من أبرز عناصر التطور الاستراتيجي في مفهوم الأمن الخليجي. وبهذا المعنى وسّعت مفهومها للأمن ليتعدى الجانب العسكري إلى نظرة

استراتيجية شاملة تعكس تطلعات شعوبها لتحقيق أمنها القومي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

وكان الأمن المائي من أهم ما سعت إليه بلدان مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق الأمن القومي لها، إذ لا يمكن إغفال الحقائق المتعلقة بتلك المسألة وأبعادها للمنطقة. وبات معروفاً أن بلدان المجلس، شأنها شأن بقية البلدان العربية، تواجه الكثير من التحديات والمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والمائية والبيئية. وقد تعرضنا لذلك بشكل مفصل، نظراً إلى أهمية تلك المشكلات وانعكاساتها الخطيرة على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، ولا سيّما مع تصاعد حدة المشكلات المائية في الإقليم العربي، سواء منها الداخلية لكل دولة، أو المتصلة بدول الجوار العربي. وربما كان ارتفاع درجات الحرارة، وقلة سقوط الأمطار في فصل الشتاء من أكثر ما يفاقم المشكلة المائية والبيئية لبلدان الخليج ويعرّضها للجفاف والتصحر.

ومن المعروف أن دول مجلس التعاون تلجأ إلى أساليب لتوفير مياه تستخدم في مجالات متعددة من التنمية الزراعية، حيث تشكل معالجة مياه الصرف في المنطقة مصدر مياه زائداً، نتيجة استهلاك المياه في المناطق الحضرية. وتستخدم مياه الصرف المعالجة بشكل أساسي في ري محاصيل العلف والحدائق والمناظر الطبيعية على الطرق السريعة والمتنزهات.

غير أن الأمر الأكثر خصوصية والأشد خطورة ـ في الوقت ذاته ـ بالنسبة إلى الأمن المائي لبلدان الخليج العربي، أنها تقع في منطقة صحراوية فقيرة مائياً، وخالية من أي نهر، وتعتمد في تلبية حاجاتها من المياه العذبة ـ بشكل محدود ـ على مياه الأمطار، والمياه الجوفية غير المتجددة، وبشكل شبه كامل على تحلية مياه البحر؛ على سبيل المثال يبلغ حجم مياه البحر المحلّاة هناك نحو ١,٨٥ مليار متر مكعب، بما نسبته نحو ٩٠ بالمئة من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة.

وما ورد في تقرير صادر عن البنك الدولي، أيار/ مايو ٢٠١١، أشد دلالة على الوضع الحرج للأمن المائي الخليجي، إذ وصف الوضع المائي في الخليج بأنه أكثر تعقيداً وخطورة، حيث تواجه بلدان المجلس مشكلة حقيقية في شح موارد المياه، وأنها في جميع الأحوال لا تمثل أكثر من نسبة ٣ بالمئة من مجموع الموارد المائية العربية المتجددة. وهكذا فإن الأمن المائي عرضة لمخاطر متعددة الجوانب، وهي ذات أبعاد وطنية وقومية خطيرة، تهدد الأمن الخليجي على المستويين الوطني والجماعي.

ونحن نتحدث عن المشكلات المائية لهذه البلدان، لا يمكننا أن نغفل مطامع الدول المجاورة، وبخاصة في شط العرب، ودوره في الصراعات المائية بين أقطار منطقة الخليج العربي وإيران، ودور شط العرب في توفير موارد مائية، فضلاً عن أنه ممر ملاحي استراتيجي لهذه الدول للتواصل مع بقية دول العالم بحراً.

في الختام، تكتسب قضايا المياه في الوطن العربي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها. فهي تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت المياه في الصدارة، وإنْ كان غير معلن، في استراتيجيات الدول الكبرى كهدف رئيسي يجب امتلاكه والسيطرة عليه أو التحكم فيه. ويبدو ذلك جلياً في مؤامرات وخطط الكيان الصهيوني المتعلقة بالمياه؛ فمنذ القدم وقبل احتلال فلسطين كانت هناك تحركات ومؤامرات صهيونية تختص بالمياه، بما يؤكد أهمية هذا العنصر في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

لا يمكن فصل الوضع المائي العربي عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية لأنه يقدم إشارات ودلائل قوية على أن التحديات القادمة كبيرة وخطيرة جداً، لذا فالأمر لا يحتمل الانتظار حتى تقع الكارثة ومن ثم نتنادى للالتقاء والبحث ورمي التهم، والندب والبكاء على الأطلال.

ولم يعد مقبولاً أن تتحكم دولة أو مجموعة إقليمية بموارد مائية وتجعلها حكراً عليها، لأن ذلك السلوك سيؤدي حتماً إلى صراعات إقليمية دبلوماسية وربما تتحوّل في كثير من الأحيان إلى صراعات مسلحة. ومن ناحية أخرى، يتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم بكونه مشتركاً في كثير من الأحيان بين دولتين، وثلاثة بلدان أو أكثر كما حال نهر النيل، وهناك أحواض (لا تقل عن ٢٣ حوضاً) تشترك فيها من ٤ إلى ١٢ دولة. وتقع نسبة ٧٥ بالمئة أو أكثر من إجمالي مساحة ٥٠ بلداً داخل أحواض الأنهار الدولية في حين يعيش بين ٣٥ و٤٠ في المئة من سكان العالم في تلك الأحواض.

في هذا الصدد، وفي ضوء ما تقدم من المعطيات يبقى التساؤل: هل هناك استراتيجية عربية واضحة في ما يتعلق بالأمن القومي المائي العربي؟ وهل الأمن القومي المائي لبعض الأقطار العربية سوف يفرض عليها خيارات قد تكون خارج إطار العمل العربي المشترك؟ وهل يمكن لنا التنبؤ بطبيعة العلاقة العربية في ظل الأزمة المائية؟ ماذا سيحدث ـ مثلاً ـ في المستقبل بين مصر والسودان؛ العراق وسورية؛ الأردن وسورية؟

وهل هناك رؤية واضحة للمستقبل المائي ولكيفية التعامل مع الخيارات الحتمية المائية التي سوف تفرض نفسها على الصراع العربي ـ الصهيوني؟

إن تصاعد حدة أزمة المياه في الوطن العربي يرجع إلى عدة أسباب رئيسية، منها:

١ ـ ارتفاع عدد السكان من دون مواكبة لتطور مصادر المياه، وهو ما ينعكس على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض.

٢ ـ إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات، وبخاصة الزراعية التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه.

٣ ـ التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري. وغالباً ما تكون مصادر المياه المتضرر الأكبر من مصادر التلوث، التي تتزايد بسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الأنهار وتحوي الكثير من الملوثات بسبب الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية المستخدمة لأغراض الزراعة وبقايا المواد الكيميائية في عمليات التصنيع.

٤ ـ الأطماع التي تحرّك القوى المعادية لهذه الأمة للسيطرة على أهم أداة من الأدوات الاستراتيجية في إدارة الصراع بين الوطن العربي والدول المعادية تاريخياً وسياسياً وعقائدياً.

لم يعد الصراع على المياه قضية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أصبح مسألة أمنية واستراتيجية. وما زالت قضية المياه محل صراع بين دول المصابّ العربية ودول المنابع، وتلك الصراعات تهدد الدول العربية بالوقوع تحت خط الفقر المائي وذلك نتيجة لخضوعها لمحاولات الاستحواذ التركية والصهيونية، وهو ما يتطلب مزيداً من التعاون العربي وتكوين استراتيجية عربية للمياه.

ونحن نتحدث عن الوضع المائي العربي، لا يمكننا أن نتجاهل ما يسعى الكيان الصهيوني لتحقيقه. فمهما تظاهر بالرغبة في إقامة علاقات سلام، يبقى من غير الممكن إغفال أو تجاهل أطماعه التاريخية، حتى قبل إعلان هذا الكيان الغاصب على فلسطين سيبقى المصدر الأكثر تهديداً على هذا الصعيد. لقد سرق المياه العربية في فلسطين بعد استيطانها، ثم زاد في معدلات استغلالها للمياه العربية الجوفية في الضفة وغزة بعد الاحتلال إلى درجة التهديد بنضوبها، ويهدد الأردن ولبنان في مياههما، ويحاول البحث

عن صورة من صور استغلال مياه النيل، ومدخله إلى ذلك الضغط على مصر عبر إثيوبيا. وجاء التدفق الكثيف للمهاجرين من دول أوروبا الشرقية ليزيد أطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية.

إن هذا يتطلب مراجعة دقيقة لسلوكيات هذا العدو، ومن ثم تبني وتنفيذ إجراءات تتناسب والمصالح القومية المرحلية والاستراتيجية، والبحث عن أساليب جديدة لإعادة بناء علاقات عربية متكاملة في أطر المصلحة القومية.

مقـدمة

إن نظرة فاحصة لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، تكشف بوضوح حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني التي تعانيها المنطقة العربية منذ أمد بعيد، فهذه المنطقة كانت منذ القدم محط أطماع القوى الاستعمارية، وتعرضت للكثير من الصراعات الدولية نتيجةً لما تحتويه من ثروات طبيعية، وما تمتاز به من موقع استراتيجي هام يمثل قلب العالم، فمن يستطع السيطرة والسيادة المطلقة يصبحْ قادراً على امتلاك مفاتيح اللعبة في المنطقة، كما يستطيع أن يؤدي دوراً مؤثراً محورياً سياسياً في السياسة الدولية. ولعل ما مرت به المنطقة العربية منذ ثلاثة أعوام خلت، وما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، يعكس مدى رغبة وسعي الدول الكبرى للسيطرة على مقدرات الوطن العربي، عبر القيام بعملية استقطاب سياسي للقوى المتصارعة سياسياً وعسكرياً، حمايةً لمصالحها ودعماً لوجودها في المنطقة، حيث يمكن القول إن استراتيجية الدول الكبرى لم تتغير جذرياً منذ العقد الثاني من القرن العشرين، وما صحبها من تغيرات في الخريطة السياسية للوطن العربي، حيث نكث الغرب وعوده لقادة الثورة العربية. وكان من أقبح صور نكث العهود والمواثيق إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ وتقسيم الوطن العربي إلى مستعمرات سيطرت عليها بريطانيا وفرنسا، ومن ثم آل المآل والحال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد انتصارها مع دول الحلفاء (الاتحاد السوفياتي، فرنسا، بريطانيا).

لا يمكن فصل مسألة الأمن المائي العربي عن مسألة أهمية ودور الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وكذلك ما يواجهه من تحديات متعددة الجوانب وفي

مقدمها مشكلة الحفاظ على موارد العالم العربي المائية، لما لهذا من تأثير خطير في خطط التنمية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

وتتبلور مشكلة الأمن المائي العربي من خلال عدة تحديات أساسية مترابطة بعضها ببعض، إذ من غير الممكن، بل من المستحيل، فصلها؛ فالدول التي تحد الأقطار العربية تتحكم في منابع ومصادر المياه. وهذا واضح في الأطماع التركية في كل من سورية والعراق، وكذلك إثيوبيا بالنسبة إلى نهر النيل. ويتركز الخطر الحقيقي والأكثر تحدياً في أطماع الكيان الصهيوني ومساعيه الخبيثة في السيطرة على مصادر المياه العربية، وبخاصة موارد المياه في فلسطين والأردن ولبنان. ولما كانت المياه تمثل واحداً من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي، لذلك نجد أن القوى الكبرى تبذل باستمرار محاولات مستميتة للسيطرة على مصادر هذه المياه منذ عشرات السنين، نظراً إلى كون عنصر المياه من أهم المرتكزات الاستراتيجية في خطط التنمية الاقتصادية وتحقيق السيادة السياسية.

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء؛ وتأملنا ودققنا بإمعان في توجهات الكيان الصهيوني ومحاولاته المستمرة المباشرة أو غير المباشرة، ومن خلال العمل على ربط الدول المجاورة لهذا الكيان في مشاريع الاعتداء وسرقة المياه العربية، وزرع الصراعات وإثارة النزاعات والحروب بين دول المنبع والمصبّ، مثلما يحدث في مشروع سد النهضة على نهر النيل بهدف السيطرة المباشرة وغير المباشرة على المنطقة العربية؛ لتأكّد لنا مدى أهمية المياه العربية، فهي واحدة من أهم قضايا ومحركات الصراعات والاعتداءات التي يشنها الكيان الصهيوني على فلسطين والأقطار العربية المحيطة.

تبرز أهمية مسألة الأمن المائي العربي وخطورتها من خلال أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلها تحتل موقع الصدارة ـ وإن كان ذلك غير معلن ـ في استراتيجيات القوى الكبرى كهدف رئيس يجب امتلاكه والسيطرة عليه أو التحكم فيه، ويبدو ذلك جلياً في مؤامرات وخطط الكيان الصهيوني المتعلقة بالمياه. فمنذ القدم، وقبل احتلال فلسطين، كانت هناك تحركات ومؤامرات صهيونية خاصة بالمياه، وهو ما يؤكد أهمية عنصر المياه في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

وما يجعل قضية الأمن المائي العربي أكثر خطورة، هو أن أغلبية البلدان العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها؛ فإثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال

وكينيا وأوغندا، وربما زائير أيضاً، هي بلدان تتحكم بمعظم الموارد والمصادر المائية في المنطقة العربية. كما أن بعض الدول تتبنى توجهاً خطيراً للغاية يتمثل بمحاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعيرة المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا والكيان الصهيوني، وهذا ما برز بشكل خطير حين كشفت إثيوبيا في النصف الأول من عام ٢٠١٣ عن نيتها إقامة مشروع سد النهضة.

لقد تفاقمت حدة مسألة الأمن المائي في المنطقة العربية نتيجة لأسباب داخلية، ولكن المسببات الخارجية تعتبر على ما يبدو الأكثر تأثيراً في تعميق الصراع حول المياه، إذ يمكن القول إن المياه في القرن الحادي والعشرين أصبحت واحدة من أكثر أدوات الصراع في العالم بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، ذلك أن الدول التي تمتلك مصادر المياه لا تخفي، بطريقة أو بأخرى، ميولها نحو فرض التبعية والإتاوات على البلدان العربية التي لديها مصابّ الأنهار. ومن ثم يمكن القول إن المنطقة العربية أصبحت أمام المزيد من احتمالات تفجر الصراعات بمختلف الأدوات وفي مقدمها اللجوء إلى القوة المسلحة وفرض سياسة الأمر الواقع.

وهكذا، فإن مسألة التحكم في مصادر المياه تشكل واحدة من أكثر المخاطر والتهديدات التي يعيشها العالم، وبخاصة الدول التي تعاني شح المياه والجفاف. ولا يخفي ذلك ما يمكن أن يحدثه التحكم في مصادر مياه نهر النيل على مصر من آثار خطيرة جداً على الخطط التنموية الاستراتيجية فيها، حيث تعلن إثيوبيا وبشكل صريح وعلني عزمها وخططها للتحكم في مياه النيل، مستغلة حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها مصر بين القوى الاجتماعية والسياسية والدينية بهدف الوصول إلى السلطة منذ بداية عام ٢٠١١، وما صحب ذلك من تدخلات استعمارية غربية في الشأن الداخلي المصري. وكذلك ينطبق الأمر على بقية أنهار الدول العربية (نهر الأردن، ونهر الفرات ونهر العاصي وغيرها). لقد أصبح الصراع والمواجهة مسألة لا مفرّ منها بعد أن وصلت مرحلة العمل العربي المشترك إلى أدنى مستوياته، إن لم يكن قد ووري التراب إلى غير رجعة، بل انتقل الصراع إلى داخل الدول وبمساعدة وتدخل الدول الأجنبية القريبة أو البعيدة، فضلاً عن تحريض الدول بعضها ضد بعض.

وبناء على تلك المعطيات الممهدة للدراسة الحالية، وفي ضوء القضايا المائية التي أحاطت بالمنطقة العربية قديمها وجديدها، فقد حاول الباحث قدر المستطاع التعرض لهذه المسألة. واقترح لتنفيذ دراسته التقسيمات التالية:

الفصل الأول: المصطلحات والمفاهيم.

الفصل الثاني: موقف القانون الدولي من مسألة المياه والمشكلات المائية في الدول غير العربية.

الفصل الثالث: المشكلات المائية بين سورية والعراق من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى.

الفصل الرابع: المشكلات المائية بين الدول التي تقع على حوض النيل بشكل عام وبين إثيوبيا ومصر بشكل خاص.

الفصل الخامس: الكيان الصهيوني ومحاولاته السيطرة على المياه العربية وبشكل خاص في فلسطين والأردن ولبنان.

الفصل السادس: المشكلات المائية في دول مجلس التعاون الخليجي.

إضافة إلى **خاتمة وأهم النتائج**.

الفصل الأول

المصطلحات والمفاهيم

مقدمة

ليس من السهل عزل التطورات السياسية عن باقي المتغيرات الأخرى التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية، إذ إن معظم أنحاء المنطقة العربية كانت خاضعة بشكل مباشر للسيطرة العثمانية التي امتدت لعدة قرون، وبخاصة سورية والعراق، اللذين كانا جزءاً من الدولة العثمانية حتى اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ وإعلان وعد بلفور منح فلسطين للصهاينة وطناً. وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى انسلخت سورية والعراق عن الدولة العثمانية، وخضعت فلسطين للانتداب البريطاني، وتم إخضاع كل من سورية ولبنان للانتداب الفرنسي. أما مصر فقد كانت خاضعة للسيطرة البريطانية لفترة امتدت منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين حين تم الجلاء عن مصر بعد ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢[(١)].

لم تكن العلاقة بين سورية والعراق من جهة وبين تركيا من جهة أخرى منذ فترة طويلة وحتى وقتنا الحاضر في وضع مستقر، وبخاصة بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ وانسحابه من حلف بغداد وإثارة المشكلات الحدودية، واستغلال الأكراد في كثير من الأحيان كعنصر ضاغط على الحكومة العراقية[(٢)].

أما لجهة سورية فإن علاقاتها مع تركيا ـ هي الأخرى ـ شهدت ولا تزال تشهد حالات من التوتر منذ النصف الثاني للقرن العشرين حتى وقتنا الحاضر، وحتى بين تركيا وعدد من الدول العربية مثل مصر والعراق، وبخاصة بعد الإطاحة بحكم الإخوان في مصر حيث صدرت تصريحات من رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان ضد حركة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ تهدد مصر باتخاذ إجراءات ضد الحكام الجدد بعد عزل الرئيس محمد مرسي واعتقال العديد من قادة الإخوان وعلى رأسهم مرشد الإخوان محمد

---

(١) عليان محمود عليان، «الأقلية الكردية في العراق وتنظيماتها السياسية بين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٧٧)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

بديع وصفوت حجازي وخيرت الشاطر وغيرهم. وشهدت العلاقات السورية ـ التركية حقباً من التوتر، ففي ٩/ ١٠/ ١٩٥٧ بعثت الحكومة السورية بمذكرة احتجاج على حشد القوات التركية على حدودها، فردّت تركيا بمذكّرة جاء فيها أن التوتر الذي نشأ في العلاقات المذكورة إنما يرجع إلى تكديس كميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية في سورية، مؤكدة تركيا أن جميع تحركات قواتها داخل الأراضي التركية هي مجرّد مناورات تجريها في مثل هذا الوقت من كل عام[٣].

وعلى ما يبدو فإن السيناريو يتكرر الآن من الجانب التركي في دعمه لقوات المعارضة السورية وعقد لقاءات في إسطنبول برعاية ومشاركة عدد من الدول الغربية والعربية، ضد نظام الحكم في سورية.

ولعل ما يدفع مثل هذا السيناريو من التوتر والصراع بين سورية وتركيا والعراق إلى التكرار إنما يتمثل بقضية أساسية هي قضية المياه. وتعد المياه ورقة رابحة في يد تركيا في مواجهة كل من سورية والعراق، وهو ما يمثل عنصراً آخر من عناصر تهديد الأمن القومي العربي، حيث إن ما يقارب من ٨٨ بالمئة من مصادر نهر الفرات، و٨٧ بالمئة من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية؛ وعليه، بدأت تركيا باستخدام المياه كأداة ترغيب وترهيب وابتزاز سياسي، ليكون لها دور في ترتيبات الأمن والاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعامة، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، وهذه القضية بأبعادها وملابساتها سيتم مناقشتها لاحقاً في الفصل الثالث من الكتاب.

أولاً: الأنهار الدولية

يتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم بكونه مشتركاً في كثير من الأحيان بين دولتين أو أكثر، كما الحال بالنسبة إلى نهر النيل. وهناك أحواض (لا تقل عن ٢٣ حوضاً) تشترك فيها من ٤ إلى ١٢ دولة، وتقع نسبة ٧٥ بالمئة أو أكثر من إجمالي مساحة ٥٠ دولة داخل أحواض الأنهار الدولية، في حين يعيش ما بين ٣٥ و٤٠ بالمئة من سكان العالم حول تلك الأحواض[٤].

---

(٣) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٨)، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٨.

(٤) John Bulloch and Adel Darwish, *Water Wars: Coming Conflict in the Middle East* (London: Victor Gollancz, 1993), pp. 74-75.

ويجري الاستخدام المشترك لمجاري المياه الدولية على أساس التعاون بين دول حوض النهر، وقد أبرمت معاهدات، وأنشئت منظمات دولية لتنظيم استخدام بعض المجاري المائية المشتركة.

وقد عالجت المعاهدات على مدار السنين قضايا من بينها تخصيص الحصص المائية وتنظيم الملاحة وصيد الأسماك، وبناء المنشآت العامة مثل السدود، وما إلى ذلك. وتم تعديل بعض المعاهدات ـ ولا سيَّما منذ مطلع السبعينيات ـ لتعكس القلق المتزايد بشأن تلوث موارد المياه المشتركة، مثل الاتفاقيتين المتعلقتين بنوعية مياه البحيرات الكبرى المبرمتين في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٨[٥]، واللتين تناولتا قضية التلوث من المصادر التقليدية (مثل الملوثات السامة المتأتية من تصريف مجاري المدن)، التي تؤدي إلى التدهور الشديد في الأراضي المنخفضة في منطقة البحيرات الكبرى.

١ ـ تعريف الأنهار

النهر هو مجرى مائي طبيعي واسع ذو ضفتين يجري فيه الماء العذب الناتج من هطول الأمطار، أو المياه النابعة من عيون الأرض، أو من مسطحات مائية كالبحيرات. وتمتد الأنهار ما بين المنبع والمصبّ، الذي قد يكون محيطاً أو بحراً أو بحيرة[٦].

والأنهار نوعان، فمنها ما هو دائم في المناطق الرطبة، ومنها ما هو موسمي في المناطق الجافة. فأما أنهار المناطق الرطبة، فتكون جميع المجاري المائية فيها، ما عدا أصغر الجداول الجبلية، مجاريَ دائمةً؛ إلا أن كمية المياه في المجاري الرئيسية للأنهار بهذه المناطق تختلف من فصل إلى آخر تبعاً لتوزيع الأمطار على الحوض. وأما الأنهار في المناطق الجافة، فهي لا تجري إلا في أوقات معينة من السنة، مهما عظمت أبعاد أحواضها وكثرت أعداد روافدها، فتارة تكون جافة لا يسيل بها ماء، وطوراً تفيض لتُغرق جانبيها[٧].

(٥) «اتفاقية عام ١٩٧٢»: عُرِفَت أيضاً بـ «الاتفاق الكندي ـ الأمريكي بشأن نوعية مياه البحيرات العظمى ١٩٧٢»، والتي دخلت حيّز التنفيذ ببروتوكولها عام ١٩٧٨، وقد حدّدت هذه الاتفاقية كثيراً من الأمور التي تجب مراعاتها مثل: ضرورة خلوّ هذه المياه من الشوائب أو المواد التي تعكّر الماء أو تؤثر في حياة الكائنات الحيّة المائية، كما يجب عدم إلقاء الزيوت أو الشحوم في هذه المياه وكذلك بعض المواد الملوّنة أو كريهة الرائحة أو السامّة أو مركبات الفوسفات أو المياه المشبعة بهذه المركبات وما يشابهها من أملاح حتى لا تصل هذه البحيرات إلى حالة التشبّع الغذائي فتتحول في نهاية الأمر إلى مستنقعات. انظر: أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة؛ ١٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٢٧.

(٦) صلاح الدين بحيري، **مبادئ الجغرافيا الطبيعية** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٦)، ص ١٩٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

٢ ـ تعريف الحوض النهري

يعرف الحوض النهري بتلك المساحة الأرضية التي تضم مجرى النهر وشبكة أوديته وروافده وفروعه المختلفة وتضم مناطق منابع النهر ومصبه. ويكتسب الحوض النهري هذا الاسم من طبيعة شكله المقعر في ما يشبه الحوض الذي يجمع المياه الساقطة عليه ويوجهها إلى نقطة تصريف محددة[٨].

٣ ـ تعريف مصبّ الأنهار

يعرف المصبّ بأنه نقطة التقاء النهر بالبحر، وهو عبارة عن مسطح مائي ساحلي شبه مغلق يصل بين الأنهار والبحار ويشكل منطقة تختلط عندها مياه البحر المالحة بمياه النهر العذبة القادمة من اليابسة[٩].

٤ ـ مفهوم النهر الدولي

لم تعرف العصور القديمة مفهوم النهر الدولي بشكله الحالي لعدم تبلور فكرته؛ ولكنها تضمنت إشارات قد يستفاد منها حيث منعت إلحاق الضرر بالغير وعاقبت عليه واهتمت بتنظيم استخدامات المياه وحافظت عليها وبينت أولويات استخدامها، وخير مثال عليها مدوّنة حمورابي وما جاءت به من تشريعات في هذا المجال.

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت تلك الفكرة لتميز بين النهر الوطني والنهر الدولي. وبرزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام المنعقدة بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٨١٤ والتي عقدت نتيجة اتساع نطاق التجارة الدولية والحاجة الماسة إلى استخدام الأنهار الصالحة للملاحة والنقل الدولي والحدّ من الصراعات الدولية حول استخدام الأنهار بين الدول ذات الشأن؛ حيث عرفت النهر الدولي اعتماداً على المعيار الجغرافي السياسي بأنه: النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر[١٠].

(٨) «GNIS FAQ,» United States Geological Survey, <http://gnis.usgs.gov/domestic/>.

(٩) أسامة شريف عبدو، «دراسة كيميائية لسلوك وتوزع بعض العناصر المعدنية في مياه مصبات الأنهار وعلاقتها بالملوحة: تطبيق على مصب نهر الكبير الشمالي،» (رسالة ماجستير في الكيمياء التحليلية، كلية العلوم، جامعة تشرين، دمشق، ٢٠٠٨)، ص ١٣.

(١٠) صبحي أحمد زهير العادلي، **النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٣٥.

ثم بدأت النظرة الدولية ترتبط بالملاحة ارتباطاً وثيقاً، سواء كانت أنهاراً حدودية أو أنهاراً تعاقبية يجتاز مجراها دولتين أو أكثر، فبالإضافة إلى ما تشكله تلك الأنهار من جزء من إقليم الدولة التي تحاذيها أو تعبرها، فهي تعتبر إحدى أدوات الحياة الاقتصادية الدولية. فالاهتمام بمعيار الملاحة جاء تاريخياً من مسائل حرية الملاحة في بعض الأنهار الأوروبية كالدانوب والراين، والتي كانت سبباً للمحاولات الأولى إعطاء صفة دولية لهذه الأنهار فعرفتها الوثيقة الختامية لمؤتمر فييّنا لعام ١٨١٥ بأنها: الأنهار التي تصلح مجاريها للملاحة والتي تخترق في جريانها عدة دول.

وعليه، فقد تم التركيز على الملاحة وحريتها بشكل كبير في الفقه الدولي حيث انشغل معهد الحقوق الدولية قبل نهاية القرن التاسع عشر بالأنهار الدولية والحقوق المتعلقة بها، ولا سيَّما مبدأ حرية الملاحة، لكن الوضع اختلف وتطور بشكل سريع حتى طغى على الممارسة الدولية والاجتهاد، فبدأت الملاحة تفقد هيمنتها على تعريف النهر الدولي، وذلك مع انعقاد مؤتمر برشلونة عام ١٩٢١، حيث إنها لم تعد الوظيفة الاقتصادية الوحيدة للنهر. وقد اعتُبر مؤتمر برشلونة مرحلة مهمة من مراحل تطور القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية؛ وهكذا بدأت أهمية الملاحة تتضاءل شيئاً فشيئاً، لتظهر الاستخدامات الأخرى للأنهار الدولية، وهو ما أدى إلى تطور مفهوم النهر الدولي وصولًا إلى فكرة الحوض، سواء كان حوضاً هيدروغرافياً دولياً، كما تبناه معهد القانون الدولي في جلسته المنعقدة في سالزبورغ عام ١٩٦١ الذي ساوى بين فكرة المجرى المائي، وبين فكرة الحوض الهيدروغرافي؛ أو كان حوضاً صرفاً، كما اعتمدته جمعية القانون الدولي في مؤتمرها السابع والأربعين في دوبروفينك عام ١٩٥٦ الذي استعمل مصطلح «حوض الصرف» بديلاً من مصطلح «النهر الدولي»[١١].

وفي مقابل التطور الذي أدى إلى توسع تعريف النهر الدولي فإن تطوراً نسبياً آخر قد طرأ، تمثل بالامتداد الفيزيائي للحوض النهري، حيث توسعت الصفة الدولية لتشمل البحيرات والقنوات حتى وصلت إلى المياه الجوفية المتصلة. وكان هذا الأمر نتيجة الأعمال التي قامت بها عدة أجهزة مهتمة بهذا الموضوع ليظهر مصطلح «المجاري المائية الدولية» في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧[١٢].

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٣.

(١٢) UN Document (A/CN. 4/L. 493) (12 July 1994), and UN. Document (A/51/869) (April 1997).

٥ ـ تعريف الدلتا

الدلتا هي تكوين أرضي مثلثيٌّ الشكل عند مصب النهر، الذي قد يكون إما محيطاً أو بحراً أو بحيرة أو صحراء، وتتكون الدلتا حين يصل النهر إلى مصبه حيث يلقي النهر بما يحمله من مواد عالقة نتيجة اختلاف طبيعة التيار وسرعته في هذه المنطقة، وهو ما يؤدي إلى تراكم ترسبات النهر مع الزمن وأخذ اسم دلتا من الحرف الرابع للأبجدية اليونانية Δ والذي يُنطق دلتا.

٦ ـ مجرى النهر الدولي

لقد استقرت لجنة القانون الدولي لدراسة وضع قانون لاستخدام الأنهار على استخدام مصطلح مجرى مائي دولي، وقد جاء في مشروع اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية تحديد المقصود بالمجرى المائي الدولي على النحو التالي[١٣]:

أ ـ يقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ب ـ يقصد بـ «المجرى المائي الدولي» أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

ويتضح من تعليق اللجنة على استخدام هذا المصطلح أنه يشمل شبكة المياه السطحية والجوفية ويعكس هذا المصطلح العلاقة الطبيعية بين عناصر شبكة المجاري المائية الدولية، فربما تتسرب المياه من المجرى إلى باطن الأرض تحت قاع المجرى وتنتشر وراء ضفاف المجرى، ثم تعود إلى الظهور في المجرى وتتدفق نحو بحيرة تصبّ بدورها في نهر، ثم تحوّل إلى قناة وتنتقل إلى خزان، وهكذا...

يتبين من هذا التعريف أنه يلائم التطورات الحديثة التي يمر بها استخدام المياه. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أي مساحة من المياه العذبة تعتبر جزءاً من المجرى المائي الدولي، بحسب ما اشترطه النص بوجوب تدفق عناصر الشبكة نحو نقطة وصول مشتركة، وهذا الشرط ينطوي على تقييد جغرافي للمجرى. خلاصة القول، إن مفهوم المجرى المائي الدولي وفق التطورات المعاصرة يشمل بإطاره الواسع إضافة

(١٣) UN Document (A/CN. 4/L. 493) (12 July 1994), and UN. Document (A/51/869) (April 1997).

إلى الأنهار مساحات المياه العذبة الأخرى كالبحيرات والقنوات والخزانات والمياه الجوفية، أي أن النهر الدولي هو جزء من المجرى المائي الدولي.

٧ ـ أنواع الأنهار الدولية

حدد القانون الدولي أنواع الأنهار الدولية كما يلي:

أ ـ أنهار وطنية ذات أهمية دولية

وهي أنهار وطنية تقع بأكملها في إقليم دولة واحدة ولكنها تتمتع بأهميةٍ دوليةٍ خاصةٍ، كما لو كان النهر ينبع من حدود مجاورة ويصب في بحر عام لا اتصال لهذه الدولة به. فمثل هذا النهر إذا كان صالحاً للملاحة بأكمله تصبح له أهمية دولية نظراً إلى دوره في تسهيل اتصال سفن الدولة المجاورة بالبحر عن طريقه كما يسهل لسفن الدول الأخرى الاتصال بإقليم هذه الدولة وبقية أجزاء إقليم الدولة صاحبة النهر.

ب ـ الأنهار الحدودية أو المتاخمة

هذه الأنهار تستخدم حداً بين دولتين أو أكثر، أي أنها تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدوداً دولية لها مثل نهر شط العرب بين العراق وإيران، وغالباً ما تتسبب هذه الأنهار في مشاكل تتعلق بقياس حدود الدول النهرية وما يرتبط بها من نَواحٍ سياسية وعسكرية وأمنية.

ج ـ الأنهار المتتابعة أو المتعاقبة

تخترق هذه الأنهار في مجراها إقليم دولتين أو أكثر بالتتابع، وتكون الدول النهرية هنا دولة منبع، أو دولة مصب النهر، أو دولة المجرى الأوسط للنهر، مثل نهر النيل الذي يجري في أقاليم عشر دول أفريقية.

٨ ـ تعريف السد

تعَدُّ السدود من أكبر المنشآت المائية التي يبنيها الإنسان على الأنهار الدائمة الجريان أو الوديان الموسمية بهدف تخزين مياهها وتنظيم جريانها ودرء أخطار الفيضانات ومواسم الجفاف، واستخدام المياه في توليد الطاقة الكهربائية النظيفة، وتعويض النقص في مياه الشرب والاستخدامات المنزلية والصناعة والسياحة والزراعة المروية، وتنظيم الملاحة النهرية والمحافظة على البيئة.

يتألف السد أساساً من جسم السد والمفرغ السفلي والمأخذ المائي والمفيض، وينفَذ جسم السد عادةً في أضيق خانق توفره الطبيعة على مجرى الوادي، من أجل تقليص حجم أعمال السد وتكلفتها إلى أدنى حد ممكن، شريطة أن يتسع مجرى الوادي قبل موقع السد لتشكيل الخزان المائي المناسب، ويتوقع أن يوفر هذا المجرى مورداً مائياً كافياً يسوّغ إقامة السد، كما يمكن في بعض الحالات الخاصة جلب المياه إلى الخزان من مصدر مائي قريب بالضخ إذا كان ذلك مجدياً فنياً واقتصادياً. ويفترض أن يتوافر في موقع السد الشروط الجيولوجية الكفيلة بتحمل الإجهادات التي ستطبق عليه إضافةً إلى توافر الشروط الهيدروجيولوجية المناسبة لضمان متانة أساسات السد وبحيرة التخزين لتقليص الفاقد المائي فيها إلى الحد المقبول اقتصادياً(١٤).

أما المأخذ المائي والمفرِّغ السفلي فهما عبارة عن منشآت أنبوبية تنفذ تحت جسم السد أو على أحد كتفَي الوادي من أجل إسالة المياه من بحيرة السد إلى المنطقة الواقعة خلف جسم السد بأمان، ويتم ذلك بتجهيزهما بالبوّابات المناسبة للتحكم بكمية المياه اللازمة للغرض المخصص لها. ويمكن دمج هاتين المنشأتين في منشأة واحدة في بعض الحالات، وبخاصة في السدود الصغيرة والمتوسطة. وأما المفيض فهو منشأة تعمل عمل صمّام الأمان، فتخلّص بحيرة السد من المياه التي تفيض عن حجم تخزينها الأعظم المعتمد، ولا سيَّما مياه الفيضان من خلال إسالتها بأمان إلى المنطقة الواقعة خلف السد أو إلى وادٍ مجاور(١٥).

ثانياً: مفهوم الأمن المائي والأمن المائي القومي

إن الحديث عن الأمن المائي لا يمكن فصله عن الأمن الوطني، ومن الصعب فهم وتحقيق الأمن الوطني دون فهم الترابط بين عناصره، والتي تتضمن كلًا من الأمن العسكري والاقتصادي والغذائي والمائي.

ولا يخفى على المطلع والمفكر في عالم السياسة الدور الهام والمحوري ـ بل والمصيري ـ الذي أدّته ـ وما زالت ـ مسألة المياه والأمن المائي في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية، وقد شكلت هذه المسألة تحدياً على الصعيد الدولي خلال القرن الحادي والعشرين، وذلك نتيجة للطلب المتزايد على المياه وما يؤدي إليه نقص

(١٤) الموسوعة العربية، المجلد العاشر، القسم الهندسي، السدود.
(١٥) المصدر نفسه.

مواردها من مشاكل حقيقية تعاني منها دول عديدة حيث تسعى إلى توفير مصادر المياه التي تستطيع بها خلق حالة استجابة عرض المياه فيها للطلب عليها، وهو ما يسمى حالة الأمن المائي[(١٦)].

لقد طرحت الدراسات المائية والسياسية تعريفات عديدة لمفهوم الأمن المائي، منها تعريف منذر خدام له بأنه «الوضع المستقر لموارد المياه الذي يمكن الاطمئنان إليه ويستجيب فيه عرض المياه للطلب عليها، وأن هذا الوضع يمثل الحالة الجدية، أما عندما لا يستطيع عرض المياه تلبية الطلب عليها تنشأ حالة تسمى بالعجز المائي، مما يتسبب في انخفاض مستوى الأمن المائي، ويحدث العكس عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها فإن مستوى الأمن المائي يرتفع، وقد جرت العادة على الحديث عن مستويات مختلفة للأمن المائي باختلاف الدول، وقد تختلف مستوياته في الدولة الواحدة تبعا لمرحل تطوره»[(١٧)].

ويكفي أن نقرأ تصريح بن غوريون (أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني) عام ١٩٥٥، حين قال: «إن اليهود يخوضون مع العرب اليوم معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين»[(١٨)]، لندرك حجم الدور الذي يؤديه الأمن المائي في تغيير خارطة العالم السياسية وفي خلق الصراعات وامتداد الأطماع في المنطقة العربية، وندرك بما لا يدع مجالاً للشك بأن مسألة المياه قد أدّت دوراً محورياً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي احتلال فلسطين من الكيان الصهيوني.

ولا ينفصل مفهوم الأمن القومي المائي عن مفهوم الأمن القومي؛ حيث تعددت الاتجاهات التي سعت لتوضيح ماهية الأمن القومي؛ فهناك من يوسّع المفهوم ليشمل الأبعاد غير العسكرية، أي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية؛ وبمعنى أدق، يشمل الأبعاد التنموية إلى جانب الأبعاد العسكرية، وهناك من يقصره على الأبعاد العسكرية. إلا أنه، وبصرف النظر عن الاتجاهات والآراء المختلفة في ذلك الصدد،

---

(١٦) عطا فهد المناصير، «الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٢)، ص ١.

(١٧) منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢١.

(١٨) عبد الله موسى القعالي، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** (الجيزة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٦)، ص ٦٦.

يمكن تعريف الأمن القومي بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود إمكانياتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية».

١ ـ النزاع المائي

النزاع على المياه هو مصطلح يصف النزاع العسكري أو السياسي أو الاقتصادي الناتج من وجود إرادة للهيمنة أو اقتسام مصادر المياه، وربما يقع هذا النزاع بين الأفراد أو الدول، وقد تكررت هذه النزاعات في الآونة الأخيرة، نظراً إلى كثرة العدد السكاني والحاجة إلى الزراعة مع ندرة المياه وكثرة مشاكل الجفاف. وتعترف الأمم المتحدة بأن المنازعات على المياه ناتجة من المصالح المتعارضة لمستخدمي المياه، والقطاع العام أو الخاص. النزاعات تحدث في الغالب على المياه العذبة، وموارد المياه العذبة بسبب ضرورتها وقلّتها في منطقة النزاع، وعدم فعالية تقنيات تحلية مياه البحر من حيث التكلفة.

وفي مناطق مثل الشرق الأوسط، تشكل أزمة المياه ـ ضمن عناصر أخرى ـ ضغوطاً شديدة على جميع مستخدمي المياه سواء الشركات والحكومات والأفراد، وهو ما يؤدي إلى التوتر وربما العدوانية.

٢ ـ الصراع

الصراع هو حالة سببها تَعارُض حقيقي أو متخيّل للحاجات والقيم والمصالح، وقد يكون الصراع داخلياً (في الشخص نفسه) أو خارجياً (بين اثنين أو أكثر من الأفراد). يساعد الصراع ـ كمفهوم ـ على تفسير الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية، مثل الاختلاف الاجتماعي وتعارض المصالح والحروب بين الأفراد والجماعات أو المنظمات. من الناحية السياسية، يمكن أن يشير الصراع إلى الحروب أو الثورات أو النضالات، التي قد تنطوي على استعمال القوة كما الحال في الصراع المسلح. ويمكن أن تؤدي الصراعات في بيئات اجتماعية إلى التوترات عند عدم وجود حل سليم لها أو ترتيب للتعامل معها. والتعريف الشائع للصراع: «عندما يتصور طرفان أو أكثر تعارض الأهداف ويسعيان إلى إضعاف قدرات الآخر للوصول للهدف».

٣ ـ الحرب

الحرب صراع مسلح بين القوات المسلحة للدول التي تعدُّ طرفاً في الحرب، والحرب لا تقع إلا بين الدول، وغالباً ما يتم اللجوء إلى الحرب، للدفاع عن المصالح،

أو منع حدوث عدوان مسلح من قبل دولة أخرى. والحرب في هذه الحالة مبررة، ومن ثم تكون مشروعة. أما إذا كان دافع الحرب الرغبة في السيطرة وفرض السيطرة على دول ما وجزء من إقليمها، ففي هذه الحالة تُعتبرُ عملاً عدائياً غير مشروع وبالتالي يتعين تحريمها[١٩].

٤ ـ المعاهدة الدولية

يطلَق اصطلاح المعاهدة على كل اتفاقٍ مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام، أياً كانت التسمية التي تطلق عليه، يتم إبرامه وفقاً لأحكام القانون الدولي تهدف إلى إحداث آثار قانونية[٢٠].

وقد يلاحَظ وجود اصطلاحات عديدة تُستخدم لوصف المعاهدة الدولية يذكر منها بصفة خاصة، المعاهدة، الدستور، الميثاق، العهد، النظام، الاتفاقية، الاتفاق، البروتوكول، التسوية، الإعلان أو التصريح، الخطابات المتبادلة، المذكرات المتبادلة، وهذه التعبيرات جميعها تعتبر مترادفة وتستخدم في التعبير عن حقيقة موضوعية واحدة هي المعاهدة الدولية[٢١].

إلا أن الممارسة الدولية قادت الفقه الدولي إلى التمييز بين هذه الاصطلاحات، حيث يطلق اصطلاح المعاهدة على الاتفاقيات الدولية التي تتطلب لنفاذها استيفاءً لشرط التصديق؛ أما تعبير الاتفاقية، وإن كان يطلق في الأغلب الأعم على اتفاقيات تتطلب لنفاذها أيضاً شروط التصديق، فإنه ينصرف إلى الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الاتفاقيات الدولية المتعلقة بموضوعات معينة والتي تضع قواعد قانونية دولية مثل اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، أما تعبيرات الدستور والميثاق والعهد والنظام فهي تستخدم عادة لوصف الوثائق القانونية الدولية المنشئة لمنظمات دولية[٢٢]. أما تعبير بروتوكول في مجال الاتفاقيات الدولية، فهو يطلق على خلاصة محاضر الاجتماعات التي

(١٩) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط ١٠ (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٢)، ص ٧٧٩ ـ ٧٨٣.

(٢٠) حسن عزبة العبيدي، «تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير العالم،» (أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٨)، ص ٢٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٢٢) محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط ٦ (القاهرة: مكتبة دار الجلاء، ١٩٩٧)، ص ٩٨.

أدت إلى توقيع المعاهدة، وقد يطلق على ملحق الاتفاقية، وربما على الاتفاقية ذاتها(٢٣).

وفي ضوء هذه المعطيات يظهر التساؤل: هل هناك معاهدة استراتيجية عربية واضحة في ما يتعلق بالأمن المائي القومي؟ وهل الأمن المائي القومي لبعض البلدان العربية سوف يفرض عليها خيارات قد تكون خارج إطار العمل العربي المشترك؟ وهل يمكن لنا التنبؤ بطبيعة العلاقة العربية في ظل الأزمة المائية مثلاً: ماذا سيحدث في المستقبل بين مصر والسودان، العراق وسورية، الأردن وسورية؟ وهل هناك رؤية واضحة للمستقبل المائي ولكيفية التعامل مع الخيارات الحتمية المائية التي سوف تفرض نفسها على الصراع العربي ـ الصهيوني؟ وسنناقش لاحقاً بالتفصيل أطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية.

إن مسألة المياه في الإطار العام هي أزمة عالمية، لذلك فإن السبيل لحل هذه المعضلة يكمن في ثلاثة مستويات:

المستوى المحلي: وهو يعكس الحلول التقنية التي يمكن لكل دولة أن تنتهجها للحد من تفاقم الأزمة، ومنها ما هو قائم على سياسة ترشيد الاستهلاك، وإقامة السدود، وتحلية مياه البحر، واتباع سياسة زراعية قائمة على الأخذ بعين الاعتبار الوضع المائي. والتوعية الوطنية القائمة على التربية على احترام هذه المادة الحيوية كثقافة خلقية المياه وهذا مثلاً ما فعلته الحكومة الكويتية رافعة شعار «الماء عديل الروح».

المستوى العالمي: من الواضح أن أحد أسباب أزمة المياه عالمياً هو ما يحدث على صعيد عالمي من تلوث بيئي ينعكس يومياً على الوضع المائي؛ وأقل ما يمكن قوله في هذا الإطار، ما ينتج من التلوث البيئي من ارتفاع في درجة حرارة الأرض، الأمر الذي يترك آثاراً خطرة للغاية على الثروة المائية العالمية. ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الفاعلين الدوليين ومنهم المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة. ومسألة المياه عالمياً نموذج يؤكد ـ ويجب علينا أن نقرّ بذلك ـ أن هناك دبلوماسية جديدة تظهر على الساحة الدولية وهو ما يعرف بدبلوماسية المنظمات غير الحكومية.

المستوى القانوني: على الرغم من أن أشواطاً كبيرة قد قطعت عالمياً لوضع معاهدات واتفاقيات دولية لتنظيم مسألة المياه (آخرها اتفاقية عام ١٩٩٧، أي اتفاقية

(٢٣) محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام: المقدمة والمصادر، ط ٣ (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ١١٣.

الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية) إلا أنه في ظل استمرار التوزيع غير المتكافئ للموارد المائية والنمو المتزايد للطلب، تبدو المياه رهاناً استراتيجياً مولّداً لأوضاع نزاعية بين الدول تبقى تحت رحمة موازين القوى في غياب تشريع دولي حقيقي ملزم في مجال المياه، إضافة إلى غياب الآلية الواضحة لكيفية التعامل مع المخالفين لهذه الاتفاقيات أو عدم المشاركين فيه.

ثالثاً: الأطماع الصهيونية والضغط السياسي الصهيوني على المياه العربية

الأطماع الصهيونية في مياه المنطقة العربية قديمة ومستمَدَّة من دوافع الاستيطان العنصري والتوسع الإقليمي، وبالتالي فالمياه بالنسبة إلى الكيان الصهيوني يعدّ مورداً استراتيجياً حيوياً يستحق خوض حروب عسكرية من أجله.

وقد وضع اليهود قبل إقامة الكيان الصهيوني مجموعة من المشاريع المائية تؤشر إلى اهتمام مبكر بقضية المياه، مثل: تجفيف بحيرة الحولة عام ١٩٣٤؛ ومشروع روتنبرغ لاستخدام مياه نهري الأردن واليرموك عام ١٩٢٧؛ ومشروع يوني يدس عام ١٩٣٨ لدراسة المياه في فلسطين؛ ومشروع لا دور ميلك عام ١٩٤٤ لدراسة الموارد المائية في فلسطين وإمكانية استخدامها؛ ومشروع هيزر عام ١٩٤٦.

وبعد عام ١٩٤٨، أُعدت دراسات ومشاريع لاقتسام وتنظيم استخدام نهر الأردن وحوضه أهمها مشروع جونسون عام ١٩٥٥، حيث قام الكيان الصهيوني بنقل جزء كبير من مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وهو يقوم الآن بسرقة مياه قطاع غزة عبر أنابيب توصيل وينقلها إلى منطقة بئر السبع.

إن مطامع الكيان الصهيوني كبيرة جداً، وخطيرة، تتمثل باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الاستراتيجية الصهيونية سياسياً وعسكرياً لارتباطها بخططه التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان. إضافة إلى سرقة المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناته الاستعمارية.

يمارس الكيان الصهيوني عبر التاريخ، حتى قبل احتلاله لفلسطين، ضغطاً سياسياً عبر مشروعات مائية وتحركات مائية مريبة في المنطقة العربية، وأحدثها ما يقوم به الكيان الصهيوني من ضغط على مصر، من خلال قيامه بتنسيق مع إثيوبيا للعبث بنهر النيل للتأثير في حصة مصر والسودان معاً، من طريق تقديم مساعدات مالية لإثيوبيا لبناء السدود على النهر، وكذلك التوسع في علاقاته مع جنوب السودان، بعد انفصاله عن السودان في شهر تموز/ يوليو ٢٠١١، مع عرض مقابل لذلك ألا وهو شراء مياه النيل منه، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال حالات الاختراق ومحاولات السيطرة.

رابعاً: الاختراق الدولي للمياه العربية

يتضح جلياً مما سبق، أهمية قضايا المياه، وأهمية التحكم فيه، كمدخل للهيمنة والسيطرة على باقي الدول. من هنا شهد التاريخ من القدم مؤامرات وخطط أمريكية وصهيونية على وجه التحديد لامتلاك موارد المياه أو السيطرة عليها. وفي ما يلي قراءة في التدخل الأمريكي والصهيوني والتركي في المنطقة العربية من أجل التحكم في سر الحياة (المياه).

خامساً: أمريكا واستراتيجية التحكم في المياه العربية

يحتل عنصر المياه في المنطقة العربية أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية دفع واشنطن إلى أن تعيره اهتمامها الشديد وتكرس له معظم مراكز البحوث المتخصصة، واستقراء دور المياه في مستقبل المنطقة. فالولايات المتحدة تؤمن بأن عنصر المياه من العناصر الأساسية المتعلقة بصوغ السياسات العامة في المنطقة، وهو ما يعني أن قضية المياه ـ التي تظهر للعيان وكأنها مسألة غير سياسية ـ يتم التعامل معها في واشنطن بصورة يمكن استثمارها سياسياً وإدراجها ضمن استراتيجيات الولايات المتحدة الخاصة بالمنطقة العربية. وهذا ما تؤكده توصيات معظم الدراسات التي صدرت فيها، وبالتالي تعتبر التكنولوجيا المائية أداة ابتزاز سياسي في يد الولايات المتحدة، حيث إن امتلاكها يعني امتلاك أدوات ضغط وسلاح دائم في وجه الدول والحكومات التي تستخدمها وتكون بحاجة ماسة إليها ولا غنى عنها.

ومن أقوى الأمثلة وأوضحها على الاختراق الأمريكي للمياه العربية، ما ترتَّب على قيام أمريكا باحتلال العراق من سيطرة على موارده النفطية والمائية والتحكم في

الخطط المائية، وعلى مقاليد صنع القرار المائي، ولا شك في أن الاحتلال الأمريكي للعراق ساهم في تحقيق مصالح استراتيجية للكيان الصهيوني عن طريق تسهيل تحقيق مطامعها في مياه دجلة والفرات دون معارضة من جانب العراق أو سورية.

كما أن هناك سعياً أمريكياً حثيثاً لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية في مشكلات المياه المتوقع تفجرها أو تفجيرها في المنطقة. ويلاحَظ على السياسة الأمريكية أنها تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل؛ فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والصهيونية هم زعماء دول حوض النيل أساساً، وهم زعماء أوغندا ورواندا وإثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد برزت أهمية البحر الأحمر في الاستراتيجية الأمريكية في العديد من الحروب والأزمات، أبرزها أن الولايات المتحدة دأبت على استخدام البحر الأحمر كممر ملاحي من أجل سرعة التحرك لتعزيز وحداتها البحرية الموجودة في منطقة الخليج وبحر العرب، والتي تعمل ضمن الأسطول الخامس الأمريكي، وتعزيزها بقطع إضافية من الأسطول السادس الذي يعمل في البحر المتوسط، في ظروف الأزمات. وحدث ذلك أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، وكذلك أثناء الحرب الأمريكية الحالية ضد أفغانستان.

الفصل الثاني

موقف القانون الدولي من مسألة المياه
والمشكلات المائية في الدول غير العربية

مقدمة

أصبحت المياه، مع تزايد النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك والندرة الملحوظة في مصادرها، واحداً من أهم محاور الصراع الدولي منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي. وقد زاد الأمر حدة (حتى إن البعض تنبأ بنشوب حروب بين الدول بسبب المياه خلال القرن الحالي) وبخاصة بُعيد صدور العديد من التقارير الدولية التي تحذر من «شح» المياه وندرتها، وتبنيها سياسات جديدة ترشّد استهلاك المياه؛ ومن أبرز هذه التقارير تلك الصادرة عن البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه.

وأدركت الدول العربية، من جانبها، خطورة الأمر مبكراً، فزاد اهتمام مؤسساتها بتلك القضية، وفي سياق هذا الاهتمام يجتمع أكثر من ٥٠٠ خبير ومسؤول مائي عربي ودولي في القاهرة بدعوة من مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي بباريس، وجامعة الدول العربية، ووزارة الأشغال والموارد المائية المصرية، وذلك في صورة مؤتمر يحمل عنوان «الأمن المائي العربي»، وتبدأ فعالياته الاثنين الموافق ٢١/ ٢/ ٢٠٠٠ ولمدة ثلاثة أيام. ويربط المؤتمر قضية المياه العربية بالقانون الدولي، والتحديات الأمنية الإقليمية، والمشاريع التركية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتحديات البيئية، والاقتصادات العربية.

تمثل المياه العربية بؤرة الوضع المائي في العالم، حيث يتركز فيها أكثر من حوض يشتعل فيها الصراع، من هنا فإنها لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن قضايا تدويل المياه وتسعيرها المطروحة حالياً، بل إن هذه القضايا تمس جوهر الأمن المائي العربي.

وفي هذا الصدد، نظَّم القانون الدولي، منذ ما يزيد على ٥٠ سنة، عمليات استغلال مياه الأنهار بين الدول التي تشترك فيها، وقد أطلق عليها «الأنهار الدولية» نظراً إلى وقوع فروعها وروافدها في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر. وأُطلق على هذه الدول دول حوض النهر، وقد كانت أول معالجة لاستغلال مياه الأنهار المشتركة من قبل القانون

الدولي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال ما عرف بـ «مبدأ هارمون»، حيث أقرَّ المبدأ الدولي سيادة الدولة سيادةً مطلقةً على الجزء الذي يمر في أراضيها من النهر. وإذ لاقى مبدأ هارمون بعض القبول الفقهي في القرن الثامن عشر، فإن الفقه الحديث (في القرنين التاسع عشر والعشرين) يُجمع على أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية إنما هي في الواقع سلطات مقيدة، وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق على كلفة شؤون الاستغلال التي تنال من حقوق الآخرين[1].

وقد تطورت مسألة الاهتمام بمعالجة مشاكل المياه الدولية، من مبدأ هارمون الذي ساد الفقه القانوني في القرن الثامن عشر، إلى المبادئ الحديثة التي أكدتها جمعية القانون الدولي خلال دورتها الثامنة والأربعين في نيويورك (١٩٥٨)، وقواعد هلسنكي (١٩٦٦)، التي تقضي بتقييد سلطات الدول على الأنظمة المائية، وبأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام[2].

بعد ذلك، توصل معهد القانون الدولي في عام ١٩٩١ إلى مجموعة من القواعد العامة بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية في العالم، هذه القواعد راعت معياراً هاماً هو معيار عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في الأنهار في العالم، والمقصود بمعيار عدالة التوزيع هنا ليس حصول الدول المشتركة في نهر معيَّن على حصص متساوية من مياه هذا النهر، بل حصولها على حصص عادلة يعتمد تحديدها على اعتبارات دولية معيَّنة، منها: طبيعة هذا النهر، وحجم المنطقة التي يمرّ بها في أرض الدولة، والظروف المناخية في حوض النهر ككل وفي كل دولة على حدة، وتاريخ استغلال مياه النهر وحجم السكان، وتكاليف الحصول على المياه من مصادر بديلة ومدى توافرها.

ورغم وجود هذه القواعد الدولية التي تنظِّم استخدام مياه الأنهار بين الدول المشتركة فيها، إلا أن كل نهر من الأنهار في العالم كان ينظم استغلالَه عددٌ من الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المشتركة في حوض هذا النهر، وفي الأغلب، كان يتمّ الرجوع إلى هذه الاتفاقيات لتسوية أي خلافات بين الدول المشتركة في الأنهار. ولكن في حال غياب مثل هذه الاتفاقيات، كانت الأحكام الدولية هي المعمول بها،

(١) جيرمي بيركوف، **استراتيجية لإدارة مياه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (واشنطن: البنك الدولي، ١٩٩٤)، ص ٨ ـ ٩.

(٢) أنطوان زحلان، «العرب والتحدي التقاني: التخطيط والتنبؤ،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٤٦.

وأهم هذه الأحكام: معيار عدالة التوزيع السابق الإشارة إليه، ومبدأ عدم أحقية أي دولة مستفيدة من مياه النهر في القيام بأي مشروع يؤدّي إلى المساس بحقوق الدول الأخرى في حوض النهر مع ضرورة أخذ موافقة الدول الأخرى المشاركة في النهر قبل تنفيذ هذا المشروع. وقد طبّق البنك الدولي هذا المعيار (الأخير) حيث اعتاد ألّا يقدّم تمويلاً لبناء أي سدود أو مشروعات على الأنهار الدولية في أي دولة من دول حوض النهر الدولي من دون موافقة الدول الأخرى في حوض النهر.

وبسبب الزيادة السكانية في جميع دول العالم، وزيادة الحاجة إلى إنتاج الغذاء، كان هناك توسّعات كبيرة في الزراعة في دول الأنهار الدولية، وكذلك كان هناك توسّع في إقامة السدود ومشروعات إنتاج الكهرباء كطاقة رخيصة لازمة لعمليات التنمية، وكان ذلك هو بداية ظهور العديد من المشاكل بين الدول في معظم أحواض الأنهار الدولية إن لم يكن فيها جميعاً، بل إن الخلافات بين الدول امتدّت إلى الأنهار غير الدولية، أي التي لا تشترك فيها أكثر من دولة مثل نهر الليطاني في لبنان.

وقد زاد حدة هذه الخلافات تناقص نصيب الفرد من المياه، وسيطرة شبح الخوف من شحّ المياه، ومن أزمة مياه مستقبلية قد تقود إلى حروب في أقاليم مختلفة من العالم، بل قد تقود إلى حرب عالمية وفقاً لما ذهب إليه البعض. ويبقى السؤال: كيف تعامل القانون الدولي مع المشكلات التي قد تترتب على محاولات السيطرة على منابع ومصادر المياه، كوسيلة وقائية لمنع حدوث صراعات مسلحة بين دولة المنبع والدول التي تقع على أحواض الأنهار، ودول المصب؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد أولّا من الإشارة إلى القانون الدولي للمياه، الذي يصعب تقدير البداية الحقيقية له، لكنه في مجمله قد جاء بعد ظهور المشكلات الحدودية للأنهار العابرة للحدود، وهو ما تطلب بالضرورة إيجاد فروع قانونية أخرى تنظم تدابير هذه الأنهار وتعالج ما ينشأ عنها من نزاعات وخلافات بين الدول، إذ إن القانون الدولي للمياه هو فرع من فروع القانون الدولي العام تَشَكَّل تدريجياً في ضوء مستجدات وتطورات المعرفة العلمية بالقضايا البيئية والتي مثلت تحديات للشعوب والدول معاً من ناحية، ونشأة المنازعات واحتدامها وصعوبة فضّها بالطرق السلمية من ناحية أخرى[٣].

(٣) Antoinette Hildering, *International Law: Sustainable Development and Water Management* (The Netherlands: Delft, Eburon Academic Publishers, 2006), pp. 16-17.

وقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اجتماعها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢ أن الحق في المياه يتضمن حماية الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، بما فيها المنشآت المائية والإمدادات، وأعمال الري وحماية البيئة الطبيعية من الأضرار، وضمان حصول المدنيين والمعتقلين والسجناء على الماء الكافي[٤].

أما عن أهم مرجعيات القانون الدولي للمياه، فهي تتلخص في الاتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية وجهود الفقه والقضاء التي نخص بالذكر منها ما يلائم أغراض الدراسة الحالية حول المجاري المائية الدولية، تلك المبادئ التي جاءت بها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام ١٩٩٧[٥]، والتي تضمنت مبادئ مهمة عن العدالة والإنصاف والاستعمال المعقول، حيث تحدث الباب الثاني من هذه الاتفاقية عن المبادئ العامة، وتم تخصيص المادة الخامسة منه لتلك المبادئ، مبينة ما يلي:

١ ـ تنتفع دول المجرى المائي كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وتستعمل هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنمّيه بغرض الانتفاع الأمثل والمستدام والحصول على منافعه، والأخذ بالاعتبار مصالح دول المجرى المائي، على نحو ينسجم مع حماية المجرى المائي بطرق ملائمة.

٢ ـ تشارك دول المجرى المائي في استعمال المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حق استعمال المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية[٦].

وجاءت المادة السادسة من هذه الاتفاقية عن العوامل المرتبطة بتحقيق الاستعمال المنصف والمعقول لمياه المجاري المائية الدولية، ومنها: العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية، الحاجات الاجتماعية

---

(٤) يراجع في ذلك التّعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرقم ١٥: الحق في الماء، المادتان ١١ و١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، في الدورة ٢٩ للجنة.

(٥) انظر: «اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية،» الأمم المتحدة (٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧)، <https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=xxvii-12&chapter=27&lang=en>.

(٦) لورانس إ. سسكند، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فاعلية، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦)، ص ٣٢ ـ ٣٨.

والاقتصادية لدول المجرى المائي، السكان في كل دولة من دول المجرى المائي، تأثير استخدامات المجرى المائي في دولة من دول المجرى المائي في غيرها، الاستخدامات الحالية والمستقبلية للمجرى المائي، صيانة الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها، والتكاليف المقدرة لذلك، وأخيراً، مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة لاستخدام معين مقرر أو قائم(٧).

والجدير بالذكر، أن قواعد هلسنكي (١٩٦٦)(٨) وقواعد برلين (٢٠٠٤)(٩) قد أدت الدور الرئيسي في تعزيز القانون الدولي للمياه وتطويره، وتدبير المياه العابرة للحدود، كما تضمنت دعوة جادة بتحقيق مبدأ الانتفاع المنصف.

وقد تعددت الجهود الأممية في إبراز قضايا العدل والإنصاف حول استخدامات المياه الدولية، ومنها ما جاء في ديباجة إعلان مار ديل بلاتا (١٤ ـ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٧) الصادر عن الأمم المتحدة من اعتراف بالحق في المياه، وأن للجميع الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب وتلبية الحاجات الضرورية، وبالمثل ما جاء في أجندة القرن ٢١ (١٩٩٢) وجدول أعمالها(١٠)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام (١٩٩٤).

وبشكل عام، فقد تأسست دراسة القانون الدولي للمياه على ثلاثة مبادئ أساسية هي: مبدأ العدالة والاستعمال المعقول، ومبدأ عدم الإضرار بالغير، ومبدأ التعاون الدولي المائي لإنجاح المبدأين السابقين وكاتجاه عام نحو تحقيق التنمية المستدامة. كما دعمت قواعد هلسنكي في مادتها الرابعة، وبرلين في مادتها الثانية عشرة/ الفقرة الأولى، مبدأ العدالة والاستعمال المعقول للموارد المائية(١١).

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٨) للاطلاع على قواعد هلسنكي، انظر: «قواعد هلسنكي،» الموقع الرسمي لمعهد القانون الدولي، <http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdf/8helsinki_rules_on_the_waters_of_international_rivers_ila.pdf>.

(٩) للاطلاع على قواعد برلين، انظر: «International Law Association Berlin Conference (2004) Water Resources Law,» International Water Law, <http://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA_Berlin_Rules-2004.pdf>.

(١٠) «حماية نوعية موارد المياه العذبة وامتداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها،» الأمم المتحدة، <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/chapter_18.pdf>.

(١١) Hildering, *International Law: Sustainable Development and Water Management*, pp. 44-45.

أولاً: الدولة والمحافظة على مواردها المائية

من بين عناوين السيادة الوطنية لأي دولة أن تكون قادرة على تأمين حاجات مواطنيها السياسية والاقتصادية وعدم التبعية والركوع والخنوع لأي مطالبات تتعارض مع استقلالها الوطني وحرية مواطنيها والدفاع عن كرامتهم أينما وجدوا، وأن لا تسمح الدولة الوطنية المستقلة لكائن من كان العبث بمقدراتها وثرواتها الوطنية والقومية، وإذا خضعت أي دولة لعمليات الابتزاز والتهديد ضد مصالحها، فإنها في هذه الحالة تكون قد تنازلت عن كرامة شعبها وأمتها وتخلت عن قيمها وعن مبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي كفلها القانون الدولي وكل المواثيق الدولية والمعاهدات. وحين تفقد الدولة قدرتها أو تصبح عاجزة بسبب عوامل داخلية أو خارجية لتأمين كل متطلبات العيش الكريم من ماء وغذاء، ففي هذه الحالة ليس أمامها خيار إلا الاستسلام لمطالب القوى الدولية الأخرى[١٢].

وبالنسبة إلى الموارد المائية لأي دولة فإن الأنهار الوطنية هي الأكثر اعتماداً عليها سواء الطبيعية أم الاصطناعية، وكما ذكرنا فإن المقصود بالأنهار الوطنية هو الأنهار التي تجري ضمن حدود الدولة الجغرافية السياسية. ومن الطبيعي أن تدخل هذه الأنهار ضمن ملكية الدولة الوطنية ولا ينازعها في ذلك أي قوة داخلية أو خارجية؛ هذا يعني أن السيادة المطلقة ستكون للدول بمكوناتها البشرية وغيرها من المكونات، ولكن لا يعني أن تكون سلطتها مطلقة ووحيدة على الدول التي يجري فيها النهر، وهو منبعه منها، ولكنه يمر عبر عدة دول من المنبع إلى المصبّ.

تقع المسؤولية على الدولة في الحفاظ على الموارد المائية، لأن الماء يعتبر قوام الحياة وأساسها الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه عماد كل حضارة وتنمية، حيث تتجلى خصوصية الماء في أنه أثمن شيء خلقه الله تعالى بعد البشر.

وإذا كان الإنسان قد استطاع في تفاعله مع الطبيعة أن يسخِّر جلّها لخدمته ولأغراضه، واستطاع أيضاً بفضل العلم أن يخترع كل ما هو في حاجة إليه عبر التاريخ، إلا أن حاجاته من الماء لا يمكن أبداً تلبيتها بتركيب وتصنيع هذه المادة أو باستعمال ما يحل محلها. كما أن تزايد الطلب على الموارد المائية أفضى إلى تراجعها، حيث تعاني

(١٢) نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي ـ الإسرائيلي (القاهرة: دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٥٧ ـ ٦٠.

أغلب البلدان العربية التي تقع في مناطق مناخية جافة نقص المياه. ويعزى ذلك إما إلى ندرة هذه الموارد أو إلى سوء تدبيرها.

ومن المتوقع أيضاً، مع تزايد عدد سكان العالم، أن يرتفع الطلب على مياه الري، والماء الصالح للشرب، بنسبة ٢٠ في المئة، في غضون الخمس والعشرين سنة المقبلة. وبما أن أغلب البلدان النامية، تعتمد على الفلاحة في اقتصادها، فإن نقص المياه العذبة من شأنه أن يسبب نقصاً في الغذاء في جهات مختلفة من العالم. وعليه فإن التنمية المستدامة والشاملة للموارد المائية وإدارتها في هذه الدول أصبحت من الأمور البالغة الأهمية، وذلك لتجنب أزمات مستقبلية تنجم عن نقص الماء كماً وكيفاً.

ما لا شكّ فيه أن التّحديات المائيّة تمثّل هاجساً حقيقيّاً لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في ظلّ طبيعتها الصّحراويّة القاسية، وندرة الموارد المتجدّدة، والاستهلاك المفرط. وهذا يحتّم جعْل مسألة المياه في أوّل اهتمامات بلدان المجلس مجتمعة. وربما تكون ركيزة أيّ خطة لمواجهة هذا التّحدي هي النّظر إلى المسألة باعتبارها تحدّياً مشتركاً يُهدّد المنطقة ككلّ، والعمل بشكل جماعي كوحدة مترابطة، ووضع رؤية واضحة وشاملة مستقبلية لكيفية معالجة الأمر على مستوى المجلس ككلّ، بدلاً من اعتماد خططٍ فئويّة على مستوى كلّ دولة.

تتفق مختلف التشريعات القانونية الإقليمية والدولية على أن سيادة الدولة على المياه الواقعة تمتد ضمن إقليمها أو على شواطئها بشكل متدرج وذلك حسب التفصيل التالي[١٣]:

١ ـ المياه الداخلية

هي البحار المغلقة الواقعة بكاملها داخل إقليم إحدى الدول مثل «الأبيض» في روسيا وبحيرة «وان» في تركيا، وكذلك مياه الموانئ والخلجان التي تقل فتحتها عن ٢٤ ميلاً، وتمارس الدولة على مياهها الداخلية صلاحيات كاملة حيث يحق لها أن تمنع السفن الأجنبية من الدخول إليها إلا ما كان منها بحالة الخطر المحدق، وتتمتع الدولة الشاطئية بسلطة كاملة على السفن التجارية الأجنبية الموجودة في مياهها الداخلية إلا في ما يتعلق بالنظام الداخلي للسفينة، أما بالنسبة إلى السفن الحربية فإنها تتبع في جميع شؤونها ـ عادة ـ الدولة التي ترفع علمها.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٩.

٢ ـ المياه الإقليمية

يمكن تعريفها بأنها قسم من إقليم الدولة الشاطئية تغمره المياه، وقد ظهر مفهوم المياه الإقليمية في بداية العصور الحديثة حين طالب الفقيه الإيطالي بارتوليه بأن تكون هناك مناطق امتداد بحرية لكل من المدن الإيطالية التي تشكل دولة مثل البندقية، جنوى، نابولي، وقد تم تحديد عرض منطقة الامتداد هذه بمئة ميل بحري[١٤].

ولعل أحد أهم عوامل التطور التي أصابت قانون المجاري المائية الدولية اعتبار المجرى المائي، رغم مروره في أقاليم سياسية مختلفة، على أنه وحدة طبيعية واحدة أو كلٌّ لا يتجزأ، ومن ثم فإن إدارته ينبغي أن تكون تعاونيةً أو بالتفاهم المشترك بين الدول النهرية صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، إذا كان لكل دولة نهرية حقوق مساوية لحقوق الدول الأخرى، فكيف يجرى التوزيع المنصف لمنافع النهر، وما هي الالتزامات التي تقيد الدولة النهرية في مواجهة غيرها من الدول النهرية عند استخدام حصتها؟ وما مدى التزام الدولة بالاستخدام السلمي للنهر الدولي، ومدى مسؤوليتها الدولية عمّا قد يقع من ضرر من جراء الاستخدام، ومدى الالتزام بالتعاون والإخطار والتشاور بالنسبة إلى المشروعات المستقبلية[١٥].

ونخلص، مما سبق، إلى أن القانون الدولي قد أرسى مبادئ رئيسية تستند إلى عدم التعسف في استخدام الحق، والعدالة في تقسيم المياه على أساس حاجات كل دولة تطل على الشواطئ المشتركة للنهر، وضمان الحقوق المكتسبة لكل الدول والعمل وفق مبادئ القانون الدولي بحسن نية عند ممارسة السيادة الإقليمية لكل دولة معنية.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجوب التمييز بين حالتين: الحالة التي نكون فيها بصدد اتفاقات دولية قائمة تنظم طريقة الإفادة من موارد النهر فيما بين الدول المشتركة في حوضه، وهنا فالأصل أنه ليس ثمة صعوبة كبيرة تعترض طريق التسوية السلمية لأي نزاع ينشأ بين أي من هذه الدول، حيث يمكن الرجوع إلى أحكام الاتفاقات

---

(١٤) حنا عيسى، «السيادة الدولية على المياه الداخلية والإقليمية،» شبكة فلسطين الإخبارية (٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣)، <http://arabic.pnn.ps/index.php/ideas/60420-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%a7%d8%ae%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9>.

(١٥) محمد شوقي عبد العال، «الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية: نهر النيل،» **مجلة البيئة والقانون** (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٢٣.

ذات الصلة. أما الحالة الأخرى، فهي التي لا توجد فيها اتفاقات من هذا القبيل؛ وهنا، فالأرجح أن الخلاف واقع لا محالة بين الدول المشتركة في حوض النهر، حيث يمكن لبعضها أو إحداها أن تتمسك مثلًا بما شاع في فقه القانون الدولي التقليدي من نظريات صارت غير مقبولة في عالم اليوم، كنظرية السيادة المطلقة للدولة النهرية على الجزء من النهر الدولي المارّ.

والحق أنه في كلتا الحالتين، كثيراً ما تكون الغلبة للاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية، حيث تؤدي دوراً لا يستهان به في زيادة حدة الخلافات بين الدول المشتركة في حوض النهر، على غرار ما تقوم به إثيوبيا من إنشاء لسد النهضة، وما يقترن به من مخاوف مشروعة لكل من مصر والسودان، في ضوء الدراسات التي تشير إلى ما سيلحق بهما من آثار سلبية، أهمها العجز المائي في حصة مصر[١٦].

ولعل من المهم في هذا السياق أن نشير إلى أنه إذا كان من حق الدول النهرية قانوناً أن تقيم سدوداً على الجزء من النهر المارّ بإقليمها، فإن ثمة قيدين جوهريين يردّان على هذا الحق، هما عدم التسبب في إلحاق ضرر بباقي دول النهر، والالتزام بإجراءات الإخطار المسبق، المتمثلة بوجوب إرسال كل الدراسات والبيانات الفنية المتعلقة بالسد، إلى جميع دول المجرى المحتمل تضررها من إنشائه، مع التزامها قانوناً بعدم البدء في الإنشاء، حتى تتمكن هذه الدول من دراسة وتقييم الآثار المحتملة في فترة معقولة.

ثانياً: اهتمام الأمم المتحدة بالمياه الدولية كمصدر محتمل للصراع

لم يكن المجتمع الدولي، ممثلاً بأجهزته الدولية، لينأى بنفسه عن قضية المياه بأهميتها المتصاعدة وما تنذره من صراعات. فقد بدأ تأطير هذا الاهتمام وإسناده بالمعاهدات والمواثيق؛ ومن ذلك ما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من التزامها بأن تدفع بالرقي الاجتماعي قُدماً، كما نصت المادة ١٣/ ١/ ب على: «إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس

(١٦) محمد شوقي عبد العال، «مشروع سد النهضة في ضوء القانون الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩١ (٢٠١٢).

أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء». أما مجلس الأمن فقد اختص بسلطات واسعة لتدارك أي تهديد أو صراع محتمل، سواء حول المياه أو غيره، حيث نصت المادة ٣٩ من الميثاق على أن «يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

ولم يكتفِ الميثاق بذلك بل شجع على إقامة المنظمات الإقليمية وخوّل لها من السلطات ما يمكّنها من ممارسة كل ما يلزم لتخفيف الصراعات بين دول الإقليم. كذلك نجد أن الأمم المتحدة، كمنظمة دولية، قد عُنيت مباشرة بما يؤمن انفلات الخلافات وتطورها إلى صراعات. ونجد أن المادة الحادية عشرة من الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (١٩٤٨) قد أقرتا لكل إنسان بالحق في «مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية».

كما يلقي الميثاق على الدول الأطراف التزاماً «باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق» وأنه اعترافاً «بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لتحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها»، و«لتأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً...». أما المادة الثانية عشرة من العهد فقد ذهبت إلى التزام الدول الأطراف بحق «كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه».

وفي ما يختص بتمكين قضايا المياه وإبعادها من الدائرة المحتملة للصراع فقد أولت الأمم المتحدة عنايتها التامة حين باشرت بشأنها العديد من الأنشطة والقرارات يذكر منها:

١ ـ في إطار برامج حماية البيئة، صدر إعلان ستوكهولم ١٩٧٢، الذي كان من ضمن محاوره ما قامت الدول بإقراره وإبرام عدة اتفاقيات في مجالات البيئة المختلفة، وكان من ضمن التزامات الدول في المجال الداخلي، وقف عمليات إلقاء المواد السامة والضارة الأخرى التي تلوّث المياه وتؤثر سلباً في النظم الإيكولوجية المائية ومصائد

الأسماك. وتأتي أهمية هذا الإعلان في أنه حماية وقائية للأنهار الدولية حتى لا تكون مكبّاً لمواد في غاية الخطورة على صحة الإنسان في الدولة المشتركة في شاطئ واحد ويقلل من الاستفادة من نصيبها في مياه النهر.

٢ ـ في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٧ عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي للمياه في مدينة ماردل بلاتل بالأرجنتين تمثلت فيه وفود ١١٦ دولة و٥٤ منظمة ووكالة دولية و٤٧ منظمة غير حكومية كمراقبين، وقد قدمت الأمم المتحدة رؤيتها في العديد من القضايا ذات الصلة، مثل الري ومشاكل التوطين والبيئة ودور المرأة وإدارة الموارد المائية وتدريب الأيدي العاملة في مشروعات المياه، وقد انتهى المؤتمر إلى توصية برصد اعتمادات مالية إضافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلبية حاجاتها الفنية والبرامج المتصلة بإنماء الموارد المائية.

٣ ـ في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢ نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي للمياه، وقد أسفر المؤتمر عن بيان دبلن الذي تضمن عدداً من المبادئ التي تعني في مجملها إدارة الموارد المائية المشتركة وحفز التعاون المائي الدولي بين الدول المشتركة في شاطئ واحد في الأحواض المائية الدولية.

٤ ـ تبنت الأمم المتحدة في قمة الألفية (٢٠٠٠) ضمن الأهداف الإنمائية الألفية التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء، أهدافاً محددة للحد من الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بحلول عام ٢٠١٥ ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية والتعاون لحل قضايا المياه.

٥ ـ جاءت قضايا المياه على رأس أولويات الأمم المتحدة حيث أعلنت اعتبار ١٩٩٤ السنة الدولية لـ «الاهتمام بالموارد المائية»، وفي الأعوام التالية كانت الموضوعات ذات صلة قوية بالمياه: عام ١٩٩٥(المرأة والمياه)، عام ١٩٩٦ (المياه للمدن العطشانة)، عام ١٩٩٧ (مياه العالم هل هي كافية؟)، عام ١٩٩٨ (المياه الجوفية مورد خفي)، عام ١٩٩٩ (الجميع يعيش مع التيار)، العام ٢٠٠٠ (المياه من أجل القرن الحادي والعشرين)، عام ٢٠٠١ (المياه والصحة)، عام ٢٠٠٢ (المياه من أجل التنمية) أما في عام ٢٠٠٣ فقد كان الشعار «عالم المياه العذبة».

٦ ـ أعلنت الأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ وبموجب قرارها رقم ٥٥/ ١٦٩ عام ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة، وأهابت بالدول الأعضاء والمنظمات

الوطنية والدولية والقطاع الخاص أن يقدموا تبرعات وفقاً للمبادئ التوجيهية للسنوات الدولية، وفي المقابل ذهبت إلى تشجيع الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة والاستفادة من السنة الدولية من أجل زيادة الوعي بأهمية المياه العذبة.

٧ ـ أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٢، أن الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. كما أكدت اللجنة أن «حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل متطلباً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان الأخرى». ورغم أن التعليق العام ليس ملزماً قانوناً للدول الـ ١٤٦ التي صدقت على العهد الدولي، فهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ العهد وله بالفعل وزن وتأثير «القانون غير الملزم».

وفي التعليق على ما ورد في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من العهد الدولي شددت على أن الأطراف في العهد الدولي يجب أن تقوم تدريجياً بإعمال الحق في الماء الذي يكفل لكل فرد الماء الكافي، والزهيد التكلفة، والذي يسهل الحصول عليه فعلياً، والمأمون والمقبول للأغراض الشخصية والمنزلية. وينبغي لإعمال هذا الحق أن يكون قابلاً للتنفيذ وعملياً. وأكد قرار اللجنة أن كفاية توافر المياه لا ينبغي أن تفسر تفسيراً ضيقاً، بحيث تعني فقط الحجم والتكنولوجيات، إذ ينبغي معاملة المياه كسلعة اجتماعية وثقافية، وليس كسلعة اقتصادية بصفة رئيسية، مما ينمّ عن تحول صوب السياسات ذات الأساس السوقي التي تبين التكلفة الحقيقية للمياه، وتخفض الدعم، وتنطوي على إمكانية إشراك القطاع الخاص في خدمات الإمداد بالمياه.

٨ ـ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ بموجب قرارها رقم ٥٨/ ٢١٧ قرارها تحت عنوان: «العقد الدولي للمياه: الماء من أجل الحياة»، حيث قررت زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه على جميع المستويات وتنفيذ ما يتصل بها من برامج ومشاريع ومستوطنات بشرية.

٩ ـ قدمت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ معاهدة دولية متكاملة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية وهي أول معاهدة تعرّف الأنهار الدولية كمصدر للاستخدامات الهامة للمياه العذبة مثل الشرب والري. وبدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فقد تم التخلي عن تعبير «النهر الدولي» وأُحل محله تعبير «المجرى المائي الدولي».

ثالثاً: مواقف الهيئات الإقليمية من قضايا ومسألة المياه

١ ـ موقف الجامعة العربية

يمكن القول إن أول عمل عربي مشترك من خلال الجامعة العربية كان مع بداية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ حين دعا الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي لمناقشة الأخطار المتوقعة والخطيرة الناجمة عن مساعي الكيان الصهيوني تحويل مجرى نهر الأردن، حيث تبنى القادة العرب العديد من الإجراءات لمواجهة الموقف، من بينها:

أ ـ إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، يبدأ تشكيلها في كنف الجامعة العربية بالقاهرة.

ب ـ رداً على ما قامت به إسرائيل من تحويل خطير لمجرى نهر الأردن، فقد تقرر إنشاء «هيئة استغلال مياه نهر الأردن» بشخصيتها الاعتبارية في إطار جامعة الدول العربية، تتولى مهام تخطيط وتنسيق وملاحظة المشاريع الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن.

ج ـ إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وتوكيل أحمد الشقيري بأمر تنظيم الشعب الفلسطيني.

د ـ يجتمع الملوك والرؤساء العرب مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الاجتماع المقبل في الإسكندرية في آب/ أغسطس ١٩٦٤.

وفي هذا السياق توالت الاجتماعات بين وزراء الماء العرب، حيث عقد اجتماع في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٣، لمناقشة استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية.

ولم يلاحظ في اجتماعات الجامعة العربية (على مستوى الوزراء) بشكل واضح، اتخاذ أية إجراءات عملية فاعلة لمواجهة الأخطار المحدقة، وبخاصة الخطر الصهيوني للسيطرة على منابع المياه العربية، ولا سيَّما بعد انفصال جنوب السودان وبدء مرحلة علنية بين دولة الجنوب والكيان الصهيوني في إثارة المشاكل لدول حوض النيل، وكذلك مساعي الكيان الصهيوني بالتعاون مع الأردن في إقامة مجرى ملاحي يربط البحر الميت بالبحر الأحمر. وقد حذّر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ وبخاصة أن المنطقة العربية تدخل في طور فقر المياه ـ من أن المشكلة

آخذة في التفاقم وتمثل تهديداً جدياً في المستقبل غير البعيد لأمن الإنسان بل للأمن بمعناه الأشمل. وأوضح في كلمة ألقاها، في افتتاح أعمال الاجتماع الإقليمي لإطلاق برنامج حوكمة المياه في الدول العربية، أن الأمانة العامة للجامعة ستُجري اتصالات مع البنك الدولي والجهات المعنية من أجل عقد مؤتمر دولي لمعالجة التهديد الذي تمثله سياسات الكيان الصهيوني في السيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة ومصادرتها واستغلالها وتحويل مسارها وبناء المشاريع عليها، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن المائي في فلسطين والأردن وسورية ولبنان[١٧].

٢ ـ موقف مجلس التعاون الخليجي

لا يختلف الوضع المقلق للمياه في منطقة الخليج العربي عن باقي أجزاء المنطقة العربية، وهذا ما أكدته معظم الدراسات والأبحاث التي اهتمت بواقع المياه الخليجية. ولمواجهة ذلك الوضع، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي السعي لإقامة مشروعات مشتركة بغية تحقيق الربط المائي بين هذه الدول، إذ يبدو الوضع المائي في دول التعاون الخليجي أكثر تعقيداً وخطورة، لما تواجهه من مشكلة حقيقية في شح موارد المياه، حيث يراوح إجمالي الموارد المائية المتجددة لدول المجلس بين أربعة مليارات متر مكعب سنوياً، وفق تقديرات الأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠١٠، ونحو عشرة مليارات متر مكعب سنوياً، حسب بعض التقديرات الرسمية، وهي موارد على هيئة أمطار وسيول ومياه جوفية ومياه مختزنة خلف السدود في المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية وبعض مناطق سلطنة عمان، إلا أنها في جميع الأحوال لا تمثل أكثر من نسبة ٣ في المئة من مجموع الموارد المائية العربية المتجددة.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجية قد بدأت بدراسة جدوى مشروع الربط المائي الذي سيساعد على توفير المياه اللازمة للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الظروف الطارئة عن طريق محطات التحلية المقرر إنشاؤها على خليج عمان والخليج العربي، وقدرت تكلفة المشروع بنحو ٣,٨٦ مليار دولار، منها ٢,٢ مليار دولار قيمة إنشاء خط أنابيب توصيل المياه الممتدة من صحارى عمان (وحتى الكويت)، بينما تبلغ تكلفة إنشاء محطات التحلية، اثنتان بالتناضح العكسي في عمان والإمارات، والثالثة بإنتاج مزدوج للماء والكهرباء في السعودية ١,٥٦١ مليار دولار.

---

(١٧) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة؛ ٢٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦)، ص ٩٦.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي الست للسيطرة على هذه الأزمة، يبقى صوغ استراتيجية خليجية موحدة للتعامل مع الوضع المائي في المنطقة ومحاولة السيطرة على تداعياته الخطيرة، ضرورة ملحة. على أن تشتمل هذه الاستراتيجية على عناصر متكاملة عدة، أهمها مشاركة القطاع الخاص في دول المجلس في مشاريع المياه المستقبلية. وتشمل هذه الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مجال إدارة وتوزيع وإنتاج المياه، علماً بأن تكلفة هذه المهمة في القطاع الخاص تقل عن نظيرتها في الحكومة بنحو ٨٤ في المئة انطلاقاً من أن هذا القطاع يسعى إلى الربح والكفاءة والجودة، وعموماً فقد بدأت بعض دول الخليج في اتباع هذا الأسلوب، ومنها السعودية والكويت والبحرين.

ويرى المختصون والباحثون في شؤون المخاطر المائية التي تتعرض لها بلدان المجلس، أنه لا بد لها من اتباع سياسات رشيدة، تتمثل بزيادة استعمالها مياه الصرف الصحي المعالجة، والمياه المعاد استخدامها، والتي، وإن لم تكن صالحة للشرب، ولكن نظراً إلى أنها تكلّف ثلث ما تكلّفه المياه المحلّاة، فيمكن استخدامها كبديل جيّد للأنشطة مثل صيانة المساحات الخضراء في محاذاة الطرق العامة، وري المحاصيل غير الغذائية، وتبريد المناطق، وتبريد معدات توليد الطاقة في المنشآت الصناعية[(١٨)].

وعلى الرغم من هذه المشكلات وعقد العديد من المؤتمرات وإصدار التوصيات على المستويات العربية المتعددة، إلا أننا لم نلحظ فعلاً مؤثراً بالرغم من خطورة التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي، إذ لا يزال الاستعداد العربي على المستوى العملي لمواجهة هذه التحديات ضعيفاً جداً، بدليل عدم الاتفاق العربي على استراتيجية مائية عربية، وعدم تجاوب البلدان العربية مع دعوة أمين عام الجامعة العربية لعقد قمة حول المياه التي نادى بها منذ عام ١٩٩٥، كما أن هناك عدم وضوح في الرؤية بالنسبة إلى الخطوات العملية العربية التي ستتخذ في المستقبل بشأن قضايا المياه على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وهكذا فإن البلدان العربية ومن خلال هيئاتها، المتعددة، ما زالت غير قادرة على تبني استراتيجية مؤثرة في التعامل مع القضايا المائية، وفي هذا السياق سنحاول الوقوف

(١٨) نيوز آند كومباني، «دول الخليج تتجاوز المعدل العالمي في استهلاك الماء،» القبس (الكويت)، ٢٣/١/٢٠١٢.

على مواقف منظمات دولية أخرى، منها منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

٣ ـ موقف منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي

سعت منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي إلى المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات المائية التي تواجهها الدول المنضوية تحت عباءة هذه المنظمة، من خلال عقد مؤتمرات متخصصة في مشكلات المياه. ففي السادس من شهر آذار/ مارس عام ٢٠١٢ عُقد مؤتمر برعاية منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي في إسطنبول، حيث تبنى المؤتمر عدة اقتراحات صدرت تحت ما سمي وثيقة «رؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه» التي تمنح رؤية عامة لتنوع بيئات المياه في دول المنظمة والأبعاد المختلفة لها في ما يتعلق بالتحديات التي تواجهها، ودعا المؤتمر في بيانه الختامي الدول الأعضاء إلى تعزيز الأنشطة التي أوصت بها وثيقة «رؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه» بما في ذلك تبادل النشاطات التعاونية في مجالات البحوث ودعم السياسات والتدابير في ما بين مراكز المعرفة في الدول الأعضاء في المنظمة بخصوص المياه وبناء القدرات وتطويرها وتنظيم منتديات ومؤتمرات متخصصة، كما دعا إلى إطلاق مشاريع وطنية تعزز شراكاتها على الأصعدة الإقليمية والدولية لتطوير السياسات والبرامج المرتبطة بالمياه وتعزيز الاستخدام الرشيد للماء.

وقد هدف البيان الختامي للمؤتمر إلى حفز الأمن المائي المتنامي في الدول الأعضاء للمنطقة من خلال التعاون ضمن مبادئ الإسلام المرتكزة على الوحدة والتماسك والتواصل المستمر بين مراكز الخبرات في الدول الأعضاء في مجال علوم المياه وبناء القدرات وتبادل المعلومات ووضع الحلول لمشاكل المياه من خلال فتح قنوات الحوار[١٩].

٤ ـ موقف الاتحاد الأفريقي

لقد أولى الاتحاد الأفريقي ـ شأنه في ذلك شأن المنظمات الدولية الأخرى ـ الاهتمام البالغ لمشكلة المياه في القارة الأفريقية، إذ تعتبر دول أفريقيا من أكثر البقع في العالم عرضة للجفاف والتصحر، وفي هذا الإطار فقد عقدت مؤتمرات عديدة برعاية الاتحاد الأفريقي لمناقشة مشكلات المياه في أفريقيا/ من أبرزها المؤتمر الإقليمي

(١٩) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٦/ ٣/ ٢٠١٢، <https://www.kuna.net.kw/>.

الثالث والعشرون لأفريقيا في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا الذي عقد بتاريخ ١ ـ ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤، تحت شعار «الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في أفريقيا»، وتبين من جلسات المؤتمر أن ما تعانيه القارة الأفريقية من مشكلات المياه، ينحصر في ما يلي:

أ ـ عدم وجود سياسة واضحة أو استراتيجيات في قطاع المياه لتخطيط الموارد المائية وإدارتها فضلاً عن غياب الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية المناسبة.

ب ـ عدم كفاية المعرفة الخاصة بالموارد المائية واتخاذ تدابير غير ملائمة.

ج ـ عدم كفاية تعبئة المياه للاستخدام الزراعي من أجل ضمان الأمن الغذائي ومكافحة الفقر وعدم مشاركة السكان المستفيدين بالقدر الكافي في أنشطة الموارد المائية وإدارتها.

د ـ عدم كفاية الخبرات المحلية في مجال المياه وقلّة الاستثمارات العامة. وتأخّر تعبئة الاستثمارات الخاصة التي من شأنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة إطلاق عجلة القطاع.

هـ ـ عدم كفاية أنشطة البحث والتطوير لتعبئة الموارد المائية وإدارتها.

و ـ وجود مشاكل في التنسيق بين البلدان التي تتقاسم نفس مجاري المياه الدولية، وإن كانت هناك منظمات مشتركة تُعنى ببعض الأحواض.

وقد توصل المؤتمر إلى النتائج التالية:

(١) إن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا من خلال إدارة مستدامة للموارد المائية، وتشكل الإدارة المتكاملة للموارد المائية خياراً استراتيجياً يوصى به لكل أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالمياه. وفي ظل المناخ الدولي الذي يتم فيه الاعتراف أكثر فأكثر بالقيمة الاقتصادية للمياه، فلا يمكن تحقيق المردودية الاقتصادية للاستثمارات الزراعية المرتبطة بالمياه إلا في حال زيادة إنتاجية هذا المورد. لكن من المعروف أنّ الري لا يزال في عدد كبير من البلدان في العالم، وفي أفريقيا بوجه خاص، عاملًا أساسياً في أي استراتيجية ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام بما يلبي الحاجات الغذائية المتنامية. ولا بد لذلك من توفير الإمكانات والاستثمارات الكافية لزيادة كفاءتها وإنتاجية المياه، وهو ما يسهم في تحسين الأمن الغذائي للشعوب وتوفير كميات كبيرة من المياه للاستخدامات الأخرى. ولعل الإطار الأفضل لإحداث هذه

التحسينات هو الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي صممت لتكون منهجاً يجمع بين القطاعات المستخدِمة للمياه من جهة، ومختلف أوجه الاستخدام في كل قطاع من جهة أخرى. ولن يكون بالإمكان تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذا استمرت الاستثمارات في مجال التحكم بالمياه للاستخدامات الزراعية على حالها. لذا يتعيّن على الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا توجيه جهود الاستثمارات القطرية العامة والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى التحكم بالمياه كي يكون لها أكبر أثر ممكن في الحد من الفقر وفي الأمن الغذائي. كما ينبغي تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعطاء حوافز للاستثمار وجعلها مستدامة أكثر[٢٠].

(٢) الاستفادة المستدامة من الثروة المائية المتاحة بالقارة ورفع معدلات الاستغلال للموارد المائية وتقليل الفاقد منها بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية في القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى.

وإذا نظرنا إلى المشكلة المائية الأفريقية، فإنها من المشكلات المعقدة التي تهدد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول هذه القارة، فمصادر المياه في أفريقيا التي تتمثل بمجموعة من الأنهار والبحيرات أهمها أنهر: النيل، والنيجر، والفولتا، وزامبيزي؛ مشتركة بين مجموعة من الدول، ومقسمة بينها بحسب عدد السكان، الذي يتزايد بشكل مستمر، وفي المقابل ترتفع معه حاجة السكان إلى المياه التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه إلى نشوب الكثير من الصراعات والحروب بين الدول.

فنهر النيل يجري في مصر والسودان ضمن تسع دول أفريقية ويخدم ١٥٠ مليون شخص، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان حوله إلى نحو ٣٤٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يهدد العلاقات بين هذه الدول.

أما نهر الكيتو، الذي يمر في بوتسوانا وناميبيا وأنغولا في جنوب قارة أفريقيا يعتبر مصدر توتر في العلاقات بين الجيران، وفي وسط وغرب أفريقيا، يعتمد ٢٠ مليون شخص في ست دول على بحيرة تشاد فقط، التي قلّت مياهها بمقدار ٩٥ في المئة في خلال العقود الأربعة الماضية؛ الأمر الذي يهدد بأزمة سياسية أخرى بين هذه البلاد.

---

(٢٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، <http://www.fao.org>.

وفي المقابل تعاني ثلاث عشرة دولة في أفريقيا من ندرة أو ضغط المياه، ومن المتوقع أن تنضم إليها اثنتا عشرة دولة أخرى بحلول عام ٢٠٢٥.

وقد نبه تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة للمياه وحفظ الصحة العامة في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧ بمناسبة اليوم العالمي للمياه من كارثة إنسانية حقيقية تنتظر القارة السمراء وتهدد باندلاع المزيد من الحروب والصراعات من أجل الحصول على قطرة المياه، حيث أكد الحقائق التالية:

(أ) يعاني نحو ٧٠٠ مليون شخص في ٤٣ بلداً ندرة المياه، وبحلول عام ٢٠٢٥ قد يزداد هذا الرقم ليصل إلى ما يزيد على ٣ مليارات شخص.

(ب) يفتقد أكثر من ٣٠٠ مليون شخص في أفريقيا الحصول على المياه النقية والتسهيلات الخاصة بوسائل حفظ الصحة العامة.

(ج) تعد أفريقيا أقل القارات في العالم في إمكانية وصول خدمة شبكاتها لتقديم مياه نقية أو صحية.

(د) يعاني نصف سكان أفريقيا من الأمراض الناجمة عن المياه غير النقية أو الصحية.

(هـ) هناك نحو أربعين دولة في العالم وردت في قائمة الدول التي تعاني أزمة المياه، نصفها دول أفريقية.

(و) تضم القائمة الخاصة بالدول الأكثر معاناة وتضرراً من أزمة المياه تسع دول أفريقية هي: غامبيا، جيبوتي، الصومال، مالي، موزمبيق، أوغندا، تنزانيا، إثيوبيا، إريتريا.

(ز) تعاني إحدى وثلاثون دولة، أغلبيتها في أفريقيا والشرق الأوسط ضغطَ المياه أو قلته، وسيصل العدد ـ كما تشير التوقعات ـ إلى ثمانٍ وأربعين دولة بحلول عام ٢٠٢٥، أي أن ٢ من ٣ أشخاص سيواجهون مشكلة ندرة المياه عام ٢٠٢٥؛ حيث ستكفي المياه لاستهلاك ٣٥ في المئة فقط من سكان الأرض.

(ح) يعيش الفرد من سكان الدول الأفريقية على أقل من ١٠ لترات من الماء (أي ٢,٦ غالون) يومياً، وهي ظروف يائسة جداً، مقارنة بسكان بقية الدول المتضررة من الأزمة التي كان متوسط نصيب الفرد اليومي في استخداماته للمياه قد بلغ ٣٠ لتراً (أي ٨ غالونات).

إن حروب المياه المقبلة لها أبعاد أكثر خطورة، فهي لا تقتصر على تهديد البشرية بعدم حصولهم على نقطة مياه نظيفة للشرب فقط، بل تمتد إلى تهديدهم بوقوع مجاعة حقيقية نتيجة لندرة المياه المستخدمة في الزراعة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاد البلاد، لأنها تمثل الركيزة الأساسية والجوهرية التي تعتمد عليها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تشير التقديرات إلى نقطة أكثر خطورة، إذ إنها تؤكد أن الندرة الفائقة في المياه ستؤدي إلى تقليل طعام العالم بنسبة ١٠ في المئة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المحاصيل الذي قد يشكل مشكلة حقيقية لـ ١٠٣ ملايين شخص يمثل دخلهم دولاراً واحداً أو أقل يومياً.

وبناء على ما تقدم، فإن القارة الأفريقية تعاني مشكلات مائية، حاولت التوصل إلى حلول مناسبة لها من خلال عقد المؤتمرات وعقد الاتفاقيات، لكن المسألة لا تزال شائكة، فكثير من توصيات هذه المؤتمرات لم يلقَ النور ولم يطبق في أرض الواقع، كما أن كثيراً من الأزمات قد تفاقمت ونشأت بين بعض الدول في القارة الأفريقية. وأصبح كثير منها على فوهة البركان، بشكل يهدد بخطر حقيقي لن يقتصر فقط على النزاع من أجل الحصول على الماء الكافي، بل سيتعدى إلى خطر إشعال حروب وصراعات بين هذه الدول.

٥ ـ موقف الاتحاد الأوروبي

تتعدد الموارد المائية في منطقة الاتحاد الأوروبي وتشتمل على مجموعة من الأنهار الدولية، والأنهار الوطنية، ومياه الأمطار، وأحواض المياه الجوفية، وتنحصر أهم الأنهار الدولية في نهر الدانوب المارّ في رومانيا والمجر والنمسا وألمانيا، وهو يعد أطول نهر يجتاز دول الاتحاد الأوروبي (١٦٢٧ كم)، و«نهر الراين» المار في هولندا وألمانيا، ونهر السين المار في فرنسا وسويسرا، ونهر نيمن المار في لاتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء)، بينما تنحصر أشهر الأنهار الوطنية في نهر البو في إيطاليا، ونهر أر في سويسرا، ونهر الرون في فرنسا. وتعد بحيرة فينيرن في السويد أكبر بحيرة في منطقة الاتحاد الأوروبي وتبلغ مساحتها ٥٦٥٠ كم^2[٢١].

وقد ظهرت دعوات في أوروبا تنادي بضرورة الانتباه بشكل جدي إلى المشكلات المائية وما يتصل بها من مخاطر بيئية وصحية، فالاستغلال الجيد للموارد المائية مدخل ضروري لتنمية بلدان الجنوب. حيث تتعاظم معضلة المياه في العالم من سنة إلى

(٢١) <http://www.sheppardsoftware.com/european_geography.htm>.

أخرى، وتتفاقم تبعاتها، وهو ما يعرقل تحقيق أهداف الألفية، ويضع الخبراء أمام تحدي إيجاد حلول شاملة ترسم السياسات المجدية، وتوجه صنع القرار على المستويين الوطني والعالمي.

وفي حديث لمجلة **سويس إنفو**، شددت ليتيسيا أوبنغ، رئيسة المنتدى الدولي للمياه ومقره بنيويورك، على أنه: «بدون إدارة جيدة للثروة المائية من الصعب إنجاح أي مشروع تنموي في أي بلد من البلدان والتي بالنسبة لها: الماء مصدر للإنتاج، وشرط للتنمية، ومجال للتعاون».

بشكل عام، يسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً لإيجاد حلول عملية لمشكلة العسر المائي والجفاف وما ينتج من تصحر، ليس على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، بل على المستوى الدولي، ويتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لهذه المشكلة. ومن هذه المنظمات، منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، التي تتولى بدورها قيادة الجهود الدولية الرامية إلى الحدّ من مشكلة الجوع.

وفي نطاق ما تقدمه من خدمات للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، توفر المنظمة منتدى محايداً تلتقي فيه البلدان سواسية للتفاوض بشأن الاتفاقات ومناقشة السياسات. وفضلاً عن كونها مصدراً للمعارف والمعلومات، تقدم المنظمة المساعدة للبلدان النامية وبلدان مرحلة التحول لتحديث وتطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وضمان مستوى جيد من التغذية للجميع. وقد أولت المنظمة، منذ أن تأسست عام ١٩٤٥، اهتماماً خاصاً للمناطق الريفية النامية، التي تضم ٧٠ في المئة من الفقراء والجياع في العالم.

ولتحقيق غاياتها، فقد تحددت أنشطة منظمة الأغذية والزراعة الدولية في أربعة مجالات هي:

أ ـ توفير المعلومات.

ب ـ اقتسام وتبادل الخبرات في مجال السياسات.

ج ـ التنسيق بين الدول وتوفير الملتقيات.

د ـ نقل المعارف إلى الميدان.

وفي ما يتعلق بأزمة الماء العالمية وانعكاساتها السلبية على توفير الغذاء وزيادة المساحات المزروعة المنتجة، فإن منظمة الفاو ترى أن مستقبل المياه والمحافظة عليها

يتوقف على الزراعة وإنتاج الغذاء باستخدام أقل قدر من المياه وبأعلى كفاءة. وأكدت المنظمة أن مصادر المياه العذبة مهددة على سطح كوكب الأرض حيث تستنزف الزراعة أكثر من ٧٠ في المئة من المياه العذبة على سطح الأرض وتصل النسبة إلى ٨٠ في المئة في دول الخليج و٨٢ في المئة في السعودية وحدها، أما على سبيل الشرب فيحتاج الإنسان إلى ٢ ـ ٣ لترات من الماء يومياً، كما نوهت المنظمة إلى أن أزمة المياه في العالم تتزايد يوماً بعد يوم بسبب التصرفات السلبية وغير المحسوبة حيث وصل عدد الجوعى في العالم إلى نحو مليار نسمة، بما يعادل ١٥ في المئة من إجمالي تعداد سكان الأرض.

ولا تختلف الحال في أوروبا عنها في سائر أنحاء العالم، إذ سيزداد ضغط المياه في أوروبا الوسطى وجنوب أوروبا، وسيرتفع عدد الأشخاص المتأثرين بهذه الظاهرة من ١٦ إلى ٤٤ مليون شخص بحلول عام ٢٠٧٠، ويحتمل انخفاض تدفقات الصيف بنسبة تصل إلى ٨٠ في المئة في جنوب أوروبا وفي بعض الأماكن في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، أما التكيف مع آثار زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية درجتين مئويتين فإنه قد يكلف ما بين ٧٠ و١٠٠ مليار دولار سنوياً في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٥٠[٢٢].

في خلاصة ما تقدم من معطيات وحقائق وواقع مشكلة المياه في مختلف مناطق العالم، نشير إلى أن التقارير التي قدمتها الهيئات المختصة تتنبأ بتدهور الوضع المائي في العالم، نتيجة سوء استخدام المياه الذي سيتسبب في شيوع الفقر والتوترات الاجتماعية، وعجز القيادات وضعف الحكومات بما يسفر عن عدم الاستقرار وقيام حكومات فاشلة وتعدد حوادث قطع الطرق.

والمشكلة التي يتوقع الخبراء أن تنفجر خلال السنوات المقبلة، سوف تكون في المناطق التي تضم أحواضاً مشتركة للأنهار، يستخدمها طرف ضد طرف آخر لأغراض إرهابية. فبينما كانت المنازعات قبل ذلك يجري تسويتها عن طريق المفاوضات، فإن المتوقع أن تلجأ دول أعالي الحوض إلى الحد من كمية المياه التي تذهب إلى الدول الأخرى لأسباب سياسية، أو أن تستخدم المياه للتحكم في مناطق الحركات الانفصالية أو التمرد العرقي.

---

(٢٢) سلامة أحمد سلامة، «أزمة المياه قادمة،» الشروق، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢.

وفي الوقت نفسه، فقد تعمل الدول «المارقة» على تهديد السدود المائية والخزانات ومحطات إنتاج المياه وتوليد الكهرباء والبنى التحتية لجيرانها، طمعاً في الحصول على مميزات وإخضاع الدول المائية المجاورة لسيطرتها. وحتى في حالة إذا ما أحجمت عن شن هجمات أو اتخاذ إجراءات عدوانية، فإن الخوف من وقوع فيضانات أو إهدار لمصادر المياه، من شأنها أن تثير الفزع بين الشعوب الأخرى وتدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات باهظة لحماية منشآتها المائية(٢٣).

(٢٣) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

المشكلات المائية بين سورية والعراق من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى

مقدمة

عاش العرب طويلاً يعتبرون المياه سلعة سهلة يمكن الحصول عليها من دون عناء أو مشقة، حيث أغناهم الله بأنهار النيل والفرات والليطاني والأردن وغيرها من الأنهار الداخلية عن مواجهة أزمات الجفاف وصعوبة الحصول على المياه.

واليوم، ونحن على مشارف حقبة تاريخية جديدة تتميز بالكثير من الأحداث، مثل زيادة عدد سكان الوطن العربي، ونقص الغذاء وسيطرة التكنولوجيا، التي مهما تقدمت في جميع المجالات بعيداً من الزراعة، فإنها لن تطعم مئات الملايين من الأفواه الجائعة التي تتزايد عاماً بعد عام؛ وبالتالي فإن الحالة المريحة في ما يتعلق بوفرة الماء لم تعد كذلك، حيث شهدت منطقتنا العربية صراعات متعددة مع الدول الأخرى، وبخاصة دول منابع الأنهار، إضافة إلى عوامل أخرى من التدخلات المعادية، وبشكل خاص الكيان الصهيوني، وتدخلات القوى الأجنبية التي أرادت بطريقة وبأخرى فرض سياسات مائية وغذائية وزراعية وحتى صناعية على الدول العربية.

وكما هو معلوم فإن الزراعة تشكل الأساس الأولي لتوفير الغذاء، أو ما يعرف بالأمن الغذائي، الذي يرتبط تحقيقه بتحقيق الأمن المائي، سواء من طريق المطر أو المياه الجوفية أو الأنهار، ولا سيّما أن المنطقة العربية ومنذ عدة عقود مضت بدأت تشهد تغيرات مناخية، وبدأت كثير من الأراضي العربية، وبخاصة في أفريقيا، تتصحر؛ وقلّ المطر وجدبت الأرض ولم تعد صالحة للزراعة.

ولم يتوقف الأمر عند المسببات المناخية والطبيعية لشح وعسر المياه، بل ظهرت المخططات الأجنبية من أجل السيطرة على مصادر المياه في الوطن العربي، حيث يتوقع الخبراء أن تتسبب ندرة المياه في منطقتنا بتصعيد التوترات في العالم وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأ الجميع يدرك أن هناك مخططاً «إسرائيلياً» يستهدف نهر النيل وغيره من مصادر المياه العربية، إضافة إلى

الصراعات المائية بين البلدان العربية والدول التي لديها منابع الأنهار مثل نهري الفرات والنيل.

سنبحث في هذا الفصل العلاقات بين دول المنابع ودول المصبّ من البلدان العربية والبلدان المجاورة أو التي لها سيطرة مباشرة على منابع تلك الأنهار، حيث تتفاقم الصراعات بينهما، وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار؛ والحفاظ على الأمن المائي القومي العربي. إضافة إلى حالة الصراع بين دول المنبع ودول المصبّ، فإن الجزء الأكبر من الأراضي يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، وهو ما يجعل الموارد المائية العربية تتصف بالندرة والمحدودية، وبالتالي فإن نصيب الفرد أو المواطن العربي ومن يعيش في المنطقة العربية من الماء آخذ في التراجع سنة تلو الأخرى، نتيجة عوامل سياسية واقتصادية وغيرها.

سنتناول في هذا الفصل: السياسة المائية التركية، مرتكزاتها وأهدافها؛ مشكلة المياه بين كل من سورية والعراق وتركيا؛ ومشكلة المياه بين العراق وإيران.

أولاً: السياسة المائية التركية: مرتكزاتها وأهدافها في نهر الفرات

بدأت تركيا دراساتها بتطوير حوض الفرات منذ عام ١٩٣٧[١]، فتم تقديم مشروع كامل لاستغلال نهر الفرات من طريق إنشاء سلسلة من السدود والمحطات الكهربائية وعدد من الأنفاق والقنوات أطلقت عليها مشروع جنوب شرق الأناضول الغاب (GAP).

وقد تحددت أهداف السياسة المائية التركية التي رسمتها تجاه نهر الفرات بأبعاد مختلفة، يعرضها الباحث في ما يلي:

١ ـ الأهداف الاقتصادية

أ ـ المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض في الإنتاجية من أجل توفير فرص التصدير إلى الدول المجاورة[٢].

---

(١) عز الدين علي خيرو، **الفرات والقانون الدولي** (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٦)، ص ٢٠٩.

(٢) عبد الستار سلمان حسين، «مشاريع جنوب شرق الأناضول «الكاب»: الجوانب الفنية،» **دراسات اجتماعية** (بغداد)، العدد ٧ (٢٠٠٠)، ص ٢٥.

ب ـ العمل على تنمية الزراعة في منطقة الغاب من خلال زيادة المساحات المروية[3].

ج ـ توليد الطاقة الكهربائية بما لا يقل عن ٢٧ مليار كيلوواط في الساعة سنوياً.

د ـ إنَّ عزم تركيا استكمال مشروعاتها المائية كافة ما هو إلاّ تطبيق لما تخطط له، إذ إن نهري دجلة والفرات موردان طبيعيان تركيّان يجب استثمارهما لمصلحتها، وهي تعرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العربي[4].

هـ ـ إقامة صناعة تحويلية متطورة اعتماداً على إنتاجية المشروع من المحاصيل الزراعية، سواء في مجال الصناعات الغذائية أم في المجالات الصناعية ومنها النسيج والمواد الإنشائية[5].

و ـ تحويل الإقليم (الغاب) المتخلف إلى منطقة سياحية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وهو ما يؤدي إلى تحقيق حالة من الأمن في الإقليم المتوتر نتيجة النزاع العسكري بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني[6].

٢ ـ الأهداف السياسية

تكمن الدوافع السياسية وراء السياسة المائية التركية في سعي تركيا لتغيير الخريطة السياسية في المنطقة، على أن يكون لها دور في الجغرافية الاقتصادية والسياسية الجديدة لبناء مكانة إقليمية متميزة في منطقة الشرق الأوسط من خلال مشاريع الربط الإقليمي المائي[7]، واستخدام الموارد المائية كورقة ضاغطة على كل من سورية والعراق، من خلال التحكم بتصاريف نهر الفرات لتحقيق أهداف سياسية وتهديد العرب بها، حيث تتحكم تركيا بما نسبته ٧٤ في المئة من مياه نهر الفرات.

وقد انطلقت سياسة تركيا المائية تجاه نهر الفرات من اعتبارات استراتيجية في ضوء الاهتمام بالمياه عالمياً وإقليمياً. وهذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الأطلسي عندما قامت بخفض تصريف نهر الفرات عام ١٩٩١ إلى مستويات متدنية لتوسيع

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٤) حميد الجميلي، «الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات،» آفاق عربية، العدد ٩ (١٩٩٩)، ص ٧٥.
(٥) حسين، المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(٧) مجدي صبحي، «الخلاف المائي التركي ـ السوري ـ العراقي،» مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٥ (١٩٩٨)، ص ٣٣٢.

الحظر الاقتصادي المفروض على العراق[8]. كما أن تركيا تعارض بشدة أي اتفاق مائي متعدد الأطراف حول اقتسام مياه نهر الفرات لأنها لا ترى في هذا أي مكسب سياسي أو اقتصادي يذكر. ويتمثل أخطر الأهداف السياسية للسياسة المائية التركية في منطقة الشرق الأوسط بإرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة، من خلال ربط قضية مياههم بقضية السلام بالمنطقة العربية، وبخاصة بعد التقارب التركي ـ الصهيوني في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية كافة.

وفي ضوء ما رسمته تركيا في سياستها المائية، يبرز سؤال هام: كيف ألقت تلك السياسة التركية بظلالها على واقع المياه في كل من سورية والعراق؟ وما هي التداعيات التي شهدتها الساحة السياسية بين كل من سورية والعراق وتركيا إزاء أطماع وإصرار تركيا على الهيمنة المطلقة على نهري دجلة والفرات؟ هذا ما تحاول السطور التالية الكشف عنه ومناقشته.

ثانياً: مشكلة المياه بين سورية وتركيا

١ ـ العلاقات السياسية السورية ـ التركية

قبل البدء في مناقشة طبيعة العلاقات السورية ـ التركية السياسية، تنبغي الإشارة إلى الفرص التي أتيحت لتركيا لتطوير وتعديل توجهاتها السياسية الخارجية مع بقية دول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط والعالم. ويأتي في مقدمة هذه الفرص انتهاء الحرب الباردة وما أحدثته هذه الوضعية الجديدة من وقع على ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، ولا سيَّما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع منه أنظمة إقليمية فرعية جديدة كان السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل، كالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، الأمر الذي أملى على المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا ضرورة صوغ مقاربة جيوثقافية تعمل على توظيف تاريخها الإمبراطوري العثماني ومميزات موقعها الجيوسياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة[9].

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٩) حول الدّور والمكانة التي باتت تتمتّع بها تركيا بعد الحرب الباردة، انظر: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جبار ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية، كانت العلاقات مع سورية سيئة بسبب عدد من الملفات الخلافية، حيث مرّت في حالة من عدم الثبات، وكثيراً ما شهدت توترات خطيرة.

فعندما نالت سورية استقلالها عام ١٩٤٦ لم تكن العلاقات السورية ـ التركية في حالة طبيعية وصولاً إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة، وذلك على خلفية أسباب عديدة، أهمها ضم تركيا لأراضٍ واسعةٍ من سورية، كان أهمها لواء إسكندرون عام ١٩٣٨ بمؤازرة الانتداب الفرنسي، واختلاف الخيارات والتحالفات الاستراتيجية لكلا البلدين. ومن غير الممكن عزل أو فصل واقع العلاقات السياسية بين دولتين عن بقية العلاقات الأخرى من حيث مستواها الإيجابي أو السلبي، ولا سيَّما أن المنطقة العربية شهدت وما زالت تشهد توترات في مختلف الجوانب من العلاقات مع الدول المجاورة، ومن ضمنها ـ بالطبع ـ سورية والعراق، ولا سيَّما في الفترة الأخيرة.

وبالرجوع إلى النصف الثاني من القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر، فإن العلاقات بين سورية وتركيا شهدت حالة من عدم الاستقرار، بل إنها اقتربت في أحيان كثيرة من الصراع المسلح نتيجة محاولات تركيا التدخل في الشأن السوري.

وكما ذكرنا، فإن تركيا ـ منذ أمد ليس بالقصير ـ لا تخفي مطامعها في سورية، إذ أعلنت الأخيرة أن الأولى تحشد قوات عسكرية على الحدود السورية بغرض غزوها. ففي ٩/ ١٠/ ١٩٥٧ بعثت الحكومة السورية بمذكرة احتجاج على حشد القوات العسكرية التركية على حدودها، وقد ردت تركيا بمذكرة جاء فيها أن التوتر الذي نشأ في العلاقات التركية ـ السورية، إنما يعود إلى تكديس كميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية (روسيا حالياً) في سورية، وأكدت أن جميع تحركات قواتها داخل أراضيها ليس إلا بسبب المناورات التي تجريها عادة في مثل هذا الوقت من كل عام[١٠].

وتشهد العلاقات التركية ـ السورية في الوقت الحاضر توتراً شديداً، إلى درجة التهديد التركي باللجوء إلى القوة العسكرية في الشأن السوري، وبخاصة ما بين بداية العام ٢٠١١ وصولاً إلى هذه اللحظة، حيث فتحت تركيا أراضيها وحدودها لقوات المعارضة المسلحة السورية واستضافت مؤتمرات لها، وشاركت في المؤتمرات التي تعقد حول الصراع السوري الداخلي في الدوحة ولندن وغيرها.

---

(١٠) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٨)، ص ٤٤٩.

وإذا كان هذا العداء قد تركز في بداية الاستقلال السوري على ذكرى الاضطهاد العثماني ثم ضم تركيا مقاطعة لواء إسكندرون عام ١٩٣٨ فإنه لم يلبث أن شمل قضايا كثيرة أخرى، وأهمها بلا شك الاختيارات الاستراتيجية المتعارضة للبلدين، الأطلسية في تركيا واليسارية في سورية. وفي هذا الإطار، دخل البلدان أكثر من مرة في حالة نزاع كادت تفضي إلى حرب مدمرة. وليس هناك شك في أن الخوف من اجتياح عسكري تركي لسورية عام ١٩٥٧ قد أدّى دوراً كبيراً في دفع الضباط السوريين المتنافسين على السلطة في دمشق إلى الذهاب إلى مصر وتوقيع اتفاقية الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨. وقد اتهمت مصر في ذلك الوقت أنقرة بالعمل لمصلحة الولايات المتحدة وبريطانيا لقلب الحكومة السورية القائمة، وهي حكومة ليبرالية، في إطار سعيهما المشترك لفرض حلف بغداد على العرب في إطار الحرب الباردة. وقد نظر الغرب بالفعل إلى حكومات سورية، منذ حرب السويس وتدمير أنابيب نفط العراق المارة عبر الأراضي السورية على أنها حكومات خاضعة لضغط اليساريين وسائرة بتوجيههم، وبخاصة بعد أن عقدت دمشق صفقة شراء السلاح من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ وتقربت من الاتحاد السوفياتي في عهد رئيس الوزراء خالد العظم[١١].

وقد تجدد النزاع السوري ـ التركي في تسعينيات القرن الماضي، واتهمت دمشق أنقرة بحجزها مياه الفرات عنها، وإرسالها المياه الملوثة عبر النهر، وتجفيف نهر الخابور، وطالبت بتوقيع اتفاقية لتقاسم المياه على أسس دولية طالما رفضتها أنقرة حتى الآن. وتصاعدت حدة النزاع السوري ـ التركي بسبب التعاون العسكري المتنامي بين تركيا والكيان الصهيوني. واعتبرت دمشق، مثلها مثل الدول العربية جميعاً، أنقرة إحدى العواصم المعادية للقومية العربية والمتحالفة مع خصومها.

وقد وصل النزاع إلى ذروته عام ١٩٩٨ عندما هددت تركيا باجتياح الأراضي السورية لوضع حد لهجمات حزب العمال الكردستاني (بذريعة تلقيه الدعم من سورية). وقد أسفرت الأزمة عن توقيع اتفاقية أضنة التي قبلت دمشق بموجبها وقف التعاون مع الحزب الكردي، كما تراجعت عن المطالبة التاريخية باسترجاع لواء إسكندرون الذي كان نقطة خلاف دائمة وأبدية بين حكومات دمشق وأنقرة جميعها. لكن عهد التقارب الجدي الذي سيقلب الاتجاه شيئاً فشيئاً، محولاً حالة العداء التاريخي إلى حالة من

(١١) عقيل محفوض، سورية وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٦.

اللقاء الاستثنائي ـ إن لم نقل إلى ما يشبه الوحدة بين البلدين ـ بدأ عام ٢٠٠٤ عندما دفعت العزلة التي فرضتها البلدان العربية ـ وفي طليعتها مصر ـ على النظام السوري، بل القبول بتقديم نظام الأسد كبش فداء للإدارة الأمريكية التي كانت عازمة على التخلص من أنظمة البعث السورية والعراقية في إطار إعادة ترتيب أوراق السيطرة على المنطقة، فلم تجد سورية خلال سنوات العزلة والحصار الطويلة، وبخاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، سوى أنقرة لتأدية دور الوسيط بينها وبين الغرب، ومساعدتها على عبور المرحلة الصعبة. فبعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة عام ٢٠٠٤، والبدء بتطبيقها عام ٢٠٠٧، أعلن البلدان، أثناء حفل إفطار أقامه رئيس الوزراء التركي للرئيس السوري، عن فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول. كما أعلنا عن تكوين مجلس للتعاون الاستراتيجي يجتمع بشكل منتظم، ويضم كبار مسؤولي الدولتين، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات الأخرى. وما يلفت النظر في كل ذلك هو أن الاتفاقيات الموقعة كانت تنفّذ بحذافيرها وفي موعدها المحدد إن لم تستبقه، ولا ينتهي مفعولها، كما الحال بالنسبة إلى معظم الاتفاقيات الموقعة بين أعضاء الجامعة العربية، مثل اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى بانفضاض حفل التوقيع.

ويستطيع المرء معاينة ذلك من خلال تبادل الوفود من رجال الأعمال السوريين والأتراك، والإعلان عن استثمارات وشركات مشتركة بينهم، وبشكل خاص من خلال حضور البضائع التركية الكثيف في الأسواق السورية. وليس هناك شك في أن حجم التجارة السورية ـ التركية قد وصل خلال سنوات معدودة إلى ما يقارب المليارين من الدولارات[١٢].

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، زار الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزار دمشق للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الحكم توطدت العلاقات بينهما أكثر وتكللت بقيام الرئيس السوري بشار الأسد بأول زيارة رسمية إلى تركيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، وفي ذلك العام تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الاتفاقية التي شرع بتطبيقها عام ٢٠٠٧، وفي ذلك السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين، ثم تطورت إلى أبعد حد لا يمكن تصوره، إذ كانت تركيا هي الوسيط بين سورية والكيان الصهيوني في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في إسطنبول في عام ٢٠٠٨.

(١٢) برهان غليون، «العلاقات السورية ـ التركية ودرس الديموقراطية،» الحوار المتمدن، العدد ٢٩٧٢ (٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩).

لكن المفاوضات توقفت على خلفية تدهور العلاقات الإسرائيلية ـ التركية بسبب هجوم الجيش الإسرائيلي على غزة ومن ثم هجوم الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية وقتل عدد من المتضامنين الأتراك عام ٢٠١٠، واستمرت العلاقات السورية ـ التركية تتطور إلى أن بدأت الثورة السورية عام ٢٠١١، وفرار الآلاف من السوريين نحو الحدود التركية هرباً من القتل والعنف الدائر في سورية، ليبدأ بعدها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بإطلاق التصريحات النارية ضد النظام السوري.

وفي وقت لاحق أعلن أردوغان تعليق العلاقات والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين. كما طالب أردوغان بأن يكون هدف الضربة العسكرية الأمريكية لسورية إسقاط النظام. وعلى الرغم من العلاقات المتأرجحة بين البلدين منذ عقود مضت، فإن الحقيقة تقول إن الحكومات تذهب، وتبقى الشعوب تنشد الحرية والسلام وحسن الجوار وستحقق ذلك في يوم ليس ببعيد.

تعتبر تركيا اليوم من أشد الدول المؤيدة للتدخل الأجنبي في سورية لإسقاط نظام بشار الأسد بأسرع وقت، فهي تضع وتسخِّر كل إمكاناتها في سبيل تحقيق هذا الهدف، بالرغم من العلاقات المميزة التي كانت تجمع بين الدولتين وعلاقة الصداقة والود التي جمعت بين كل من بشار الأسد ورجب طيب أردوغان لأكثر من عقد من الزمان، وهذا ما يعيدنا إلى قراءة طبيعة العلاقات بين سورية وتركيا، فلقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر مرة وبالتوافق مرة أخرى.

٢ ـ أزمة المياه السورية ـ التركية

لا تشكل مشكلة المياه بين سورية وتركيا حالة فريدة أو نادرة مع ما لها من خصوصية، فالأنهار الدولية تسبب المشاكل في معظم أنحاء العالم لتداخل المصالح، وللحاجة الماسة إليها وخصوصاً أن المياه هي بترول القرن الحالي، وأحد المصادر الأساسية والموارد الرئيسية لدول المنبع كما لدول المجرى؛ «وإن المياه وليس النفط، ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط بعد العام ٢٠٠٠» وفق مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية في واشنطن. وقد أكد مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن منطقة الشرق الأوسط ستواجه نقصاً سنوياً في المياه مقداره ١٠٠ مليار متر مكعب، لذلك أصبحت مسألة المياه شائكة تستخدم كسلاح مسلط وتتطلب بالتالي حلولاً دولية.

لكن اختلاف الوضع السوري ـ التركي عن غيره يحتكم إلى التاريخ أكثر من الجغرافية، إذ كانت سورية حتى مطلع القرن العشرين جزءاً من الدولة العثمانية، ولم تكن هذه القضية مطروحة، لكن نتيجة سياسة الاتحاديين في سورية، ومن ثم ما آلت إليه الحرب العالمية الأولى من انفصال الولايات العربية، ومنها سورية، عن الدولة العثمانية، إضافة إلى سلخ لواء إسكندرون السوري، وضمّه إلى تركيا عام ١٩٣٩، وتناقض المصالح والتحالفات في الفترات اللاحقة أيقظ الأحقاد وشحن المناخ بالبغضاء، وجعل تقاسم مياه الفرات قضية شائكة في ملف العلاقات السورية ـ التركية.

وما فاقم الأزمة وجعلها أكثر خطورة وتعقيداً أن تركيا بدأت مشروعها المائي والتنموي في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية، والمسمّى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب). وهذا المشروع الذي يشمل ٢١ سدّاً مائياً إلى جانب ١٧ محطة كهربائية، أدّى إلى انخفاض التدفق المائي إلى سورية، وهو ما خلق مشكلة حقيقية بين الدولتين رغم توقيعهما على اتفاق دمشق لعام ١٩٨٧ الذي سمحت تركيا بموجبه بتدفق مائي لسورية يبلغ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية بشكل مؤقت.

وترافقت المشكلة بين البلدين مع نشوء مشكلة داخلية في تركيا تمثلت بتمرد كردي كبير بقيادة حزب العمال الكردستاني الانفصالي، وقد اتهمت تركيا سورية بتقديم الدعم لهذا الحزب. فأصبحت أمام العلاقة بين البلدين الجارين ثلاث مشكلات: مشكلة لواء إسكندرون، والمشكلة الكردية، ومشكلة المياه.

ومع انتهاء تركيا من مشروعها الضخم على نهري الفرات ودجلة، أصبح بإمكانها أن تتحكّم بتدفق مياه الفرات. وامتلكت سلاحاً تستطيع أن تشهره بوجه العراق وسورية في إثر كل خلاف في الرأي حول أي مشكلة من المشكلات الثنائية أو الثلاثية. وقد أفصح الأتراك، من أجل استمرار تدفق مياه الفرات إلى سورية، عن **ثلاثة** شروط: **الأول**، إقرار سوري بالتنازل عن لواء إسكندرون؛ **والثاني**، عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية بالتحرك وضربها داخل سورية؛ **والثالث**، عقد اتفاقية للمياه تشمل مياه نهر العاصي بوصفه نهراً دولياً ينبع من دولة ويمر في دولة ويصب في أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تفاوت حصة الفرد من الماء بين سورية وتركيا، إلاّ أن الدولتين لا تعتبران من دول الندرة المائية، حتى إن تركيا عرضت على إسرائيل في إطار مشروع السلام بيع ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه.

لكن نهر الفرات يشكل أهمية قصوى لسورية تفوق أهميته في كل من تركيا والعراق، إذ إن الأنهار تشكل عملياً في سورية، أكثر من ٨٠ في المئة من مصادر المياه المتاحة، ومياه الأمطار ضئيلة للغاية ولا تتجاوز ٩ في المئة من الجريان السطحي بسبب التبخر الشديد واختلاف معدلات الهطول وتوزيعها الجغرافي. ويشكل الفرات ٨٣ في المئة من المصادر المائية النهرية السنوية، إضافة إلى أن الأنهار الداخلية السورية ومنها الخابور وبعض الأنهار الرافدة انخفض تدفقها وجفّت تماماً بسبب حفر تركيا الآبار الإرتوازية قرب الحدود مع سورية.

ومن المهم الإشارة إلى أن تقاسم مياه نهر الفرات لم يكن أولى المشكلات المائية بين سورية وتركيا، إذ سبق للسلطات التركية أن قامت خلال فترة الاحتلال الفرنسي بعمليتين: **الأولى** تحويل مجرى نهر «القويق» تحويلاً كاملاً وهو الذي كان يوفر لمدينة حلب حاجتها من المياه، **والثانية** تحويل مجرى نهر «جغجغ» تحويلاً كاملاً وهو الذي كان يروي مدينة القامشلي.

كما أن بداية أزمة مياه الفرات كانت بين العراق وسورية قبل أن تتفاقم مع تركيا. فحينما أنشأت سورية سد الثورة على الفرات انخفض تدفق المياه باتجاه العراق بنسبة ٢٥ في المئة، وهو ما دفع الحكومة العراقية إلى التهديد بتدمير السد وحشد قواتها على الحدود السورية، وانتهت الأزمة بعد أن وافقت سورية على إطلاق كميات إضافية من سد الثورة بوساطة سعودية.

وفي عام ١٩٨٠ عملت تركيا على استثمار الفرات للري والطاقة الكهربائية، في مشروع «غاب» وأدّى قلق سورية والعراق من ضخامة المشروع التركي إلى تشكيل لجنة عقدت ستة عشر اجتماعاً، لكنها عجزت عن التوصل إلى اتفاقية.

وفي العام ١٩٩٠ بلغت الأزمة بين سورية وتركيا ذروتها، عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل، بحجة ملء سد أتاتورك، وعلى الرغم من أن تركيا ادعت في حينه أن العملية فنية بحتة وليس لها أي طابع سياسي، إلاّ أن هذا الإجراء جاء كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسورية لمنع تمركز الأكراد على أراضيهما، ولمنع تسلل الأكراد المعادين للنظام التركي من خلالهما. وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى طبيعته أصبحت القضية تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية، وخصوصاً أن هذا القطع أدّى إلى توقف سبعة توربينات لإنتاج الطاقة الكهربائية من أصل ثمانية، كما أحدث أضراراً في الثروة السمكية.

وفي العام ١٩٩٥ عقدت الحكومة التركية اتفاقاً مع مجموعة شركات أوروبية و٤٤ مصرفاً لتمويل سد «بيرجيك» على نهر الفرات، فتحرك مجلس الجامعة العربية، واستضافت سورية في العام ١٩٩٧ الندوة البرلمانية العربية الخامسة المخصصة لدراسة المياه العربية، حيث أكد البرلمانيون العرب تضامنهم مع سورية، إلاّ أن تركيا أتبعت تهديداتها بخفض كمية المياه ودفع مياه ملوثة إلى الأراضي السورية.

ويلاحَظ أنه يسيطر على الدول التي تشترك في مجرى نهر واحد على الفرات جنون المشاريع التنموية في مجال المياه على حساب حقوق وحاجات تلك الدول، كذلك على حساب نوعية المياه، واستنفاد المياه الجوفية أكثر مما يجب.

إن رفض تركيا التوقيع على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، رغم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، يشير إلى أنها لن تقبل بحل مشكلة الفرات طبقاً للاتفاقات والقوانين الناظمة للأنهار الدولية، وأن هذه المشكلة لن تحل إلا عبر قرار سياسي وعلى أعلى مستوى، لأن المياه من وجهة نظر الأتراك، حسب تعبير قمران إينان المسؤول عن مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط الخمسة عشر. وعندما يحاول الأتراك إحصاء مصادر قوتهم في عالم يلاقي فيه فائضهم من اليد العاملة صدّاً من قبل أوروبا، وتتقلص أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي مع تفكك المحور الشرقي، وتهدد وحدة أراضيهم المشكلة الكردية في جنوب شرق الأناضول، وتصبح الولايات المتحدة على حدودهم مباشرة في العراق، عند ذلك يجدون قوتهم في المياه، ويجدون في مشروع (غاب) دعماً كبيراً لمركز تركيا السياسي، وخطوة مهمة جداً على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانها بين مصافّ الدول العشر المتقدمة في العالم.

لا يمكن النظر إلى مستقبل العلاقات السورية ـ التركية، على الرغم من الهدنة التي فرضتها الظروف القائمة، بما فيها مشكلة المياه، خارج إطار الأبعاد الإقليمية والدولية المستجدة. فالتحرك التركي باتجاه الشرق الأوسط، ولعبة تقاسم المياه، تتحكم به معادلات دولية، والنظام العالمي الجديد، وتؤثر فيه عملية توزيع الأدوار في ظل هذا النظام. فهل تؤخذ بالاعتبار الاتفاقات الدولية التي تقوم على مبدأ التقاسم المنصف، المقيد بمبدأ عدم التسبب في ضرر جسيم، واعتماد التشاور والتنسيق بين الدول أم تظل مشكلة تقاسم المياه خاضعة لإرادة الأقوى؟

٣ ـ مشروع مياه جنوب شرق الأناضول

استمرت تركيا خلال عقود عديدة في إقامة السدود على نهري الفرات ودجلة، غير أن مشروع جنوب شرق الأناضول المتمثل بإقامة سد ضخم على الفرات شكل ذروة مشكلة المياه بين سورية وتركيا، قد شكل الدعم السوري في وقت من الأوقات لحزب العمال الكردستاني أحد أبرز نقاط التوتر بين سورية وتركيا، وظل التوتر طاغياً على العلاقة بين الجانبين حتى تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٩٨، عندما طردت سورية زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، من أراضيها، إثر تهديدات تركيا بالتدخل العسكري في سورية. وجاء اتفاق أضنة الأمني عام ١٩٩٨ ليشكل «نقطة تحول» رئيسية في مسار العلاقات بين سورية وتركيا[١٣].

وبعد حل المشكلة بطرد أوجلان من سورية إلى كينيا، ما سهّل على تركيا القبض عليه إثر عملية تركية ـ كينية مشتركة، أخذت العلاقات التركية ـ السورية، وتحديداً منذ شباط/ فبراير ١٩٩٩، منحى إيجابياً تصاعدياً، وتحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر إلى «نقطة التقارب» التدريجي، ثم المتسارع، وصولاً إلى الدخول في «حوار استراتيجي» كان من نتائجه تفكيك عدد من عقد الحرب الباردة بينهما، وكذلك عقد وأزمات الحرب المائية والمسألة الكردية، ومن ثم الدخول في اتفاقات اقتصادية وإعلامية وثقافية وتعليمية وسياحية[١٤].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ جاءت التحولات الأبرز في العلاقات التركية ـ السورية، وتوجت في كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٤ بقيام الرئيس السوري بشار الأسد بأول زيارة رسمية إلى تركيا.

ثم توّج التفاهم والتقارب السوري ـ التركي باتفاق إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتشكيل مجلس تعاون استراتيجي والتوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية. ففي ذلك العام، تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهي الاتفاقية التي شرع بتطبيقها عام ٢٠٠٧، وفي ذلك السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين.

---

(١٣) Bulent Aras and Rabia Karakaya Polat, «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria,» *Security Dialogue* (SAGE Publications), vol. 39, no. 5 (2008), pp. 495-515.

(١٤) سيد علي نجات، «العلاقات السورية ـ التركية المعاصرة،» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣).

وفي عام ٢٠٠٧، قام الرئيس السوري بزيارة أخرى لأنقرة، وأتبعها بزيارة أخرى في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٩، بينما قام الرئيس التركي عبد الله غل بزيارة دمشق في العام نفسه. وامتد التفاهم بين البلدين إلى حد تأدية تركيا دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل التي جرت في إسطنبول في عام ٢٠٠٨. وأثار موقفها الإعلامي والسياسي مما جرى في قطاع غزة (خلال الحرب الإسرائيلية عليه) توقعات بأن تتجه تركيا إلى تغيير كبير في رؤيتها وتعاطيها السياسي في المنطقة، وأن تقوم بخطوات فعلية تنعكس على علاقاتها المتعددة الأبعاد مع إسرائيل. ولكن هذه الوساطة توقفت إثر تدهور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب على خلفية الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨، ثم على قافلة الحرية عام ٢٠١٠.

وكان عام ٢٠٠٩ أحد أبرز المحطات في تاريخ العلاقات «الإيجابية» بين أنقرة ودمشق، حيث تم إنشاء «مجلس التعاون الاستراتيجي»، وفي العام نفسه أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة «غير مسبوقة» اعتبرت مؤشراً على التطور المضطرد في العلاقات والتعاون بينهما.

على أن الدفء الذي ساد العلاقات التركية ـ السورية ما لبث أن تحول إلى جليد بسبب نسائم الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة ومنها سورية، والتي دفعت تركيا إلى تبني مطالب الرأي العام السوري الداعي إلى إجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري والتي تبدأ برحيل الرئيس السوري وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي، الأمر الذي ردت عليه سورية بالرفض، معتبرة الموقف التركي تدخلاً بالشؤون الداخلية السورية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تفاقم أكثر حين قامت الخارجية التركية ممثلة بوزيرها أحمد داوود أوغلو بإبلاغ القيادة السورية رسالة من المجتمع الدولي ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والهند، بضرورة امتناع الجيش السوري عن استهداف المدنيين المطالبين بالحرية والديمقراطية. ولا تزال تداعيات الوضع الداخلي السوري تلقي بآثارها على العلاقات التركية ـ السورية التي لم تعد إلى سابق عهدها، في ظل قراءة تركية لِما يجري في الإقليم، مفادها أن التغيير السياسي قادم لا محالة بغض النظر عن الوقت، وبالتالي لا ينبغي لها الوقوف مع نظام سياسي لا يحظى بالدعم والتأييد الشعبي[١٥].

(١٥) مصطفى جاسم حسين، «الدور الإقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠،» (محاضرة في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣)، ص ١١.

• **أزمة المياه السورية ـ التركية: عود على بدء**

هنا تجب الإشارة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً أساسياً في إثارة الصراع بين الدول أو في تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك إلى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم، ومن ثم يشار إلى واقع الصراع السوري ـ التركي بشأن المياه:

(١) أصبحت المياه إحدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه على الدول المتشاركة، والتي تقع على شاطئ النهر نفسه معها في المصدر المائي نفسه. وهنا يجب توضيح السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول التي تقع على الشاطئ نفسه معها، إذ لطالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدراً للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وقيام الجمهورية التركية؛ حيث قامت تركيا الحديثة ـ ومنذ قيام الجمهورية ـ بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال إقامة العديد من المشاريع والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه، وهو ما ألحق الضرر بكل من سورية والعراق بشكل خاص، حيث انخفضت كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ ٤٠ في المئة بالنسبة إلى سورية و٩٠ في المئة إلى العراق. وبعد اكتمال مشروع الـ «غاب» الذي أنشأته تركيا على مجرى نهر الفرات، حاولت تركيا أن تبرر إقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بأن عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية، وأن ما تقوم به تركيا من عملية تنموية يعتبر من حقوقها المشروعة، إلا أن الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال إقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة.

(٢) إن تركيا تحاول أن تقوم بعملية تنموية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وبفترة قياسية لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني التضخم وسوء الإدارة. إلا أن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول التي تقع على شاطئ النهر نفسه معها، وبخلاف القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

(٣) من المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني فقراً كبيراً، وتعيش فيها أغلبية كردية، وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف إقامة دولة كردية، أو على الأقل حكم ذاتي. وتحاول تركيا من خلال إقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة جنوب شرق الأناضول وتنميتها اقتصادياً ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق بهدف إزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد؛ وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

وفي صراع تركيا مع سورية حول المياه، ومن أجل تشتيت جهود الدول المناوئة لها في هذا الشأن، نجد أن تركيا حاولت الاستفادة من الخلافات العراقية ـ السورية التي وقعت في الثمانينيات من القرن الماضي، وبخاصة أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، ووقف سورية مرور النفط العراقي عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، حيث سمحت تركيا للعراق بمرور النفط عبر أراضيها مقابل رسوم محددة[١٦]، وأثناء زيارة رئيس وزراء تركيا تورغت أوزال إلى سورية وقع اتفاقية تتضمن موافقة تركيا على تزويد سورية بمقدار (٥٠٠) متر مكعب في الثانية، وهذا البند جزء من عدة بنود سياسية واقتصادية وأمنية ترتبط بتنفيذ الاتفاق المائي، شريطة أن تقوم سورية بإجراءات أمنية لمنع تسرب الأكراد المناوئين لتركيا في اجتياز الحدود السورية للالتقاء بالأكراد الذين يطالبون باستقلال ذاتي في جنوب شرق تركيا[١٧]. لكن الموقف التركي سرعان ما تغير، ففي شهر تموز/ يوليو من العام ١٩٩٢ عادت تركيا لتثير مسألة موارد المياه في نهري دجلة والفرات، على أنها ملكية مطلقة للدولة التركية، تفعل بها ما تشاء ولا يحق لكل من العراق وسورية أن تشاركها في مواردها المائية باعتبار ذلك مسألة سيادية تخص تركيا فقط.

وبهذا، بدأت تركيا تطرح مسألة المياه وتشكل تحدياً لكل من الدول المستفيدة من دجلة والفرات وذلك من خلال إقامة العديد من السدود على نهر الفرات، حيث تسبب ذلك في معاناة شديدة لدى السوريين، فمن المعروف أن التفاهم في مجال استغلال نهر الفرات كان قد بدأ في مطلع الستينيات وتحديداً عام ١٩٦٢ حيث تم الاتفاق على إقامة سد «الطبقة» في سورية وسد « كيبان» في تركيا. وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة تقوم بوضع خطة عملية لإجراء توزيع عادل لمياه الفرات على جميع الدول التي لها نصيب في ذلك، إلا أن تركيا تراجعت عن موقفها، ومع ذلك ظلت سورية مصرّة على تنفيذ ما اتفق عليه، حيث تم التوصل بين سورية وتركيا إلى بروتوكول مشترك تم

(١٦) مرتضى جمعة حسن، «موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها،» المتوسط، ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠.
(١٧) المصدر نفسه.

التوقيع عليه عام ١٩٨٧؛ فوفقاً لهذا البروتوكول تحصل سورية على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، أي أن سورية قد حصلت بموجب هذا الاتفاق على ما نسبته ٤٢ في المئة من كمية مياه الفرات.

ظلت المواقف هادئة وبخاصة الموقف السوري إلى أن بدأت تركيا بتنفيذ مشروع «أتاتورك»، حيث وفقاً لهذا المشروع تقرر إقامة ٢١ سداً إضافة إلى بناء ١٧ محطة كهرومائية، وفي شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٠ عمدت الحكومة التركية إلى حبس مياه نهر الفرات عن سورية لمدة ثلاثين يوماً، لملء سد أتاتورك، وأدى ذلك إلى نشوب أزمة سياسية حادة بين تركيا وسورية(١٨).

٤ ـ مشروع الـ «غاب» والأطماع الصهيونية

يتكون مشروع الـ «غاب» من اثنين وعشرين سداً ضخماً، فضلاً عن مشروع تخزيني ومحطات طاقة كهربائية وشبكة إروائية كبيرة، وتقدر القدرة التخزينية لهذا المشروع بنحو ١٠٠ مليار م٣، وهذه القدرة تمثل ثلاثة أضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية. ويعتمد مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (غاب) على ٨٠ في المئة من مياه نهر الفرات و٢٠ في المئة من مياه دجلة، وهو ما يسبب حالة عدم وجود اتفاق مائي بين تركيا والعراق وسورية يراعي مصالح البلدان الثلاثة وحاجات كل منها للنسب المائية المطلوبة.

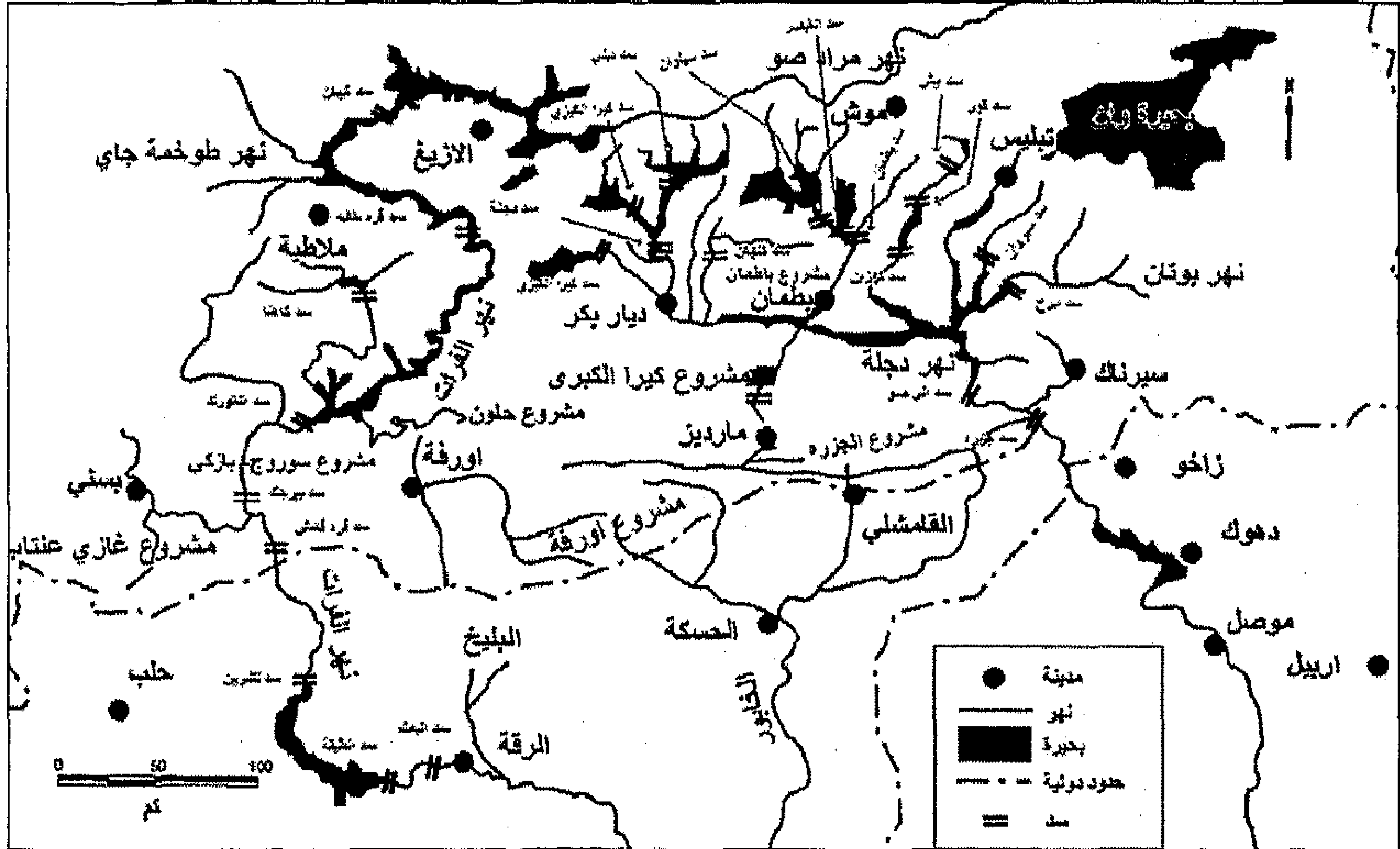
يحظى مشروع الـ «غاب» التركي بأهمية خاصة لدى الكيان الصهيوني الذي كان في طليعة الدول المتطوعة لتقديم المساعدات من أجل تسريع عجلة تنفيذ هذا المشروع، ويبدو من الواضح أن الكيان الصهيوني يضع آمالاً كبيرة على هذا المشروع الحياتي بالنسبة إليه، والذي يرغب من خلاله في بسط ذراعيه لتحقيق حلمها المنشود بالأرض الموعودة من النيل إلى الفرات، وهو الأمر الذي بدأت تركيا سياسة وصحافة تستشعر بخطورته مؤخراً، بيد أنه يكاد لا يمر يوم واحد إلا ونرى الصحف التركية العلمانية والإسلامية ـ على حد سواء ـ وهي تكتب عن هذه الخطورة تحت تساؤل مهم: ما المصلحة الإسرائيلية من هذا المشروع؟. وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة يني شفق الإسلامية الناطقة باسم حكومة حزب العدالة والتنمية التركي أن الصهاينة قاموا بشراء أراضٍ كثيرة في منطقة الـ «غاب»، خصوصاً بعد صدور قرار البرلمان التركي في التاسع

(١٨) البيان (أبو ظبي)، ١٤/٨/١٩٩٢.

عشر من شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣، والذي أباح بمقتضاه للأجانب حق امتلاك الأراضي في تركيا. انظر الخريطة الرقم (٣ ـ ١).

الخريطة الرقم (٣ ـ ١)

سدود ومشاريع جنوب شرق الأناضول (غاب) التركي



هذا التطور الخطير دفع بالحكومة التركية إلى بحث هذه القضية من كل جوانبها وتداعياتها على مستقبل منطقة الـ «غاب» خصوصاً وتركيا عموماً، حيث قامت مديرية الملكية التركية بتحضير تقرير مفصل عن الدول التي تشتري أراضي في مشروع الـ «غاب» حين لاحظت الحكومة التركية خلال اجتماعها تدفق أعدادٍ كبيرة من الإسرائيليين لشراء أراضٍ في منطقة الـ «غاب» التركي الأمر الذي أثار مخاوف المسؤولين حول النية الإسرائيلية من عمليات الشراء هذه.

ولعل أهمية المشروع استراتيجياً وضخامته من الأسباب التي لفتت انتباه الكيان الصهيوني وجعلته يكثف جهوده في السنوات الأخيرة لوضع قدمه في هذا المشروع حتى يكون له نصيب الأسد فيه. فعلاوة على أهمية المشروع من الناحية الاقتصادية، يوليه الكيان الصهيوني أهمية من الناحية السياسية والاجتماعية أيضاً. وبهذا فقد أراد هذا الكيان جمع المكاسب الثلاثة في خانة واحدة. وقد كشف تقرير نشرته مجلة نقطة المتخصصة في الشؤون السياسية والاستراتيجية التركية النقاب عن واقع التغلغل

الصهيوني داخل تركيا ومخاطره على مستقبلها وأجيالها القادمة. وأوضح التقرير أن نحو ستين مواطناً يهودياً تركياً قاموا بشراء أراض في المنطقة التابعة للمشروع العملاق لسدود جنوب شرق الأناضول الـ «غاب».

٥ ـ تداعيات الشراكة التركية ـ الصهيونية في مشروع سد الـ «غاب»

تتعدد التداعيات الخطيرة لمشروع الـ «غاب» تتمثل بالشراكة الصهيونية في المشروع، وتخلّف آثاراً كثيرة ومنها:

أ ـ على المستوى السياسي

تكشف المشاريع المشتركة في منطقة الـ «غاب» وبيع المياه التركية للكيان الصهيوني، والتعاون العسكري الاستراتيجي التركي ـ الصهيوني عن **ثلاثة** أوجه من العلاقات السياسية بين الطرفين، لكل منها تداعياته واستحقاقاته التركية محلياً وإقليميا ودولياً، ويأتي الاهتمام الصهيوني بمشروع الـ «غاب» في المنظور السياسي الاستراتيجي من باب التدارك الإسرائيلي لمجمل التحولات الكبرى التي اجتاحت المنطقة والعالم، والخلل الهائل في الموازين لمصلحة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، وانعكاس ذلك على تركيا عندما تم التعبير عنه خلال مؤتمر مدريد، والدعوة في إثر ذلك لإقامة نظام شرق أوسطي جديد على قاعدة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة التي دعت إلى قيام نظام إقليمي شرق أوسطي يرتكز على ثلاث دعائم إقليمية هي: إسرائيل وتركيا ومصر.

إلا أن الأهم من ذلك كله هو ردود الأفعال التركية الداخلية التي تمحورت حول منافع هذا التحالف وما ينتج منه من أضرار على المستوى القومي والاستراتيجي التركي؛ ففي حين اعتبرت القوى والأحزاب الدينية التركية أن التحالف التركي ـ الصهيوني هو خيانة للدول الإسلامية والعربية الشقيقة على حد تعبير «أربكان» رئيس الحكومة الأسبق؛ رأت فيه المؤسسة العسكرية التركية وبقية الأحزاب العلمانية في البلاد أحد العوامل الهامة التي قد تعزز قيمة تركيا الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ممهداً الطريق أمامها لدخول الاتحاد الأوروبي.

ب ـ على المستوى الاقتصادي

تتعدى أهمية مشروع الـ «غاب» موضوع التنمية الزراعية وإنتاج الكهرباء لتطاول تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي التركي، ورفع مستوى الرفاهية،

ومعالجة بعض العوامل التي كانت تغذي الصراع مع الحركة الكردية ـ وفي طليعتها البطالة ـ وبالتالي خلق فرص عمل للسكان في منطقة المشروع الذين ينحدر معظمهم من أصول عربية وكردية.

إلى ذلك، فإن أهمية البعد الاقتصادي للمشروع هي في أنه يوازن بين جميع مشاريع التنمية الاقتصادية محلياً وإقليمياً، وهذا ما لفت نظر بعض دول المحيط، وخصوصاً سورية والعراق، بعد مرحلة سوداء من العلاقات العربية ـ التركية، إلى جانب اهتمام بعض الأسواق العربية بكثير من منتوجات المشروع نفسه. وهكذا، فإن نتائج المشروع الاقتصادية الضخمة هي التي جاءت تعطيه قيمته الحقيقة، فالإمكانات الزراعية والصناعية المترتبة على المشروع ستزيد الناتج الاقتصادي للمنطقة بمعدل ٤,٥ في المئة وتوفر فرص عمل لـ ٣,٨ ملايين عامل.

ويتأثر مشروع الـ «غاب» بالوضع الاقتصادي التركي بشكل مباشر خصوصاً وقد كان للأزمة التي أصابت الاقتصاد التركي في النصف الأخير من العقد السابق، الأثر السلبي الكبير في الكثير من خطط وبرامج المشروع، الأمر الذي أوجد أزمة تمويل دفعت بعض الخبراء الاقتصاديين الأتراك إلى اعتبار ذلك مدخلاً لبعض الجهات الاستثمارية الأجنبية عامة والصهيونية خاصة، إلى جانب أن حاجة تركيا إلى تغطية نفقات هذا المشروع واستكمال العديد من المشاريع الاقتصادية التركية دفعها إلى اتباع سياسة شدّ الأحزمة لمدة سنتين نتيجة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول خطة الإصلاح الاقتصادي.

ويشير أي دوغ المدير في مشروع الـ «غاب» إلى أن التوجه يتركز الآن على تنويع الإنتاج الزراعي في منطقة الـ «غاب» بحيث تبلغ نسبة زراعة القطن رقماً مخيفاً وهو ٨٠ في المئة من إنتاج المشروع، والتوجه الآخر هو زراعة الحبوب من القمح والعدس والفول، ومن ثم الخضار على أنواعها بحيث يكون هناك توازن مثلث بين القطن والحبوب والخضار. ويذهب إنتاج المشروع كله الآن إلى السوق التركية المحلية مع تصدير محدود إلى الخارج.

وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية، يقول مدير المشروع إن معظم الاستثمارات في منطقة الـ «غاب» لا تزال ـ في معظمها ـ محلية، ولا يزال الاستثمار الأجنبي ضعيفاً ويرتبط بتجاوز تركيا أزمتها الاقتصادية ودخولها السوق الأوروبية كعضو كامل العضوية ونيلها المساعدات الأمريكية، رغم أن شروط الاستثمار الأجنبي شبيهة بشروط

الاستثمار المحلي. وتبقى الاستثمارات الصهيونية في المشروع أكثر المواضيع عرضة للجدل في الحلبة السياسية الداخلية التركية. ففي وقت يؤكد فيه أولغاي نمير مدير عام المشروع «أن الاستثمارات الإسرائيلية في منطقة الـ«غاب» تقتصر على تركيب أجهزة ري وبعض المشروعات الزراعية الصغيرة»، كما صرحت أوساط تركية نافذة بأن الحضور الاستثماري الصهيوني في المشروع يفوق في بعض المناطق الاستثمار المحلي، في حين يشير كثير من الخبراء الاقتصاديين الأتراك إلى غياب الاستثمار العربي عن هذا المشروع، ويعزو البعض ذلك إلى ضعف الاهتمام الرسمي العربي بالمشروع وطبيعة العلاقات التحالفية التركية الصهيونية بشكل عام.

ج ـ على المستوى المائي

بديهي أن تنعكس المشاريع المائية التركية سلباً على سورية والعراق بصفة خاصة بعد بناء سبعة عشر سداً على الفرات وأربعة على دجلة، الأمر الذي يجعل كمية المياه التي تعبر الحدود التركية لا تتجاوز ١٣ مليار متر مكعب، مقابل ٢٨ مليار متر مكعب كانت تعبرها قبل بلوغ المشروع التركي مرحلته الأخيرة.

لكن مشكلة نهر الفرات لا تكمن في زيادة كمية المياه أو نقصانها، بل بسبب عدم التعاون التركي مع بلدان المحيط العربية، وخصوصاً سورية والعراق (قبل وصول العلاقات التركية ـ السورية إلى مرحلة النضج والتعاون في تقاسم الدور الإقليمي) وعدم تجسيد التعاون باتفاق مكتوب وثابت كما عبّر عنه فاروق الشرع وزير خارجية سورية خلال إحدى زياراته الرسمية لتركيا، إذ قال إن ما يقلقنا ليس كمية المياه التي تتدفق إلى سورية، بل عدم التوصل إلى اتفاق ثابت بشأن تقسيم المياه؛ فما تريده سورية طلب مشروع جداً، ويتفق مع القوانين الدولية ويساعد على الاستقرار في المنطقة بعد انتهاء الأزمة التي نشبت بين أنقرة ودمشق عام ١٩٩٨ وكادت تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين قبل أن تنتهي بالاتفاق المعروف باتفاق «أضنة» الشهير، حيث راحت العلاقات منذ ذلك الحين تسير باتجاه إيجابي، ومن ثم فقد تشكل واقع جديد تأتّى عن تبادل الزيارات بين أنقرة ودمشق.

وقد جاءت زيارة وزير الدولة التركي مصطفى يلماظ إلى دمشق في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ لتكون أول زيارة يقوم بها وزير تركي معني بالشؤون المائية إلى سورية منذ أكثر من عشرين عاماً، في حين أكد وزير الري السوري محمد رضوان مارتيني، أن لقاءه مع يلماظ في دمشق «مهّد الطريق لفتح ملف المياه بين البلدين بشكل إيجابي». وتعهّد

وزير الدولة التركي بإقامة ثلاث محطات لمعالجة المياه ومنع تدفق المياه الملوثة إلى الأراضي السورية، إضافة إلى منع حفر الآبار الجوفية التي أدت إلى تجفيف عدد من الأنهار السورية.

٦ ـ مشروع أتاتورك

يقع سد أتاتورك على نهر الفرات، وقد وضع الحجر الأساس له سنة ١٩٨١ ودشن في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٢، ويعتبر نقطة الارتكاز لمشروع الـ «غاب». وهو السد الثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ ٨٤,٥ مليون متر مكعب، وتنتج محطته الكهرومائية ٢٤٠٠ ميغاواط وتروي مياه أنفاقه سهول حران وشانلي وأورفة[١٩].

في خلاصة هذا العرض حول مشكلة المياه بين سورية وتركيا، يتضح جلياً أن الأخيرة تعتبر نهري دجلة والفرات يتميزان بخصائص تجعلهما يختلفان عن العديد من المجاري المائية الأخرى في العالم، وأنهما ليسا نهرين دوليين بالمعنى المتعارف عليه بل يندرجان في إطار ما يمكن اعتباره «مياهاً عابرة للحدود». ويبدو ـ ظاهرياً ـ أن تركيا تركز على مبدأ الانتفاع المنصف وتعتبره المبدأ الأكثر قبولًا في القانون الدولي في مجال تخصيص مياه نهر عابر للحدود، كما يلقى مبدأ عدم إحداث ضرر بالغ أيضاً تأييداً واسعاً في هذا السياق.

من ناحية أخرى تدعو تركيا كلاً من سورية والعراق إلى مشاركتها في إعادة النظر في السياسات الداخلية واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه، وبخاصة تطبيق نظام التسعير المعقول للمياه، كما تدعو إلى معالجة مياه الصرف وإعادة استعمالها، فهي تطالب بضرورة الأخذ بمعايير مشتركة بين البلدان الثلاثة في تخصيص مياه حوض الفرات ودجلة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيا تحاول اعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً استناداً إلى اشتراكهما عند المصب في مجرى واحد وإلى اتصالهما عن طريق بحيرة الثرثار الصناعية. وتتجه تركيا في الكثير من الأحيان التي تثار فيها قضية تقاسم المياه إلى الاستناد إلى مبدأ السيادة المطلقة، مؤكدة أن أنقرة لها السيادة المطلقة على ثروتها الوطنية، ومنها هذان النهران اللذان ينبعان من أراضيها ويعتبران ثروة طبيعية تركية صرفة، مثلما هو النفط المتدفق من الأراضي العراقية والسورية ثروة خاصة بهما. وفي

(١٩) إبراهيم خليل العلاف، «حرب السدود على نهري دجلة والفرات،» ميدل إيست أونلاين (١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، <http://www.middle-east-online.com/?id=79104>.

هذا الجانب، لا تفرق تركيا بين الثروة الطبيعية الثابتة والموجودة تحت سطح الأرض والتي هي داخل السيادة الوطنية لتلك الدول والثروة الطبيعية المتحركة والجارية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المبدأ قد تراجع دولياً ليحل محله مبدأ السيادة المطلقة والتكامل المقيد في استغلال مياه الأنهار. فالقانون الدولي العام ينص على عدم الإضرار بالآخرين وحل النزاعات حول مياه الأنهار المشتركة بالطرق السلمية إضافة إلى أن اقتسام مياه الأنهار يجب أن يتم بشكل عادل ومقبول لجميع الدول التي تقع على شاطئه لربط العلاقات المائية بالملفات السياسية، وبخاصة لواء إسكندرون والأكراد وغيرها، الأمر الذي اتضح غير مرة في منظومة التفاعلات بين الدول الثلاث. على سبيل المثال، يقوم الطرح التركي على أن التوصل إلى أي اتفاق حول تقسيم المياه يجب أن يشمل كل الأنهار المشتركة بينهما وتعني بهذا الطرح نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويصب في البحر المتوسط بالقرب من لواء إسكندرون الذي ضمته تركيا إلى أراضيها في منتصف العقد الثالث من القرن الماضي، الأمر الذي سيتم تفسيره وكأنه اعتراف رسمي بالسيادة التركية على اللواء. ويلاحَظ أن القضايا التي تصر تركيا على ربط مسألة المياه بها هي من قبيل التوترات المزمنة في العلاقات بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى. وفي ظل لعبة التحالفات الدولية وبغياب الركائز المنطقية لضمان علاقات دبلوماسية طبيعية فإن مشكلة المياه تتغير حسب المصالح الأمنية والتجارية للأطراف المختلفة.

وفي الحصيلة النهائية؛ لا يمكن القول إن المشكلة المائية في سورية قابلة للتغلب عليها بسهولة، لأن الجزء الأهم من مواردها المائية يأتي عبر الحدود، حيث تتحكم دول المنبع كما تفعل تركيا، إضافة إلى سيطرة الكيان الصهيوني على منابع أساسية ومصادر مياه هامة لسورية في الجولان المحتل.

وقد استغلت تركيا الكثير من الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية، وبخاصة في ما يتعلق بالمشكلة الكردية في تركيا وادعاء الأخيرة بأن سورية تساند الأكراد في صراعهم مع الدولة التركية. لقد نقلت حرب الخليج الثانية أزمة المياه من الخفاء إلى العلن كجزء من دور جديد للسياسة الخارجية التركية.

إن الصراع على مياه النهرين (دجلة والفرات) تطور بشكل مختلف عمّا كان عليه، مع بدء مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، وكان للكيان الصهيوني المعادي للعرب دور خطير في تأجيج الصراع، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، لم يُخفِ الكيان

الصهيوني أطماعه في المياه العربية وهو الوصول إلى النيل والفرات. فمنذ عام ١٩٤٤، أعد خبير صهيوني مشروعاً يعتمد على تجميع مياه المنطقة (الأردن ـ اليرموك ـ العوجا ومياه الينابيع الجوفية والسيول)، وفي الفترة التي كان فيها أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، كلّف أريك جونستون لمعالجة أزمة المياه، إلا أن الأخير لم ينجح في ذلك، وجاء بدلًا منه كونون، فشمل مشروعه نهر الليطاني وإنشاء فاصل كبير بين الأردن والكيان الصهيوني من خلال تخزين مياه اليرموك في الأردن بدلًا من بحيرة طبرية[٢٠].

ثالثاً: المشكلة المائية بين العراق وتركيا

١ ـ العلاقات السياسية العراقية ـ التركية

لقد تأثرت علاقات العراق الخارجية بالعديد من القرارات المثيرة للجدل من قبل إدارة الرئيس السابق صدام حسين، الذي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الغربية مثل فرنسا وألمانيا، الذين قدّموا له منظومات الأسلحة المتطورة.

وعلى الرغم من مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق خلال حربه مع إيران، إلا أن الموقف الأمريكي قد تغيّر في إثر أزمة الكويت والعراق عام ١٩٩٠، التي تسببت في حرب الخليج.

وفي ما يتعلق بتركيا، حافظ العراق على علاقات ودية معها، وخدم تركيا باعتبارها نقطة عبور هامة لكل من الصادرات النفطية العراقية والواردات السلعية لها، كما تم مد خط أنابيب لنقل النفط من حقول النفط الشمالية من العراق عبر تركيا إلى البحر المتوسط، وازدهرت حركة التجارة بينهما، وتعاون البلدان في قمع أنشطة العصابات الكردية في المنطقة الحدودية بين البلدين.

في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لم تكن توجهات الحكومة التركية قد وضحت، وقد أثارت آراء بعض المحللين والمراقبين في تركيا فكرة تفضيل تركيا وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق عن وجود جارة عراقية تمتلك حكومتها توجهات شيعية، وهو ما أظهر حقيقة ما تسعى إليه تركيا. وبغض النظر عن تفاصيل المزاعم في أنها لا تستسيغ جواراً عراقياً تقوده أحزاب شيعية، إلا أن هذا التوجه هو مفتاح تفسير استمرار التشنجات السياسية بين بغداد وأنقرة.

(٢٠) الوطن (الكويت)، ١/ ٧/ ١٩٩٢.

أما البعد التاريخي للصراع العراقي ـ التركي، الذي يصعب على أمريكا فهمه، فيشير إلى أن الدولة العثمانية (السنية) كانت تعيش صراعاً مستمراً مع الدولة الصفوية (الشيعية) للسيطرة على العراق، وأن تركيا ذات الميول الإسلامية الحالية ترى في نفسها وريثة الحكم العثماني الذي كان يسيطر على معظم المنطقة العربية تقريباً، وأن من الممكن استعادة هذا الدور، إن لم يكن بالاحتلال المباشر فبالتحالفات المبنية على الانتماء المذهبي الواحد بينها وبين شعوب هذه الدول، ويؤرّق طموحها هذا وجود إيران الشيعية وتحالفها مع حكومة المالكي في العراق.

كان هذا التوجه التركي قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، أما بعد اندلاعها، فقد لاح في الأفق التركي بوادر إمكانية ظهور استقطاب طائفي سني وشيعي في المنطقة يكون بديلاً من الفكر القومي الذي ساد فيها لعقود، وإمكانية أن تكون الساحة العربية تعويضاً لفقدان تركيا الدور الذي كانت تسعى له في الساحة الأوروبية، وكذلك بعد وضوح ملامح السياسة العراقية التي تتطابق مع السياسة الإيرانية في الكثير من ملفات المنطقة؛ فإن الحديث عن أي تقارب بين أنقرة وبغداد سيكون ضرباً من الهراء السياسي الذي من الصعب معه تطبيق ما تطالب به الدول المحيطة بالعراق، ومن بينها تركيا.

٢ ـ الأزمات المائية العراقية ـ التركية

شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات تمثلت ببناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات في داخل أراضيها، وهو ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة، وهو كذلك ما جعل القطاع الزراعي يعاني نقصاً كبيراً في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر حاجات العراق الزراعية من الخارج.

لا شك في أن هذا الوضع لا يمكن القبول به لِما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمّن حصةً مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنّبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل. صحيح أن على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات عملية من جانبها لإقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، ولكن أي اتفاق مع تركيا سيضع الأمور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار.

في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١١ رفضت الحكومة العراقية التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية مع تركيا حتى تضمن لها حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن «تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة». وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الزراعة عز الدين الدولة «لا نزال نستعمل كل علاقتنا مع تركيا في موضوع ضمان حصتنا المائية». وكان العراق اتهم تركيا وإيران بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج في كلا البلدين[٢١].

والحقيقة أن الخلافات بين تركيا والعراق ليست وليدة مرحلة معينة أو محصورة في مسألة بعينها، حيث شهدت العلاقات التركية العراقية حالات من عدم الهدوء في فترات ليست قصيرة، وذلك بسبب عدم الرغبة بالالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي تحكم العلاقات التركية ـ العراقية في مجال المياه.

على الرغم من إقامة العلاقات التجارية المتميزة بين العراق وتركيا، لا تزال الخلافات المائية مثاراً للجدل، ولم يتوصل العراق إلى تسوية مرضية تضمن حقوقه المائية المكتسبة، بل انخفض تدفق مياه نهر الفرات بعد إنجاز القسم الأكبر من منشآت الـ «غابط» من ١٨ مليار م^3 سنوياً إلى ٩ مليارات م^3 (بعد اتفاقية عام ١٩٨٧ التي سميت «قاعة الـ ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية» بين تركيا وسورية) وتقدر حاجة العراق الفعلية بـ ١٣ مليار م^3 سنوياً، وهو ما أدى إلى الإضرار بخطط التنمية الزراعية، وبخاصة في تعاقب موجات الجفاف التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة.

وقد تمثلت جوانب الخلافات في مسألة المياه بين العراق وتركيا بأبعاد مختلفة، ومنها الأبعاد الفنية، التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

أ ـ عدم استجابة تركيا لنداءات العراق المتكررة، بشأن زيادة حصته من مياه الفرات التي لا تناسب حجم التطور التنموي والديمغرافي. وقد أخفقت جميع المحاولات، التي قام بها لعقد اتفاقات منفردة مع تركيا؛ حيثُ تحاشت الأخيرة عقد مثل هذه الاتفاقيات، حتى لا تضطر لمثيلتها مع الجانب السوري، أو لوجوب مرورها عبر البوابة السورية لتأخذ طريقها إلى التنفيذ. وعوضاً من ذلك طالبت تركيا العراق بجدولة مياه نهري دجلة والفرات في حساب الحصص، وهي الطريقة ذاتها التي

(٢١) أحمد عمر أحمد الراوي، «مشكلات المياه في العراق في ظلّ السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الأمن الغذائي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص ٧٠ ـ ٧٣.

اعتمدتها مع سورية، وخصوصاً أن العراق يمتلك قناة الثرثار القادرة على تعويض النقص بمياه الفرات عبر مياه دجلة (يعتقد بعض خبراء المياه أن قيام العراق بحفر قناة بين نهري دجلة والفرات قد مهد الطريق للمطالبة التركية بجدولة مياه النهرين واعتبارهما حوضاً واحداً).

ويمكن دحض الحجَّة التركية بشأن اعتبار نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً، نتيجة وجود قناة فيما بينهما. يُذكر أن هذه القناة تقوم فقط بخدمة الجزء الثاني من حوض الفرات في العراق، أما المسافة الممتدة (الجزء الأول) بين الحدود السورية وسد القادسية الذي يقع على نهر الفرات والبالغة ١٢٠ كم فإنها لن تستفيد من عملية التحويل. إن مياه بحيرة الثرثار الواقعة على نهر دجلة ذات ملوحة عالية وقد تسبب الإساءة لنوعية المياه في نهر الفرات خاصةً أن الترب الزراعية العراقية ترب طينية كتيمة، مما يؤدي إلى تملح الأراضي الزراعية وخروجها من حيز الإنتاج.

ب ـ استغل سكان وادي الرافدين خاصية الطبيعة الجغرافية لنهري دجلة والفرات، وهي ارتفاع وادي الفرات عن وادي دجلة تارة وبالعكس تارة أخرى؛ إذ إن نهر دجلة في قسمه العلوي، يجري بمناسيب تعلو على مجرى نهر الفرات، وحين يصل إلى بغداد ينخفض عن نهر الفرات بسبعة أمتار تقريباً، ثم إذا سرنا جنوباً يعود فيصبح بالقرب من الكوت أعلى من نهر الفرات من جديد. وهنا ينحدر شط الغراف الذي يأخذ من الضفة اليمنى لنهر دجلة وينتهي إلى نهر الفرات عند الناصرية، وهذه الخصائص تساعد على تأمين الري من النهر الواحد والصرف إلى النهر الآخر بالتناوب بحيث يمكن شق جداول عديدة بين النهرين تمتد بصورة موازية لجريانها بالنسبة إلى النهرين، وهذا يتوقف على المنطقة التي تقع فيها هذه الجداول.

ج ـ يرفض العراق المطالبة التركية ويعتبرها تدخلاً فضاً في سيادته الإقليمية، ويعد مشاريع الري داخل العراق شأناً داخلياً غير قابل للمساومة، وهذا ينسجم مع ما أقرّته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في ١٧ / ٦ / ١٩٩٤ في مادتها الخامسة التي تنص على حق دول المجرى المائي بأن تنتفع كلٌّ في إقليمها بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، والتعاون في حمايته وتنميته. وبما أن العراق يقع في أسفل المجرى المائي، فإن إجراءه لا يؤثر في دول المجرى ويتفق ومضمون تلك المادة. إضافة إلى أنه لم يغيّر من مجرى النهرين وإنما عمل على إعادة مجاري القنوات القديمة (الحضارات القديمة) بين النهرين، وبالتالي فإن الحجّة التركية ليس لها ما يبررها أو يسندها على المستوى القانوني.

د ـ باشرت تركيا إقامة منشآتها المائية على نهر دجلة (يقدر عددها بـ ٨ منشآت) وهذه السدود ستعمل على خفض كمية المياه المتدفقة تجاه العراق إلى حدود ٥٠ في المئة، كما قامت إيران بشيد سدود مماثلة على روافد دجلة التي تجري من أراضيها، وهو ما قلل من إجمالي إيراد النهر بنسبة ٦٠ ـ ٧٠ في المئة من المياه الواردة من الأراضي الإيرانية تجاه الأراضي العراقية، في حين أن ما تبقّى من إيرادات النهر ترفد عبر الأراضي العراقية. أضر هذا الوضع الخطير بالزراعة والسكان، بالرغم من أن العراق يمتلك عدداً لا بأس به من الخزانات المائية والسدود على نهر دجلة؛ إذ إنها غير قادرة على تعويض النقص على المدى البعيد، الأمر الذي أخل بالموازنة المائية التي اتبعها العراق بشأن تعويض نقص المياه في نهر الفرات، وبخاصة أنه لم يستكمل مشاريعه المائية الاستراتيجية على نهر دجلة.

هـ ـ تلوث مياه الفرات: منذ أن باشرت تركيا مشروع الـ «غاب» المتضمن إقامة ٢١ سداً و١٩ محطة كهرمائية لاستصلاح ١,٩ مليون هكتار، ساءت نوعية المياه الجارية إلى كل من سورية والعراق، وكان المتضرر الأكبر العراق كونه دولة المصبّ. ويرى العراق، أن المنشآت التركية أثرت سلباً في ١,٣ مليون هكتار من الأراضي الزراعية (أي ٤٠ في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة) وأجبر العراق على إغلاق ٤ مجمعات لتوليد الطاقة الكهرومائية تنتج ٤٠ في المئة من الطاقة الكهربائية[٢٢].

٣ ـ موقف العراق من المشكلات المائية مع تركيا

ينطلق الموقف العراقي من مبدأ الحقوق المكتسبة لكل بلد في حقه في الدفاع عن حصته من مياه الفرات، وقد جاء موقفه هذا بناءً على الحاجات المائية للمنشآت القائمة. أما بالنسبة إلى حوضي دجلة والفرات فهما منفصلان، كما أن عدم نقل مياه دجلة إلى حوض الفرات هو نتيجة ملوحة منخفض الثرثار، ولكون حقوق دجلة منفصلة عن حقوق نهر الفرات. يجب أن يكون حوضا دجلة والفرات حوضاً واحداً، كي يتسنى نقل دجلة إلى الفرات عن طريق مشروع منخفض الثرثار شمال بغداد.

يتطابق الموقف العراقي مع الموقف السوري لجهة مبادئ القانون الدولي الخاص بالمياه المشتركة، التي لا تهدف إلى إبقاء استخدام مياه النهر بصورة ثابتة، ذلك أنها تدعو دول الحوض المشتركة إلى استخدام عادل لمياه النهر، وهذا يتفق مع موقف

(٢٢) صاحب الربيعي، «حرب المياه بين العراق وتركيا،» **مجلة المياه** (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢).

سورية حول اقتسام مياه نهر الفرات التي تمر عبر الحدود السورية ـ التركية، بنسبة ٥٨ في المئة للعراق و٤٢ في المئة لسورية، ومع أحكام بروتوكول ١٩٨٧ بين سورية وتركيا الذي يعطي سورية ٥٠٠ م٣ في الثانية، إلى أن يتم الاتفاق على كمية أخرى(٢٣).

وبالنسبة إلى الالتزام بالاتفاقيات، فإن العراق يدفع ثمن عدم التزام الطرف الآخر بما اتُّفق عليه وفقاً للمواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه. إن الأساس في حفظ وتنمية الموارد المائية في العراق، هو الإسراع في عقد اتفاقيات مع كل من تركيا وسورية وإيران بشأن تنظيم عملية استغلال الموارد المائية في حوضي كل من الفرات ودجلة أهمها نهرا دجلة والفرات، فضلاً عن الأحواض المائية للأنهار الحدودية العديدة الجارية بين إيران والعراق، انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي العام وقواعده العرفية ذات الصلة بالموضوع، وفي ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن «استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية»، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات تحديد حصة مائية ثابتة لكل دولة من هذه الدول في مياه الأنهار الدولية الجارية في العراق، إضافة إلى امتناع الدول المشتركة في شاطئ نهر واحد عن القيام بأي عمل انفرادي في حوض أي نهر من شأنه الإضرار بالدول الأخرى المشتركة في شاطئ نهر واحد، وخصوصاً العراق. ويجب على هذه الدولة التي تعتزم القيام بمشروع مائي في حوض أحد الأنهار أن تدخل في مفاوضات مع باقي الدول للحصول على موافقتها.

رابعاً: أهم الاتفاقيات العراقية والسورية والتركية في شأن أزمة المياه

١ ـ معاهدة باريس

نصت المادة الثالثة من معاهدة باريس المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا بوصفهما الدولتين المنتدبتين عن العراق وسورية على عقد اتفاق بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي في سورية بمياه نهر الفرات ونهر دجلة والذي من شأنه أن يؤثر في مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني المتمثلة بالعراق(٢٤).

---

(٢٣) الراوي، المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٤) **قسمة المياه في القانون الدولي: حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا** (بغداد: وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، ١٩٩٩)، ص ١٢.

٢ ـ اتفاقية لوزان

جاء في المادة الرقم (١٠٩) من اتفاقية لوزان المعقودة بين تركيا ودول الحلفاء بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ ما يلي: عند عدم وجود أحكام مخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية للمحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منهما، وذلك عندما يعتمد النظام المائي (فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل والمسائل المماثلة) على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة، ومصادر هذه المياه في دولة أخرى، بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم.

٣ ـ معاهدة الصداقة وحسن الجوار

أُلحق البروتوكول الرقم (١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات بمعاهدة الصداقة وحُسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا، بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٦. عقدت المعاهدة وأُتبع بها ـ بموجب المادة السادسة منها ـ بروتوكولات قضت بتنظيم الانتفاع بمياه الفرات بين الدولتين والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي تقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومات وأن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود والالتزام بالاتفاق لخدمة مصلحة الطرفين[٢٥].

٤ ـ بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا

وُقِّع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في أنقرة بتاريخ ١٧ كانون الثاني يناير١ ١٩٧١، ونصت مادته الثالثة على ما يلي:

أ ـ تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان، جميع المشاورات التي تُعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة لتأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزّاني الحبانية وكيبان.

ب ـ يَشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة بدءاً بنهر الفرات وبمشاركة الأطراف المعنية[٢٦].

---

(٢٥) محمود الأشرم، «المفاوضات السورية ـ العراقية ـ التركية ووثائقها الرسمية،» في: محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٩١.

(٢٦) الجميلي، «الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات،» ص ٤٢.

ومن الوثائق ذات الصلة بالاتفاق حول مشكلة المياه بين العراق وتركيا، ما تم تثبيته في محضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع في أنقرة بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، إذ نص الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية على ما يلي:

(١) اتفق الجانبان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

(٢) اتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية (بشكل خاص حول حوضي نهري دجلة والفرات) على أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة (تركيا، سورية، والعراق) خلال فترة سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى. وفي ضوء استلام التقرير ستُدعى الحكومات الثلاث إلى عقد اجتماع على مستوى وزاري، لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة، ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة.

(٣) وقّع العراق وسورية اتفاقاً عام ١٩٩٠ تم بموجبه تحديد حصة العراق بنسبة ٥٨ في المئة من مياه نهر الفرات عند الحدود السورية ـ التركية، والنسبة الباقية ٤٢ في المئة لسورية، وقد تضمن الاتفاق شروط بقاء هذه الحصة على حالها إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضم تركيا حول اقتسام مياه حوض الفرات[٢٧].

لم تحقق الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعتها تركيا مع كل من سورية والعراق أي تقدم ملموس بشأن تحديد حصص عادلة بين دول الحوض، كون هذه الاتفاقيات والبرتوكولات لم تعالج كل المشاكل العالقة، وتأخذ بعين الاعتبار الحاجات المائية للمشاريع التنموية والسكانية المرتقبة، وتم تأجيل معظم الخلافات الجوهرية، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تراكمها، وأصبح من الصعوبة الوصول إلى حلول وسط بشأنها، وبخاصة بعد التطورات السياسية التي اجتاحت المنطقة، والسعي التركي الحثيث لاستعادة دوره الإقليمي في المعادلة الدولية الجديدة. علماً بأن هذا الدور يتطلب سلاحاً جديداً (المياه) بعدما أدركت تركيا أهميته وفعاليته (ولن تتردد في استخدامه) في حال عدم تحقق رغباتها وطموحاتها في ظل المعادلة المذكورة.

(٢٧) محمد صالح العجيلي، «اللجنة المشتركة لحوضي دجلة والفرات،» **المجلة العراقية للعلوم الإدارية** (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل)، السنة ١، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ١٥٤.

وفي هذا الصدد نرى أن الموقف التركي متشدد إزاء حقوق البلدان العربية المجاورة في موارد المياه المارة عبر الأراضي التركية، وهذا من شأنه أن يؤجج الصراعات الإقليمية في المنطقة، ولا سيَّما في ضوء التطورات السياسية والأمنية في الجوار التركي، حيث تسعى تركيا ـ وبكل وسيلة ـ لأن يكون لها موطئ قدم في الأحداث، ومنها استعدادها للمشاركة في أي عمل عسكري ضد سورية، وبخاصة بعد ارتفاع وتيرة التلويح بضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة بحجة أن النظام السياسي السوري قد قام باستخدام الأسلحة الكيميائية. والموقف التركي هو ارتداد للتطورات السياسية والإقليمية، مع أن القانون الدولي يعطي الحق للدول التي تمر المياه عبر أراضيها في استخدام المياه للري والأغراض الأخرى إلى الحد المعقول، ولكن بشرط أن تكفل لغيرها من الدول الأخرى حصصاً كافية يتم الاتفاق بشأنها.

خامساً: أزمة المياه بين العراق وإيران

لا شك في أن دروس التاريخ أفرزت على المشهد العراقي ـ الإيراني حقيقة لا تخفى على أحد، هي أن العلاقات بين العراق وإيران يغلب عليها كثيراً طابع الصراعات المسلحة لاعتبارات متعددة؛ منها الجانب القومي والفكري والديني وكذلك المائي، وبخاصة في ما يتعلق بالجانب المائي، حيث تزداد الحاجة إلى الماء نظراً إلى تزايد عدد السكان. لذا، فإننا نجد مراحل الصراع أطول بكثير من مراحل الهدوء والتعاون، وهذا يعود كما ذكرنا إلى أسباب متعددة، وهي في الوقت نفسه متداخلة، بحيث لا يمكن فصل واحدة عن الأخرى. ولكننا سنركز في هذا المحور على المشكلات المائية بين العراق وإيران.

١ ـ الصراع المائي بين العراق وإيران

تمتد الحدود بين العراق وإيران من الشمال إلى الجنوب، ويقع نهر دجلة داخل الأراضي العراقية قريباً من تلك الحدود، تغذّيه بعض الروافد من الأراضي الإيرانية، إضافة إلى أنهار أخرى صغيرة تنبع من إيران وتصب في الأراضي العراقية في الشمال والوسط. أما في الجنوب فيمتد شط العرب الفاصل بين العراق وإيران من التقاء دجلة والفرات عند منطقة القرنة، ويسير مسافة تزيد قليلاً على مئة كلم حتى يصب في الخليج العربي.

إن المشكلة بين العراق وإيران حدودية على الأرض في الشمال والوسط، وحدودية أيضاً على المياه في الجنوب. بيد أن الأراضي والمياه قضيتان دار حولهما

النزاع بين البلدين طويلاً. وبدراسة ما يتوافر لدى البلدين من أنهار وكميات للمياه، لا نرى أن أياً منهما يعاني نقصاً في هذا المورد في الماضي والحاضر. لكن ذلك لا يعني أن المياه لم تكن ضمن أسباب النزاع بين البلدين في فترات من التاريخ الحديث والمعاصر، أو أنها لن تكون ضمن أسباب النزاع بينهما في المستقبل، فالنزاع بينهما معقد ومركب.

وقبل أن نتعمق في تناول الأزمة المائية بين العراق وإيران، نشير إلى ذكر الأنهار المائية المشتركة بين البلدين، حيث يوجد العديد من الموارد المائية المشتركة.

٢ ـ الأنهار المشتركة بين العراق وإيران

أ ـ أنهار منطقة السليمانية

هذه الأنهار هي بناوه سوته، باني، قزلجة، زراوه، كوله والزاب الصغير. وتتركز المشاكل العالقة في هذه المنطقة على نهر بناوه سوته، الذي يصب في نهر الزاب الصغير والذي تبلغ مساحة حوض تغذيته ٢٢٢٥٠ كلم^{2}. وقد أقامت إيران ضمن مشاريعها الإروائية ثلاث قنوات لسحب المياه من هذا النهر لأغراض زراعية، فأثرت تلك المشاريع في تدفق المياه باتجاه الأراضي العراقية.

ويبدو أن مشكلة نهر بناوه سوته سببها الجانب الإيراني، الذي يسعى، من خلال قطع مياه النهر، لإرغام السكان المحليين القاطنين بالقرى الحدودية، الذين يمتهنون الزراعة والرعي كمصدر لعيشهم، على ترك قراهم والانتقال إلى أماكن أكثر وفرة للمياه. وقد شجع هجرة هؤلاء الفلاحين تزايد مجاميع المتسللين من إيران باتجاه إقليم كردستان، ومن المحتمل أن تؤثر في الجانب الأمني هناك.

ب ـ أنهار منطقة ديالى

يوجد في منطقة ديالى أحد عشر نهراً أهمها: الوند، قره تو، كنكير، سيروان، مندلي. ويتركز النزاع والخلاف بين العراق وإيران على نهر الوند، الذي ينبع من جبال إيران الغربية بالقرب من الحدود العراقية، ويمتد إلى مسافة خمسين كلم داخل الأراضي العراقية ويصب مياهه في نهر ديالى. ففي عام ١٩٥٤، أقدمت إيران على إنشاء قناة ريّ بين منطقتي قصر شيرين وخسروي، للاستفادة من مياه النهر للزراعة، فتأثر مستوى تدفق مياه النهر في الأراضي العراقية. وبسبب هذا الإجراء، قدم العراق مذكرتيّ احتجاج إلى

الحكومة الإيرانية مؤرختين في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٤ و٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، تتضمنان وجهة نظر الحكومة العراقية حول الموضوع، إلا أن الحكومة الإيرانية آنذاك لم تستجب للطلب العراقي. أما في ما يخص نهر سيروان، الذي يعدّ من أهم الأنهار التي تغذي منطقة خانقين، والقرى والقصبات التابعة لها، فقد أقدمت السلطات الإيرانية على تجفيف نهر سيروان وتنفيذ مشروع إروائي، من خلال شق نفقين في أحد الجبال المحاذية لنهر سيروان، بهدف تحويل المياه باتجاه أراضيها الواقعة خلف مدينة جوارنو لتنتهي إلى مصابّ داخل الأراضي الإيرانية[٢٨].

ج ـ أنهار منطقة واسط (الكوت)

يتنازع العراق وإيران على مياه نهرين في منطقة واسط، هما نهر كنجان نجم، الذي يطلق عليه أهالي قضاء بدره العراقي «كلال بدره»، ونهر جنكيلات ويطلق محلياً عليه «نهر الشهابي». وتتركز المشكلات على نهر كلال بدره الذي يروي مدينة زرباطية الحدودية العراقية، التي تشتهر ببساتين النخيل النادرة النوعية.

بدأت مشكلات هذا النهر من عام ١٩٣٠ واستمرت لغاية عام ١٩٨٠، وكانت بداية نشوب الخلاف على مياه هذا النهر منذ ثلاثينيات القرن الماضي، عندما نشب خلاف بين العشائر العراقية والعشائر الإيرانية الموجودة على جانبي الحدود بين البلدين حول استغلال مياهه. وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية واندفاع قطعات الجيش العراقي إلى قضاء مهران الإيراني واحتلاله، تم فتح القنوات المغلقة للنهر وإعادة المياه إليه، وأخذ قسم من المزارعين وأصحاب البساتين العودة إليها بعد أن هجروها لعدة سنين بسبب شحة المياه.

أما في ما يتعلق بمياه جنكيلات (نهر الشهابي) فأصبح نهراً شبه مندرس، بفعل الإجراءات الإيرانية بتحويل مجراه إلى داخل الأراضي الإيرانية وعوامل التعرية الهوائية. يضاف إلى ذلك إخلاء جميع القرى المتاخمة للحدود الإيرانية بسبب الحرب والعمليات العسكرية إلى مناطق متفرقة من محافظة واسط. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق استمرت إيران بالتصرف بمياه النهرين خلافاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين.

---

(٢٨) قيس حمادي العبيدي، مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وإيران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي (بغداد: مكتبة منتدى دار الثقافة والفنون، ٢٠١١)، ص ١٢.

د ـ أنهار منطقة ميسان (العمارة)

إن الأنهار التي أثير بشأنها النزاع عدة مرات في هذه المنطقة هي خمسة أنهار: نهر الطيب، ونهر دوبريج، ونهر الكرخة، ونهر شط الأعمى، ونهر الكارون. ويبدو أن أكثرها أهمية هو نهر كارون، حيث ينبع من جبال إيران الجنوبية ويمر بسهول منطقة الأحواز (عربستان أو خوزستان)، ثم يسير باتجاه مدينة المحمرة حتى مصبه في شط العرب، ويبلغ طوله من المنبع إلى المصب نحو ٢٠٠ كلم.

ونهر كارون سريع الجريان، وهو من أهم روافد شط العرب حيث يزوده بكمية مياه تبلغ نحو ٢٧ مليار م٣، والكمية التي تصل إلى شط العرب منه أكثر من كمية المياه التي تتدفق فيه من التقاء نهري دجلة والفرات، وقد أقامت إيران عدداً من السدود والخزانات على نهر كارون منذ عام ١٩٦٢، وبعد عام ١٩٧٠، وهو ما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة في شط العرب بدرجة كبيرة وزيادة الملوحة فيه. نشير هنا إلى أن الحرب العراقية ـ الإيرانية وإهمال تنظيف الشط، فضلاً عن تأثير المشاريع التركية في جنوب شرق تركيا على منسوب المياه في نهر الفرات قد تسبب في التأثير في منسوب المياه في شط العرب. إذن، تتأثر مشكلة الشط ومياهه بسياسات ومشاريع كل من تركيا وإيران، إضافة إلى السياسات العراقية غير الرشيدة خلال ربع القرن الأخير.

هـ ـ شط العرب: جغرافيته وأهميته

يبدأ شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة القرنة على بعد ٧٥ كلم شمال البصرة في جنوب العراق، ثم ينتهي في الخليج العربي. يبلغ طوله ٢١٨ كلم، ويراوح عرضه من ٣٥٠ إلى ١٢٢٠ متراً، وأهم الأنهار التي تصب فيه كما هو نهر كارون. يجري شط العرب وسط سهول خصبة على الجانبين العراقي والإيراني، كما يحمل النهر كميات كبيرة من «الغرين»، الذي يسبب خصوبة تلك الأراضي. وتكمن أهمية شط العرب في مياهه العذبة التي كانت وافرة، ثم كونه وسيلة للمواصلات والملاحة للعراق وإيران. وقد حصلت مشكلات عديدة بين البلدين حول هذا النهر، وكان أكثرها خطورة الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين (امتدت ثماني سنوات، من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ حتى شهر آب/ أغسطس ١٩٨٨)[٢٩].

(٢٩) عبد المالك التميمي، «سياسة المياه المشتركة بين العراق وإيران،» الجريدة (الحركة الاشتراكية العربية) (٢٠٠٦).

في ظل هذا الوضع المائي المعقد الذي فيه الكثير من المشكلات كان لا بد من وضع اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم كيفية الاستفادة من هذه الموارد المائية من قبل كل من العراق وإيران، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات بين العراق وإيران.

٣ ـ اتفاقيات المياه بين العراق وإيران

يشكل البُعد القانوني أحد الأبعاد الرئيسية الذي يمكن من خلاله فهْم واستيعاب أسباب الخلافات الحدودية والمشاكل القانونية، التي تتسبب غالباً بنشوب الحرب. والحرب العراقية ـ الإيرانية لم تشذ عن هذه القاعدة، التي أصبحت بديهية، بتكرار حدوثها. ولكن إذا كان هذا الأساس المتفق عليه، ترى ما هو الوضع القانوني للاستفادة من المياه المشتركة بين العراق وإيران؟ وما أسباب الصراع بينهما؟ تتمثل الإجابة أولاً بالاتفاقيات التي أُبرمت بين البلدين حول المياه، والتي تشمل ما يلي:

أ ـ اتفاقية شط العرب من الناحية التاريخية وتطوراتها

كما هو معروف ومُلزم دولياً، لا بد من احترام ما يتم الاتفاق عليه، وبالنسبة إلى اتفاقية شط العرب، ورغم موافقة العراق على تعديلها لمصلحة إيران سنة ١٩٧٥، إلا أن إيران ما زالت تثير المشكلات حول هذه الاتفاقية، إذ إن الاتفاقيات الثنائية بين الدول التي تسجل في الأمم المتحدة رسمياً تبقى سارية المفعول، إلا إذا توافق الطرفان على سحبها من السجلات الدولية؛ حيث لا يتغير الموضوع من الناحية القانونية، إلا حين تستخدم قوة نفوذها وتكسره عنوة وتفرض على الطرف الآخر التنازل رسمياً عن التوقيع. وبما أن الطرفين حتى الآن يرفضان الذهاب بعيداً في هذا الاتجاه فستبقى «اتفاقية الجزائر» التي وقعت برعاية الرئيس الراحل هواري بومدين في العام ١٩٧٥ وثيقة دولية تحدد رسمياً الخط المائي الفاصل بين العراق وإيران.

ب ـ بروتوكول ١٩١٣

إن الصراع على شط العرب ليس جديداً، حيث بدأ يتشكل سياسياً منذ مطلع القرن الماضي، حين اتفقت السلطنة العثمانية في العام ١٩١٣ مع إيران على اعتبار «نقطة خط القعر» في الممر المائي الفاصل الحدودي بين الدولتين. ثم أعيد تخطيط الحدود المائية إلى نقطة «خط القعر» بناء على بروتوكول ١٩١٣، وأكدت محاضر لجنة تحديد الحدود في سنة ١٩١٤، أن خط «التالوك» هو خط «وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة

عند خفض المنسوب بدءاً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر»[٣٠].

وجاءت اتفاقية شط العرب التي أبرمت في آذار/ مارس ١٩٧٥ واعتبرت إيران أنها انتصرت في معركة الشط في الجنوب، بينما اعتبر العراق أنه انتصر في معركته ضد الأكراد في الشمال، إلا أن مشكلة بغداد المائية تفاقمت لاحقاً حين اكتشفت أنها كسبت معركة جزئية لتخسر نصف منفذها المائي على البحر؛ وهو ما مهّد الطريق للكثير من المشكلات السياسية بسبب انغلاق الدولة وعدم قدرتها على التحرك بحرية في المنفذ المائي الوحيد الذي تمتلكه.

ج ـ بروتوكول إسطنبول/ القسطنطينية

تم توقيع بروتوكول إسطنبول/ القسطنطينية لعام ١٩١٣، في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وعدّ هذا الاتفاق تسوية لمسألة المياه في شط العرب، حيث وقعته طهران في تموز/ يوليو ١٩٣٧، على أساس قيام لجنة مشتركة لتثبيت الحدود النهائية في سنة ١٩٣٨ وفق مبدأ أن شط العرب بمجمله تحت السيادة العراقية عدا منطقة بطول ٤ كلم يكون فيها خط التالوك (منتصف النهر)، في شط العرب هو الحدود المشتركة، التي تسير مع خط سير النهر في المنطقة الشرقية منه، عدا المنطقة المقابلة لعبدان، وباعتراف الأمم المتحدة وجميع الدول، باعتبار أن اتفاقية ١٩٣٧ هي الاتفاقية المعترف بها دولياً[٣١].

وفي ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥، تنازل العراق عن حقوقه بموجب اتفاقية ١٩٣٧، ليكون خط التالوك هو الحدود المشتركة بين العراق وإيران على طول شط العرب في المنطقة الحدودية (نهر أرْوَند)، واستمرت هذه التسمية في إيران إلى الآن، مع العلم بأن «الشاه نامة» استخدمت اسم «أروند» على دجلة وليس على شط العرب[٣٢].

ويمكن القول إن السياسة المائية الإيرانية تشكل خطراً على الزراعة، وخصوصاً في المنطقة الجنوبية من العراق، حيث أقامت إيران عدة مشاريع أهمها تلك المقامة على نهر كارون، وهو ما زاد نسبة الملوحة في الشط. وفق هذا، وعلاوة على تصحّر مساحات

(٣٠) خيرو، الفرات والقانون الدولي، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

(٣١) وليد نويهض، في: الوسط (المنامة)، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧م [الموافق ٢٠ ذي الحجة ١٤٢٨هـ].

(٣٢) فؤاد قاسم الأمير، «الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم،» صوت اليسار العراقي، <http://saotaliassar.org/frei%20kitabat/nationalbeweg/fuaadkasim-alamier/teil01.htm>.

من الأراضي العراقية، فإن الأهوار الجنوبية الممتدة على ستة آلاف ميل مربع لن يكون بمقدورها إعانة المساحات الزراعية الكبيرة بسبب تعرضها إلى الجفاف هي الأخرى. وقد بدأ منذ أعوام تقلُّص مساحات الزراعة في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى. ووفقاً لتقرير صدر عام ٢٠٠٧ من «محطة المشخاب لبحوث الأرزّ في النجف»، وصل مجموع المساحة المزروعة بالأرزّ في تلك السنة إلى ١٢٥,٠٠٠هكتار أنتجت نحو ٤٠٠,٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأرز المفضلة محلياً. عدا ذلك، فإن أُسراً كثيرة اضطرت إلى الهجرة من مناطق الأهوار، التي يفترض أنها غنية بالمياه، كما حصل في هور «أبو زرك»، شرق الناصرية، وهو يعد من أعمق الأهوار في العراق، حيث يراوح عمقه بين مترين و٧ أمتار، وتبلغ مساحته ٦٥ ألف دونم، منها ٤٠ ألف دونم مغمورة بالمياه، وتحيط به ٢٥ قرية تعتمد معظمها على مهنة تربية الجاموس والأبقار وصيد الأسماك.

وتشكل الأهوار في الجنوب العراقي الحوضَ الطبيعي لنهري دجلة والفرات وتوابعهما. وهي تكونت منذ آلاف السنين من تغذية هذين النهرين، وأهمها أهوار «الجبايش» في «ذي قار» التي تبلغ مساحتها نحو ٦٠٠ كلم^2، فضلاً عن أهوار «الحمّار» و«الحويزة» ومجموعة أخرى من المسطحات المائية المتصلة تقريباً بعضها ببعض، والموزعة على أرض تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين دونم جنوب العراق[٣٣].

وفي البروتوكول الملحق بمعاهدة عام ١٩٣٧ أقرت إيران بالحدود المعلنة وفق محاضر جلسات لجنة ترسيم الحدود سنة ١٩١٤ المنبثقة من بروتوكول الأستانة عام ١٩١٣، وبحقوق العراق في مياه شط العرب وتنظيم حقوق الملاحة فيها (عدا مناطق محددة)، بعد أن حصلت على تنازل جديد من الحكومة العراقية بإعطائها مساحة جديدة (٧,٧٥ كلم) أمام جزيرة عبدان على امتداد خط «التالوك» فضلاً عن السماح للسفن الحربية الإيرانية بالدخول عبر شط العرب حتى الموانئ الإيرانية[٣٤].

على الرغم من استجابة العراق للكثير من المطالب الإيرانية في ما يتعلق بالاستخدامات المائية، إلا أن إيران لا تزال مستمرة في السياسات المائية نفسها، من خلال تحويل مسارات الأنهار والروافد التي تنبع من أراضيها وتصبّ في شط العرب

(٣٣) ريسان كريم شاطي [وآخرون]، «تقييم فعالية مبيدات أدغال في معدلات استخدام مختلفة في مكافحة أدغال الرز،» العلوم الزراعية العراقية، السنة ٤٠، العدد ٤ (٢٠٠٩)، ص ١٨ ـ ٢٦.

(٣٤) جواد الدعمي، «دق ناقوس الخطر من تصرفات وسلوك إيران المائي ضد العراق،» صوت الفلاح، ٢٠١٢/١٢/١٦.

والأراضي العراقية من تاريخ وجود العراق وإيران، وهذه الأنهار والروافد التي تصل إلى ١٨ نهراً، منها نهر الوند والكرخة وكارون في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق. وقد تصاعد سلوكها، حيث حولت الأنهار وجففت الأرض لتصبح ذات أثر سلبي في الحياة في الأراضي الواقعة عليها من حيث الثروتين النباتية والحيوانية وامتداد القرى وسكن الفلاحين، وبالتالي جعلت المنطقة طاردة للسكان. وأصبحت كمية المياه التي انعدمت بالأنهار نحو ٦ ـ ٧ مليارات متر مكعب مخلفة الآثار التالية:

(١) انعدمت الزراعة في المناطق الوسطى والجنوبية من الفلاحين وأصبحت هذه المناطق والأراضي بحكم الميتة كونها أنهت مشاريع التنمية الزراعية الواقعة عليها.

(٢) أصبحت الأنهار والروافد، إما جافة لا ماء فيها و إما ناقلة للأملاح من الأراضي الإيرانية إلى الأراضي العراقية التي تحوّلت إلى مكان للنفايات.

(٣) أصبحت الأراضي العراقية الواقعة قرب هذه الأنهار شبه صحراوية وقاحلة وخرجت من حيز الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني.

(٤) انخفضت وجفت مناطق أهوار الحويزة وميسان واختل مناخها فازداد هبوب العواصف الرملية وتغيّر المناخ فيها[٣٥].

لقد أظهر العراق مرونة في التفاوض، مفضّلاً تنظيم علاقته مع الدولة المجاورة عبر اتفاقيات واضحة تحفظ حقوق الدولتين ولا تساهم في توتر العلاقات بين البلدين، وفي هذا الصدد فإن لأعضاء مجلس النواب آراء حول طبيعة الاتفاق بين العراق وإيران وفي مختلف المجالات، وفضّل النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان إلغاء اتفاقية الجزائر قائلاً: «إلغاء اتفاقية الجزائر هو الحل الأفضل بالنسبة للعراق وإيران كون البلدين لم يلتزما بها، فلا يزال ترسيم الحدود والمياه غير واضح بسبب التشنجات المستمرة بين البلدين، فضلاً عن أن هذه الاتفاقية كانت لتصفية حركة الملا مصطفى ومطاردتهم في جبال كردستان». وأضاف «لا بد من رفع البند الذي ينص على مطاردة الحركة الكردية كما ورد في الاتفاقية». وأردف «أن الحكومة الإيرانية صامتة بهذا الشأن ولم تتحرك بشأن معاهدة الجزائر وترفض تعديلها بالمطلق». وطالب النائب عن القائمة العراقية أسامة النجيفي الحكومة بوضع خطوات حقيقية بشأن موضوع معاهدة الجزائر حيث إن هناك خروقات واضحة من قبل الجانب الإيراني بشأنها خاصة بعد مضي ٣٤

(٣٥) الشرق الأوسط، ٣/ ٩/ ٢٠١٠.

عاماً على إبرامها. وأشار النجيفي إلى خروقات إيران بشأن المياه وموضوع شط العرب وقصف القرى في كردستان العراق والتدخل بالشأن الداخلي وغيرها من ملفات حساسة تتطلب الحسم(٣٦).

تؤدي السياسة والأطماع التوسعية دوراً خطيراً في صوغ الاتفاقيات، ويظهر ذلك جلياً في اتفاقية المياه بين الدول في ضوء التطورات السياسية الدولية المتلاحقة. وكثيراً ما نسمع ونرى تلميحات وتصريحات من الأطراف المتنازعة يصل مداها إلى التهديد باللجوء إلى مختلف أنوع القوة، ومن هذه التصريحات نذكر على سبيل المثال، التصريح المغلف بالتهديد الذي صدر عن وزير التجارة العراقي خير الله حسن بابكر، بعدم توقيع أي اتفاقية تجارية مع إيران إذا ما استمرت في قطع المياه عن الأراضي العراقية، متهماً إيران بتعمد تجاهل المطالب العراقية في المياه، حيث قال بابكر في حديث إلى «راديو فردا» الإيراني الذي يبث من أوروبا إن: «إيران قامت بقطع ٤٩ مجرى مائياً يصب في الأراضي العراقية مما ألحق ضرراً كبيراً في بالعراق ولا سيّما في محافظات البصرة وميسان وديالى والسليمانية». وأضاف بابكر، أن «بغداد عازمة على عدم توقيع أي اتفاق تجاري أو اقتصادي مع الجانب الإيراني ما لم تحل مشكلة المياه العالقة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «مشكلة المياه قائمة مع الجانبين التركي والإيراني منذ عدة سنوات». ولفت وزير التجارة إلى أنه «خاطب أنقرة وطهران عدة مرات من دون أن يسفر ذلك عن نتائج تذكر، بل من دون آذان صاغية منهما»، منبهاً إلى أن «تقليص الإمدادات المائية من إيران وتركيا تسبب في شح كبير بالعراق وأدى إلى تصحّر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية».

يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يهدد فيها وزير التجارة العراقي بقطع التعاملات مع إيران، إذ سبق أن فعل ذلك في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، عندما «امتنع» عن توقيع اتفاقية تجارية معها خلال الاجتماع الذي عقده مع نظيره الإيراني في طهران، نتيجة «امتناع» الطرف الإيراني عن حل مشكلة نهر الوند والأنهر الأخرى.

يذكر أن مناسيب نهري دجلة والفرات انخفضت كثيراً خلال السنوات الماضية (إلى النصف بحسب ما أكدت وزارة البلديات في وقت سابق)، من جراء تقليل إيران وتركيا وسورية الإطلاقات المائية إلى العراق، أو قطع الروافد المائية الواصلة إلى العراق أو تحويل مسارها؛ ما أثر بشكل كبير في واقع الاقتصاد العراقي الذي يشكل

---

(٣٦) الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، <http://www.ninanews.com/arabic/index.asp>.

القطاع الزراعي نسبة كبيرة منه، كما أدى إلى تردي نوعية المياه وزيادة نسب التلوث والملوحة فيها، وهو ما أثر كذلك في البيئة وفاقم الأمراض.

ومن بين الأنهر التي دأبت إيران على قطعها كلياً أو جزئياً، نهر الوند الذي ينبع من الأراضي الإيرانية، ويدخل العراق جنوب شرق مدينة خانقين، ويعد بمنزلة «شريان الحياة» للقضاء (١٠٥ كلم شمال بعقوبة)، كما حدث خلال المدة الماضية عندما قطعت مياهه تماماً لأكثر من ٨٠ يوماً. وكانت وزارة الموارد المائية العراقية اعتبرت، في السادس من آب/ أغسطس ٢٠١٢، أن إيران «تستغل» نهر الوند بنحو «يضر» بالأراضي العراقية، مؤكدة أنها أقامت عدداً من المشاريع على النهر أثرت في العائدات المائية. كما عمدت إيران عام ٢٠١٠ إلى تصريف مياه الصرف الصحي فيها إلى مناطق جنوب العراق، مما أدى إلى تضرر مساحات شاسعة من الأراضي، فضلاً عن زيادة الملوحة في مياه شط العرب. كذلك قامت إيران بإنشاء سد كبير يمنع وصول المياه إلى بحيرة دوكان في منطقة سرة رشت، في محافظة السليمانية (مركزها مدينة السليمانية ٣٦٤ كلم شمال شرق العاصمة بغداد)، وهو ما سيخلف آثاراً بيئية كبيرة ويسبب جفافاً في البحيرة والمناطق القريبة منها.

لقد أقيمت على دجلة والفرات وروافدهما العديد من الخزانات المائية الهادفة إلى تنظيم الصبيب وضمان مياه الري في أوقات الجفاف. من بين هذه السدود والخزانات سد الموصل بسعة ١٢,٩ كلم، سد البخمة (٨ كلم²)، سد دوكان (٦,٨ كلم²)، بحيرة الحبانية (٣,٣ كلم²). ومن أهم المشاريع، مشروع منخفض الثرثار، الممتد بين دجلة والفرات شمال غرب بغداد، الذي يتلقى مياه دجلة بعد تحويلها من سد سامراء. وطاقة تخزين هذا المنخفض ٨٥ متراً. وتنطلق منه قناة نحو الفرات وأخرى نحو دجلة.

ويستخدم العراق ما مقداره ٤٢ كلم³ من المياه، ١,٥ في المئة للماء الشروب بنصيب للفرد مقداره ١٣٢ لتراً في اليوم، والقسم الأوفر للري، حيث يتم سقي أراضٍ شاسعة (٣,٣ مليون هكتار) نصيبها نحو ١١٧٠٠ م³ للهكتار في السنة، أما الصناعة فالموارد المستخدمة فيها ما زالت ضعيفة[٣٧].

---

(٣٧) علاء اللامي، «نصف قرن من التجاوزات المائية الإيرانية،» الحوار المتمدن، العدد ٣٨٣٩ (٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢).

الفصل الرابع

المشكلات المائية بين مصر وإثيوبيا

مقدمة

مع دخول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأ الوطن العربي يواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والفكرية. وبدا أن الصراع السياسي على السلطة كان من أهم التحديات الداخلية، إذ شهدت الساحة العربية حالات عديدة من الاحتجاجات الشعبية والثورات التي نجحت في كثير منها في تغيير القيادات الحاكمة، ووصول فئات سياسية دينية إلى سدة الحكم، على أن الوضع السياسي والاجتماعي والأمني فيها لم يستقر بعد، وما زالت القوى الوطنية والدينية تتصارع بهدف الوصول إلى السلطة.

أما التحديات الخارجية، فقد تمثلت بمحاولات التغيير القسري بفعل القوى الأجنبية إلى حد التدخل العسكري المباشر واحتلاله كما حدث في العراق، حيث احتلته الولايات المتحدة بشكل رسمي، وفرضت سلطتها عليه. وما زالت تبعات وآثار الاحتلال قائمة حتى الآن؛ وهو احتلال لم يقتصر أثره في العراق فحسب، بل كانت له تداعياته في الجوار، وخلق حالة من الصراع الديني والقبلي والإثني والقومي وغيرها.

وما وقع في ليبيا ليس ببعيد، حيث انخرط التحالف الأطلسي بشكل مباشر في الصراع الدائر في ليبيا، الذي انتهى بقتل القذافي ـ بطريقة بشعة ـ بعد حكم استمر ما يزيد على أربعة عقود. ودخلت ليبيا في صراعات قبلية، ظهرت تداعياتها في الوقت الراهن، وشاركت فيها عوامل دينية بهدف الوصول إلى السلطة وإقامة دويلات خاصة بكل تجمع. وهذه الحالة سبق أن حصلت في العراق، إذ تمت تجزئته إلى كيانات اتحادية، وشمل ذلك تقسيمات على أساس يكاد يكون مذهبياً وإثنياً وقومياً. وما يحدث الآن في سورية، والتهديدات الأمريكية منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ بتوجيه ضربة عسكرية ضد سورية، كرد انتقامي حسبما تدعي أمريكا وحلفاؤها من الغربيين والعرب على استخدام السلاح الكيميائي في الصراع الدائر في سورية منذ ١٥ آذار/ مارس٢٠١١.

إن ما حدث ويحدث في الوطن العربي، لن تكون مصر في منأى عنه، فمنذ بداية ٢٠١١ شهدت مصر ثورات احتجاجية شاملة أطلق عليها ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، كانت حصيلتها إبعاد الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونظامه عن السلطة، وإيداع عناصر حكمه السجن، ومحاكمة كل رموزه تحت مبررات كثيرة. ولم يستقر الوضع السياسي والأمني في مصر حتى بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، حيث عادت التوترات ثانية، وانتهت في ما أطلق عليه ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، التي أسفرت عن عزل الرئيس محمد مرسي وإدخاله السجن هو والكثير من رموز الإخوان المسلمين، ومن بينهم من أطلق عليه «مرشد الإخوان» محمد بديع، وبعدها أعلن هؤلاء الاحتجاجات والعصيان والتجمعات؛ بل أكثر من ذلك قاموا بعمليات عسكرية في سيناء، رداً على إبعادهم من السلطة. كان لهذه التطورات في مصر انعكاسات على الأمنين القومي المصري والعربي بشكل عام، والأمن المائي المصري بشكل خاص، وحدثت تطورات خطيرة في ما يتعلق بمجرى حوض النيل.

أولاً: مصر: جغرافياً وسياسياً

١ ـ جغرافية مصر

تقع مصر في الركن الشمالي من قارة أفريقيا، حيث أثر هذا الموقع في تكوّن سماتها الجغرافية، كما كان له الأثر المهم في إظهار دورها التاريخي والحضاري ومحورته في العالم القديم، وصولاً إلى يومنا هذا، ليتبلور هذا الدور في آخر أكثر أهمية، وهو الدور السياسي في المنطقة العربية.

بالرغم من وقوع مصر في أفريقيا، إلا أن لها واجهة آسيوية قوية وأخرى متوسطية، إذ تمتد سواحلها لتصل إلى البحر المتوسط. وإلى الشرق منها تقع الأراضي الفلسطينية (عتبة الشرق إلى الشام وبلاد الرافدين وجزيرة العرب). أما في الغرب، فتحدّها الأراضي الليبية التي تصل مصر عن طريق الشريط الساحلي المتاخم للبحر المتوسط، في حين تحدّها من الجنوب الأراضي السودانية ومنابع نهر النيل العظيم، ويحف خليج العقبة بالواجهة الشرقية لمصر من نقطة حدودها البرية مع فلسطين في الشرق، فالبحر الأحمر[1].

---

(١) محمد حجازي محمد، نحو دراسة في جغرافية مصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٥.

وكما لم تتغير الحدود الجغرافية لمصر منذ أقدم العصور، فإن حدودها السياسية كذلك، لم يطرأ عليها تبديل أو تغيير، إلا في بعض التفاصيل الدقيقة للحدود، عندما جرى ترسيمها وفقاً للتقسيمات الحديثة للمنطقة، على أن ثقلها السياسي والإقليمي لم يتأثر بتلك التقسيمات، ولم يتغير، حتى بخضوع مصر للسيادة الأجنبية؛ حيث بقيت حدودها السياسية ثابتة. وهي تبلغ من الجنوب إلى الشمال نحو ١٠٧٣ كلم. أما أطوال السواحل الشمالية على البحر المتوسط فتبلغ نحو ١٢٦٢ كلم، وبهذا يمكن من الناحية الجغرافية وصف شكل مصر بالمربع تقريباً(٢).

ولعل أعظم هبة من الله تعالى لمصر كانت نهر النيل العظيم، الذي حظي باهتمام العديد من الدارسين والجغرافيين لدراسة النواحي الهيدرولوجية للنهر من جهة، والتي كان هرست وزملاؤه (Hurst) من أبرز أعلامها، حيث حظيت دراساتهم ـ وما زالت ـ بالاهتمام حتى وقتنا الحاضر، ومن النواحي الجيومورفولوجية والأركيولوجية من جهة أخرى، حيث يأتي في مقدمة الباحثين في هذا المجال كل من الباحثين سانفورد (Sandford) وآركل (Arkell) في مجلداتهما الكلاسيكية عن **إنسان العصر الحجري القديم ووادي النيل**، التي اشتهرت في العقد الرابع من القرن العشرين، وكذلك بتزر (Butzer) صاحب الكتابات والمؤلفات التي صدرت خلال العقد السابع من القرن نفسه، والتي قدمت فهماً أعمق وأحدث لتطور وادي النيل خلال عصر البليستوسين(٣).

ونظراً إلى أهمية نهر النيل في دراستنا الحالية، يرى الباحث حاجة إلى التعرض لبعض ملامحه وسماته جغرافياً، بشكل موجز، يتيح للقارئ فهم الأبعاد السياسية لمشكلة المياه والنزاع على حوض النيل بين مصر وإثيوبيا.

أ ـ نهر النيل ودلتا النيل

يعدّ نهر النيل من أهم المياه السطحية في الوطن العربي، وهو أطول أنهار العالم، حيث يبلغ طوله نحو ٦٨٢٥ كيلومتر من منابعه في إقليم البحيرات وانتهاءً بمصبّه في البحر المتوسط، وتقدر مساحة حوضه بنحو ثلاثة ملايين كلم². ويتشكل نهر النيل وروافده من مصدرين: **الأول**، يتمثل بمنابعه الدائمة في هضبة البحيرات الاستوائية،

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) السيد السيد الحسيني، نهر النيل في مصر: منحنياته وجزره: دراسة جيومورفولوجية (القاهرة: مركز النشر لجامعة القاهرة، ١٩٩١)، ص ١٦.

وتتكون من عدد من البحيرات أهمها بحيرة فكتوريا، وبحيرة كيوجا. والثاني، يتمثل بمنابعه الموسمية في هضبة الحبشة(٤).

وتنحدر روافد نهر النيل من هضبة البحيرات ليدخل السودان ويشكل بحر الجبل، الذي يتصل ببحر الغزال فيشكل النيل الأبيض، ويستمر في الاتجاه شمالًا ليلتقي بنهر سوباط المنساب من إثيوبيا، ويستمر شمالًا حتى يلتقي بالنيل الأزرق الآتي من بحيرة تانا، وهو أهم روافد نهر النيل، ثم يلتقي بنهر عطبرة آخر روافده من إثيوبيا(٥).

يدخل نهر النيل أراضي مصر في وادي حلفا (عند دائرة عرض ٢٢ درجة شمالاً) ويبلغ طول النهر في مصر ١٥٢٠ كلم وهو ما يوازي ٢٢,٧ في المئة تقريباً من إجمالي طول النهر، ولا يتصل بالنيل على طول هذه المسافة أي رافد نهري باستثناء بعض الأودية الجافة المتصلة به والتي قلما توجد بها مياه جارية، كما تقل المياه التي ينقلها النهر بشكل تدريجي بالاتجاه من الجنوب إلى الشمال نحو المصب كنتيجة لعدم وجود روافد. وكذلك، فإن لارتفاع درجات الحرارة تأثيراً في فقدان جزء من مياه النهر بفعل التبخر، وهو ما ساعد على ترسيب ما تحمله المياه من الإرسابات المتنوعة، فضلاً عن تعرض مياه النهر إلى التفرع، إذ يتفرع نهر النيل إلى الشمال من مدينة القاهرة بنحو ٢٠ كلم لتظهر دلتا. ومن العوامل التي أسهمت في تكوّن الدلتا ما يلي(٦):

١ ـ استواء الأرض وانبساطها وهو ما جعلها ملائمة تماماً لبسط الرواسب وانتشارها أفقياً.

٢ ـ قلة انحدار النهر، إذ لا يزيد انحداره على ١٧ متراً فقط في المسافة الممتدة بين القاهرة وساحل البحر المتوسط، وكثرة انحناءاته وبطء تياره، الأمر الذي جعل النهر يلقي بالجزء الأكبر من الرواسب التي يحملها فور وصول مياهه إلى هذا النطاق.

٣ ـ ضحالة المنطقة الساحلية التي ترسبت فوقها الرواسب الدلتاوية، وقلة تأثر سواحل مصر الشمالية بالتيارات البحرية القوية وحركات المدّ والجزر، إذ لا يتعدى الفرق بين منسوبّي المد والجزر أكثر من ٥٠ سم.

---

(٤) علي حسن موسى وشاهر جمال آغا، جغرافية الوطن العربي الطبيعية (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠)، ص ١٩١.

(٥) السيد الحسيني، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٦) محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

ويبلغ طول مجرى نهر النيل داخل الحدود العربية بشكل عام نحو ٢٨٠٠ كلم، أي ما يعادل ١ ,٤٢ في المئة من إجمالي طول مجراه البالغ ٦٦٥٠ كلم، كما يبلغ المتوسط السنوي لتصرفه المائي عند أسوان جنوب مصر نحو ٨٤ مليار م٣[٧].

ب ـ روافد نهر النيل

أما أهم روافد نهر النيل فهي:

(١) **النيل الأبيض:** يعتبر النيل الأبيض من أهم الروافد التي تغذي النيل، حيث ينبع من منطقة البحيرات العظمى بأوغندا (بحيرة فكتوريا) ويقطع مسافة تقدر بنحو ٢٢٦٥ ميلاً حتى الخرطوم ويغذي النيلَ الأبيَض رافدان هما بحر الغزال ونهر سوباط اللذان يصبّان فيه بالقرب من مدينة ملكال. وهنالك رافد آخر في جنوب السودان (عند مدينة نيمولي)، وهو بحر الجبل. كما توجد مجموعة من الأنهار الصغيرة في الجنوب. وعلى بعد ٦٤٥ كلم جنوباً يتصل بحر العرب ببحيرة «نو» ويلتقي ببحر الغزال من الناحية الغربية (يبلغ طول النيل الأبيض من بحيرة نو حتى وصوله الخرطوم نحو ٩٧٠ كلم) وعلى بعد ١٣٠ كلم من بحيرة نو، يلتقي النيل بنهر السوباط الذي ينحدر من المرتفعات الإثيوبية؛ ومن هذه النقطة حتى الخرطوم لا توجد للنيل الأبيض روافد أخرى[٨].

(٢) **النيل الأزرق:** ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا بالهضبة الإثيوبية حيث تبلغ المسافة من منبعه إلى الخرطوم نحو ١٦١٠ كلم ويبلغ طوله داخل السودان ٨٠٠ كلم، وله رافدان موسميان هما نهر الدندر والرهد[٩].

(٣) **نهر عطبرة:** يصب في النيل بالقرب من مدينة الدامر.

خلاصة القول، إن نهر النيل يعتبر أطول الأنهار في العالم، وتشترك فيه عشر دول هي: إثيوبيا وزائير وكينيا وإريتريا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا والسودان، وأخيراً مصر التي تعتبر أكثر الدول حاجة إلى نهر النيل لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها، وهذا ما دفع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر إلى بناء السد العالي لتوليد الطاقة وتطوير البنية الاقتصادية وتوفير مياه الشرب. ولقد أصبح نهر النيل بعد ذلك نهراً دولياً، وسنتناول مشروع السد العالي في الفقرة (٣) أدناه، لما يمثله من أهمية وما له من

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٦٩.
(٨) السيد الحسيني، نهر النيل في مصر: منحنياته وجزره: دراسة جيومورفولوجية، ص ٤١.
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٤.

انعكاسات متنوعة داخلياً (مصر) وخارجياً (الدول التي تشترك مع مصر في هذا النهر من المنبع إلى المصب).

وقبل التعمق في أسرار وجذور المشكلة المائية في مصر والنزاع على حوض النيل، يأتي الحديث بشكل موجز عن الأهمية السياسية والتطور السياسي لمصر، بعد أن تمت الإشارة بشكل موجز إلى الموقع الجغرافي لمصر.

٢ ـ مصر سياسياً

شهدت مصر مراحل متعددة من تاريخها السياسي، ولكن المرحلة التي يمكن اعتبارها هامة وفاعلة، هي التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث شهدت مصر في العقد الثاني من القرن العشرين تغيرات هامة في الحياة السياسية، وبخاصة عند إصدار الدستور الخاص في عام ١٩٢٣. ومن الأحداث الفاصلة في تاريخ مصر قيام ثورة ١٩١٩ وظهور حزب الوفد، إذ إن ثورة ١٩١٩ أنجبت ما يمكن وصفه بحياة حزبية مستكملة متدفقة الحيوية، وكانت تجربة حزبية طويلة العمر.

ومن المعروف أن الفترة الأولى للحزبية في مصر التي بدأت عام ١٩٠٧ انتهت عملياً عام ١٩١٤، في حين امتدت الحياة الحزبية التي أعقبت ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢. ويذكر أن السلطان أحمد فؤاد ـ كسابقيه من أسرة محمد علي ـ كان شغوفاً بالسلطة وميالاً إلى حكم الفرد. وعلى الرغم من محاولات تنشيط الحركة السياسية، وإصدار دستور مصري لأول مرة وبموجبه كان هناك مجلس للنواب وآخر للشيوخ، إلا أنه عمل دائماً على وضع العراقيل أمامه وحل البرلمان ووضع سلطاته فوق الدستور، بمعنى أن إصلاحاته كانت شكلية.

وفي هذا السياق فإن جميع المجالس النيابية التي شكلت في عهد أحمد فؤاد لم تستكمل مددها القانونية، وعندما صدر دستور ١٩٣٠، الذي لم يعمر طويلاً بسبب الرفض الشعبي، وصدر بشأنه أمر ملكي بحل مجلس البرلمان الذي قام طبقاً لأحكامه، وأعيد العمل بدستور ١٩٢٣ وتم تشكيل المجالس البرلمانية، التي حُلت أكثر من مرة، وظلت على هذه الحال حتى حريق القاهرة، الذي في إثره كان حل آخر برلمان قام على أساس دستور سنة ١٩٢٣، وبقي الحال على ما هو عليه حتى قامت الثورة عام ١٩٥٢ وأعلن انتهاء العمل بدستور ١٩٢٣[١٠].

---

(١٠) أحمد أمين طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٩٨٠)، ص ٣١٧ ـ ٣٣٦.

● **الأحزاب السياسية المصرية**

شهدت الساحة السياسية في مصر قيام مجموعة من الأحزاب:

(١) **الأحرار الدستوريون**: الذي اعتبر امتداداً لحزب الأمة، ونشأ بوحي من المندوب السامي البريطاني (اللورد اللنبي) بهدف مواجهة الحركة الوطنية.

(٢) **حزب الاتحاد (الملك فؤاد (١٩٢٥))**: وهو حزب لم يكن له أي دور في الحياة السياسية المصرية، وكان يتكون من مجموعة من الضباط المتقاعدين وعدد من السياسيين المغمورين.

(٣) **حزب الشعب**: أسسه إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠، وكان حزباً معادياً للوفد وعمل على القضاء عليه، وكان مؤسسه من أشد المعجبين بالنظام الناشئ وألغى دستور ١٩٢٣.

(٤) **حزب مصر الفتاة**: تأسس عام ١٩٣٢، ويرى المؤرخون أنه بدا في ظاهره موالياً للملك وكان ذا طابع عسكري، وبعد هزيمة إيطاليا وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية تحول الحزب إلى اسم الحزب الاشتراكي.

(٥) **الحزب السعدي**: وهو حزب انشق عن الوفد عام ١٩٣٧ بقيادة علي ماهر باشا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وكان حزباً موالياً للملك، وكان من المؤيدين للوقوف في صفّ بريطانيا في الحرب الثانية.

(٦) **الكتلة الوفدية**: نشأ الحزب بانشقاق مكرم عبيد عن الوفد وكان ذلك الانشقاق بمثابة الصدمة التي أصابت القوى الوطنية حيث انحاز الحزب مع الملك ضد الوفد.

(٧) **الحركة الشيوعية**: تمثلت بالحزب الشيوعي المصري الذي تأسس عام ١٩٢١ على أساس فلسفة معبرة عن قوى اجتماعية قوامها الفلسفة الماركسية، وكان انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧ دافعاً إلى قيام الحزب، إلا أن هذا الحزب لم يتمكن من فرض نفسه على الساحة السياسية لأسباب تاريخية، منها أن عدداً من اليهود كانوا ضمن تشكيلاته، وكان للتنافر والتصارع بينها سبباً في ضعفه.

(٨) **جماعة الإخوان المسلمين**: تكونت الحركة عام ١٩٢٨ كجمعية للإصلاح والتجديد الديني. وكان أول انخراط لها في العمل السياسي عام ١٩٣٨، وقد شهد تاريخها عنفاً شديداً أدى إلى تصادمها مع الحكومات المتوالية حتى صدامها المسلح مع

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. تتسم هذه الجماعة بالتنظيم الجيد وتشكيلاتها العسكرية، وكان لديها ما يسمى «الجهاز السري» وشعارهم المصحف والسيف[١١].

ومن الأحداث التي وقعت في مصر وصول الملك فاروق إلى العرش تحت إشراف مجلس وصاية بعد وفاة والده أحمد فؤاد، حيث لم يكن الملك فاروق قد بلغ السن القانونية كي يتولى الحكم دون وصاية، وفي عهده تجددت الصراعات بين حزب الوفد والقصر، وفي عام ١٩٣٨ استقال مصطفى النحاس من رئاسة الحكومة ودخل في معارضة عنيفة مع الملك، ومن ثم انتقلت رئاسة الوزراء إلى علي ماهر.

وقد ظهرت اتجاهات سياسية في مصر تؤكد التوجه القومي، حيث وجدنا مصطفى كامل رئيس الحزب الوطني، الذي طالب الحزب باستقلال مصر استقلالاً تاماً عن الدولة العثمانية، والتشديد على الترابط القوي بين المسلمين والمسيحيين (الأقباط). أما لطفي السيد فعمل على تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة القومية الديمقراطية، وكان السبب على ما يبدو الذي وقف وراء تبني الفكرة القومية المصرية، أن الاستعمار البريطاني أوهم مصر أنها منفصلة ومتميزة عن غيرها من الأقطار المجاورة لها، فضلاً عن أن حكام مصر من أسرة محمد علي ضلعوا في مسؤولية تباعد مصر عن الفكرة العربية. ولكن بعد أن وقعت مصر معاهدة ١٩٣٦، بدأت تخرج تدريجياً من عزلتها، وتتطلع إلى من حولها من الدول العربية، ولتصبح مقراً للمؤتمرات العربية، وأصبحت أخيراً مقراً للجامعة العربية[١٢].

تم توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦، التي تنص على جلاء بريطانيا من مصر عام ١٩٥٦، ولما عاد الجيش المصري من حرب ١٩٤٨، شهدت مصر تطورات متلاحقة، كان من أهمها حرب القنال في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، وحريق القاهرة، وإعلان الأحكام العرفية. لكن الحدث الأهم في تاريخ مصر كان صبيحة يوم الأربعاء الموافق ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ حيث أعلن الجيش ثورته ضد الملك وتنازل الملك عن السلطة، وبالتالي دخلت مصر في مرحلة سياسية جديدة، وما يتصل بها من تطورات داخلية والحفاظ على المصالح الوطنية، ومن أبرزها نهر النيل وما يمثله من أهمية استراتيجية لمصر[١٣].

---

(١١) محمد نبيل الشيمي، «الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان،» الحوار المتمدن، العدد ٢٩٩٣ (٢ أيار/ مايو ٢٠١٠).

(١٢) طربين، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(١٣) عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٤٦٢ ـ ٥٢٣.

٣ ـ أهم المشاريع المائية في مصر: مشروع السد العالي

مع قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ خطت مصر أولى خطواتها على طريق مشروعات الري العملاقة، فكان مشروع السد العالي أعظم المشروعات الهندسية الإنشائية التي تمت خلال القرن العشرين (عام ١٩٦٤)، وهو أكبر إنجاز حققته مصر في تاريخها الحديث. ويعد هذا المشروع نقطة تحول في تاريخ الزراعة المصرية، وبداية انطلاق الصناعة المصرية الحديثة، ومنذ بدء التخزين في بحيرة السد العالي (ناصر) عام ١٩٦٤ نجح هذا المشروع العملاق في ضبط مياه النيل والتحكم فيها وتحقيق الأمن المائي لمصر، وهو ما ساهم في التوسع في مشروعات التنمية الزراعية من ٢,٥ مليون فدان في الخمسينيات لتصل إلى ٥,٨ مليون فدان في السبعينيات.

يشار إلى أن مصر قبل مجيء ثورة ١٩٥٢ اختارت خطة للتخزين المستمر لمياه نهر النيل، تشمل كامل حوض النيل، وتتكون من بناء إنشاءات على النهر في أربع دول هي زائير، أوغندا، السودان، وإثيوبيا، الأمر الذي كان يحدث تأثيراً عكسياً في أربع دول أخرى من دول النهر هي: كينيا، تنزانيا، رواندي وبوروندي، وبعد سنوات قليلة من تبني هذا المشروع تغير المحيط السياسي الأفريقي حين نالت الكثير من دول النهر استقلالها السياسي وانشغلت بتأكيد سيادتها على مصادر ثرواتها الطبيعية وحقها في بناء خططها المستقلة في التنمية، الأمر الذي صعّب تنفيذ خطة التخزين المستمر التي كانت قد وضعت في القاهرة، حيث كانت مشروعات الخطة ستبنى في دول حديثة الاستقلال لم تكن أحوالها قد استقرت بعد، وكان سيُصرف وقت طويل قبل أن تقرر هذه الدول سياساتها الإنمائية، وقبل أن تقبل بإنشاء جهاز مشترك لتنمية حوض النيل كوحدة متكاملة[١٤].

وجاءت ثورة ١٩٥٢، وتنبّه ضباطها إلى ضرورة البحث عن بديل لهذه الخطة ـ التي لم يقدّر لها أن ترى النور ـ يؤمّن لمصر حاجاتها المائية، فكان أن تقدم مهندس مصري يوناني (أدريان دانينوس) الذي كان مقيماً في الإسكندرية بمشروع بناء سد واحد كبير عند أسوان لحجز فيضان النيل بأكمله وتخزين مياهه وتوليد طاقة كهربائية منه، معتمداً على حلمه (أي دانينوس) في الاستفادة من مشروع خزان أسوان القديم في توليد الكهرباء الذي قدّمه في ورقة علمية أمام المجمع العلمي المصري عام ١٩٤٨.

(١٤) رشدي سعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤)، ص ٢٤٥.

وعلى الرغم من المخاطر التي حذر منها وتوقعها كثيرون من بناء سد بضخامة السد المقترح، إلا أن المشروع تم تحويله إلى الدراسة من قبل مجموعة من الثقات من بعض أساتذة الجامعات ومهندسي سلاح الهندسة بالجيش، حيث رحبت المجموعة بالمشروع وأيدت قابلية تنفيذه، وبالفعل أحيل المشروع على وزارة الأشغال العمومية المصرية لدراسته، وقد أقرت الموافقة على تنفيذه بعد وقت مضى في الانتقادات والمناقشة[١٥].

انتهى بناء السد عام ١٩٧٠ وافتُتح رسمياً في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٧١ في حفل حضره الرئيس المصري الراحل ـ الذي كان قد عيّن رئيساً جديداً لمصر وقتها ـ أنور السادات والسيد نيكولاي بودغورني من الاتحاد السوفياتي. ولم يقدّر للرئيس عبد الناصر أن يشهد هذا الافتتاح والإنجاز حيث توفاه الله في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠، وهو الذي كان رئيساً لمصر وقت اتخاذ قرار بناء السد (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

مقطع عرضي لبناء السد العالي

ثانياً: دول حوض النيل والسدود المقامة على مجراه: إثيوبيا وسد النهضة العظيم

شهد نهر النيل منذ زمن بعيد أنشطة متعددة من قبل الدول التي تشارك في مجرى النهر، والتي يطلق عليها دول حوض النيل، وبخاصة إقامة السدود وما يترتب عليها من

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

إحداث تغيير في مسارات النهر، وكذلك تغيير في معدلات التدفق إلى الدول المشتركة في المجرى نفسه. وكما بات معروفاً فإن نهر النيل يتشكل من ثلاثة روافد رئيسية هي النيل الأبيض والنيل الأزرق، وعطبرة.

ينبع نهر النيل من بحيرة فكتوريا في هضبة البحيرات الاستوائية، وعند مراجعة حالات الانسياب نجد أن انسياب ٨٥ في المئة من إجمالي حجم الجريان السنوي المتدفق في نهر النيل يأتي من الهضبة الإثيوبية عن طريق النيل الأزرق وعطبرة، وأن مساهمة كثير من الدول في مساحة حوض النهر تتدنى إلى أقل من ٣٠ في المئة مثل بوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطي وإريتريا وكينيا وتنزانيا.

ويلحظ انخفاض نسبة اعتماد أوغندا على المواد المائية من منشأ خارجي، إذ يبلغ نحو ٤٠ في المئة فقط في سنة ٢٠٠٧، في حين يأتي الجزء الأكبر من مياه مصر والسودان من ما يرد من نهر النيل (نحو ٩٧ في المئة لمصر و٧٧ في المئة للسودان في سنة ٢٠٠٧). وينحصر النزاع حول مياه نهر النيل في ثلاثة دول رئيسية هي إثيوبيا والسودان ومصر، أما بقية الدول في حوض النهر فتؤدي دوراً هامشياً في النزاع[١٦]، وبالتالي سنركز في المشاريع المائية على هذه الدول الثلاث (انظر الخريطة الرقم (٤ ـ ١)).

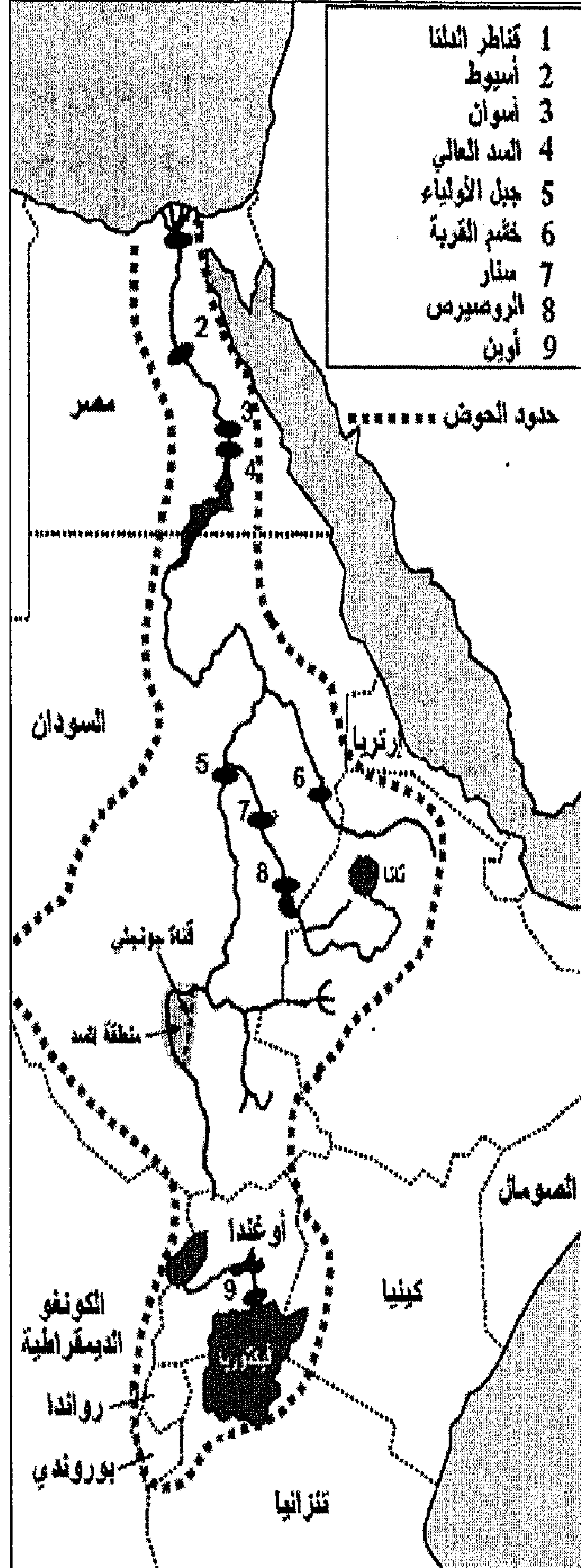
بناءً على ما تقدم، يرى الباحث أن الأمن المائي لمصر مرتبط بالنيل، وأمن مصر الشامل إنما هو جوهر الأمن القومي العربي، ولا يستطيع أحد أن يتصور المنطقة في مأمن، إذا كانت مصر غير آمنة.

وفي هذا المقصد فإن نهر النيل هو الهدف من القوى الطامعة الخارجية المحيطة بمصر، التي فرضت علاقات إلزامية مع مصر، وبخاصة في ما يتعلق بالأمن المائي الذي هو ركن أساسي من الأمن القومي الشامل. لذا سنتناول في الجزء التالي السدود المقامة لدى هذه الدول (مصر، السودان، إثيوبيا)، حيث أثارت هذه السدود خلافات، وكانت سبباً رئيسياً للصراعات بين كل من دولة المنبع (إثيوبيا) ومصر والسودان، ولا سيّما في ما يتعلق بسد النهضة.

(١٦) عبد الله الدروبي ويوسف مرعي، «واقع المياه الدولية المشتركة بين الدول العربية والدول المجاورة والإستراتيجية المطلوبة،» ورقة قُدِّمت إلى: ملتقى الأمن المائي العربي، الذي عُقِدَ في عمان، بين ٢٨ و٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١ ـ ٥.

الخريطة الرقم (٤ ـ ١)

دول حوض نهر النيل



المصدر: «Water Conflict and Cooperation/Nile River Basin,» Waterwiki (2010), <http://waterwiki.net/index.php/water_conflict_and_cooperation/nile_rivr_basin>.

إن محاولة الاستئثار بالمياه من قبل طرف على حساب طرف آخر هي من بين أسباب الأزمات المائية بين دول حوض النيل. ويمكن إدراك هذا الواقع من قبل الدول المشتركة في النيل من المنبع إلى المصب، وبخاصة في ظل وجود قوى خارجية تحاول إثارة الخلافات كي تصبح طرفاً مؤثراً في صوغ معادلة الاستفادة من المياه الإقليمية والدولية. وعند مناقشة مشروعات السدود الإثيوبية التي أقيمت والتي ستقام على مجرى النيل، سنحاول معرفة مدى الاختلاف والتعارض بين دول الحوض وفقاً لِما تقره القوانين الدولية والاتفاقيات التي وقّعت بشأن الوسائل والطرق التي يمكن اتباعها للاستفادة من النيل على أساس من العدالة والالتزام.

١ ـ تحديات السدود الإثيوبية

بالرجوع إلى التقارير التي تصدرها الجهات المختصة في القضايا المشتركة بين دول حوض النيل، فإن هناك تصوراً مبدئياً حول مخططات مواقع وسعات السدود الإثيوبية على النيل الأزرق، وهي تتضمن أربعة سدود كبرى، وهي «كارادوبي» و«بيكو أبو» و«منديا» و«بوردر» بسعة إجمالية نحو ١٥٠ مليار متر مكعب، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إيراد النيل الأزرق، وقدرة كهرومائية ٧١٠٠ ميغاواط، إضافة إلى التوسع زراعياً في نحو مليون فدان.

ويلاحظ أن إثيوبيا أطلقت في الآونة الأخيرة اسم سد «النهضة» على سد «بوردر» ولكن بأبعاد معلنة أكثر ضخامة بسعة تخزين لهذا السد وحده إلى أكثر من ٦٠ مليار متر مكعب وبارتفاع يصل إلى ١٥٠ متراً وقدرة توليد كهربائية تزيد على ٥٠٠٠ ميغاواط أي أكثر من ضعفي السد العالي، وهو ما يضاعف آثاره السلبية في كل من مصر والسودان.

واللافت للنظر أن دراسات وتصميمات هذا السد قد تمت بسرية تامة وفي غفلة من مبادرة حوض النيل، ومن دون علم مصر والسودان. ونشير إلى أن أهم الآثار السلبية للسدود الإثيوبية في مصر تتمثل بالسعة التخزينية لهذه السدود وباستهلاك المياه في الزراعات المروية، حيث إن السعة التخزينية للسدود ستخصم من مخزون المياه أمام السد العالي، وبالتالي ستعود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في سنوات الفيضان المنخفضة إلى الظهور، أما المياه التي سوف تستخدم للري ستكون خصماً مباشراً من حصتي مصر والسودان السنوية، كما أن السياسة التشغيلية للسدود قد تؤثر أيضاً في إيراد النهر ولكن بدرجة أقل.

تشير الدراسات المصرية الحديثة حول السدود الإثيوبية إلى أنه حتى في حال قيام إثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال أربعين عاماً كاملة، فإنها سوف تتسبب في حدوث عجز مائي لدولتي المصب أثناء سنوات الملء، وأن هذا العجز سوف يحدث مرة على الأقل كل أربع سنوات، ويصل العجز المائي إلى ٨ مليارات م^3 في السنة كحد أقصى (في حصة مصر وحدها)، ويحدث عجزاً مماثلاً في حصة السودان؛ وسوف تقل الكهرباء المولّدة من السد العالي وخزان أسوان بنحو ٢٠ في المئة سنوياً.

يذكر أن أول سد قامت إثيوبيا ببنائه على منظومة النيل هو سد فينشا، وهو سدٌ صغير تم بناؤه عام ١٩٧٣ على نهر فينشا، أحد روافد النيل الأزرق الذي يعرف في إثيوبيا بنهر أباي، ويُولد السد نحو ١٠٠ ميغاواط من الكهرباء، وقد قامت إثيوبيا ببناء سد تكزى على نهر تكزى (نهر عطبرة) وهو سدٌ ضخم يبلغ ارتفاعه نحو ١٨٨ متراً اكتمل العمل فيه عام ٢٠١٠ ويُولد المشروع نحو ٣٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

المشروع الثاني الكبير هو سد تانا بيليس، الذي يقوم بتحويل مياه من بحيرة تانا إلى نهر بيليس (أحد روافد النيل الأزرق)، وبناء محطة لتوليد الطاقة عند مكان التقاء نقطة التحويل بالنهر. بدأ العمل بالمشروع في عام ٢٠٠٤ واكتمل في عام ٢٠١٠، ويقوم بتوليد نحو ٤٦٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، إضافة إلى مشروعي تس أباي الأول والثاني اللذين يولدان طاقة كهربائية بنحو ٩٠ ميغاواط، من اندفاع المياه عبر الشلالات عند مخرج النيل من البحيرة، وهذا يعني أن السدود والمشاريع التي اكتمل بناؤها على منظومة النيل تقوم الآن بتوليد نحو ٩٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

إضافة إلى هذه المشاريع، أعلنت الحكومة الإثيوبية أنها تنوي البدء في بناء سد بني شنقول، أو ما يعرف الآن بسد الألفية العظيم، على نهر أباي (النيل الأزرق) نحو ٤٠ كلم من الحدود مع السودان، ويتوقع أن يقوم هذا السد بتوليد ٥٢٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية عند اكتماله بعد أربع إلى خمس سنوات من بدء التنفيذ، حسب بيان الحكومة الإثيوبية. وهذا سد ضخم بكل المقاييس، إذ تساوي الطاقة المتوقع إنتاجها ثلاث مرات الطاقة الـمُولدة حالياً في إثيوبيا، ونحو ثلاث مرات الطاقة المولدة من السد العالي. ويتوقع أن يحجز السد عند اكتماله نحو ٦٢ مليار متر مكعب من المياه، وتساوي هذه الكمية تقريباً ضِعفي كمية مياه بحيرة تانا وأقل بقليل من نصف مياه بحيرة ناصر. وأشارت إثيوبيا إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٤,٨ مليار دولار، وأن الحكومة الإثيوبية ستقوم بتمويل المشروع من مواردها ومن خلال إصدار سندات

للإثيوبيين، ولم تُوضح بيانات الحكومة الإثيوبية إن كانت جمهورية الصين الشعبية أو شركة ساليني الإيطالية للمقاولات سيكون لها دور في تنفيذ أو تمويل المشروع، كما حدث في بعض مشاريع السدود الكبيرة السابقة في إثيوبيا. ويُتوقع أن تقوم منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة بمعارضة هذا المشروع الضخم للأسباب نفسها التي عارضت بسببها مشروع غيلغيل غيبي للطاقة الثالث.

يتبين مما سبق، أن إثيوبيا قد شرعت في برنامج ضخم وطموح لتوليد طاقةٍ كهربائية هائلة الحجم، وإذا قدر لإثيوبيا أن تنجز هذا البرنامج أو حتى جزءاً منه، فإن هذه المشاريع عند اكتمالها ستجعل من إثيوبيا قوةً إقليمية في الطاقة الكهربائية. وتتوقع المؤسسة أنه بنهاية عام ٢٠١٥ سيكتمل بناء ثمانية مشاريع للطاقة الكهربائية وستولد هذه المشاريع مجتمعةً نحو ٥٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء. إذا أضفنا إلى هذا احتمال أن يكتمل سد الألفية العظيم بعد خمسة أعوام كما ذكرت الحكومة الإثيوبية فإن إنتاج إثيوبيا من الطاقة الكهربائية سوف يصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠١٧.

وإذا كانت هذه السدود تعكس بعضاً من المؤشرات على الوضع المائي في نهر النيل، فإن بدء إثيوبيا في إقامة سد النهضة على نهر النيل الأزرق يدق ناقوس الخطر، وما يتبع ذلك من توترات في العلاقات بين دول حوض النيل، وتحديداً بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، باعتبارها مسيطرة على منبع النهر. فما هو سد النهضة، وآثاره وتداعيات إنشائه على الأمن القومي المصري والسوداني ولا سيّما بعد دخول قوى معادية (الكيان الصهيوني) للوطن العربي طرفاً خطيراً ومحرضاً على إشعال الفتنة المائية، ليس في حوض النيل فحسب، بل في جميع البلدان العربية المحاذية لهذا الكيان.

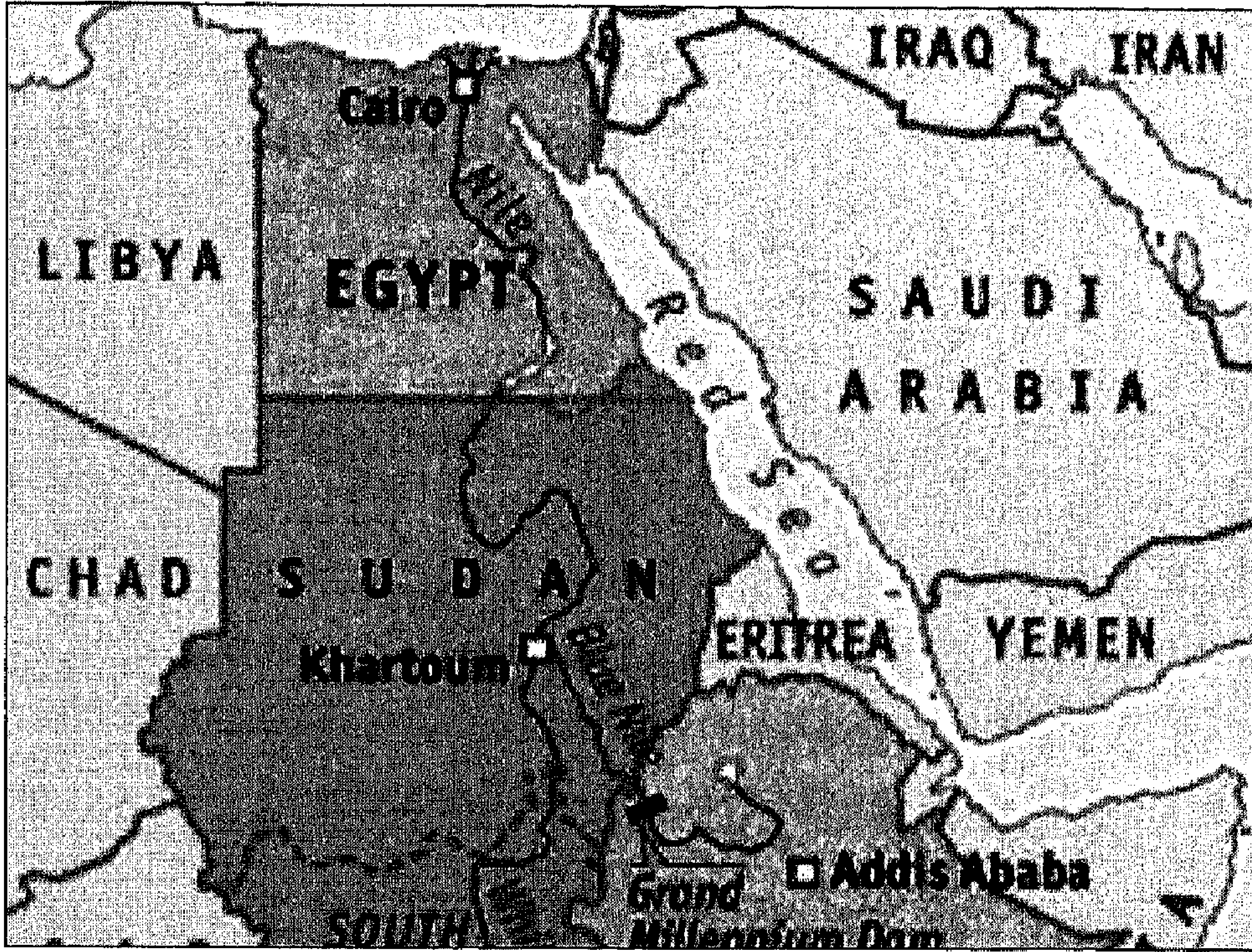
٢ ـ سد النهضة الإثيوبي

أ ـ موقع السد

يقع السد من الناحية الجغرافية في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز على بعد نحو ٢٠ ـ ٤٠ كلم من الحدود السودانية (خط عرض ١١ درجة ٦ شمالاً، طول ٣٥ درجة ٩ شرقاً)، على ارتفاع نحو ٥٠٠ ـ ٦٠٠ متر فوق سطح البحر، ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد إلى نحو ٨٠٠ ملم سنوياً (انظر الخريطة الرقم (٤ ـ ٢)).

الخريطة الرقم (٤ ـ ٢)

موقع مشروع سد النهضة الإثيوبي مشار إليه في يمين أسفل الصورة



يقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبري، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، إضافة إلى محاجر الرخام.

تؤدي الجيولوجيا دوراً رئيسياً في مجالات التنمية الإثيوبية، وندرج في ما يلي أهم العوامل الجيولوجية والجغرافية التي تقف حائلاً أمام كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة، وإثيوبيا بصفة خاصة، وهي:

١ ـ صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وهو ما يتبعها صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تخزينها.

٢ ـ انتشار الصخور البركانية البازلتية، وبخاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضاً ضعيفة هندسياً لتحمّل إقامة سدود عملاقة.

٣ ـ تأثير الصخور البازلتية أيضاً في نوعية المياه، وبخاصة في البحيرات، حيث تزيد ملوحتها، كما الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقاً أمام تكوين مياه جوفية.

٤ ـ التوزيع غير المتجانس للأمطار سواء الزماني أو المكاني.

٥ ـ زيادة معدلات التبخر التي يبلغ متوسط نسبتها ٨٠ في المئة من مياه الأمطار، كما الحال في معظم القارة الأفريقية.

٦ ـ زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، إضافة إلى زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان مقارنة بين سد الألفية وأكبر سدود العالم. من المقرر أن يُبنى السد في منطقة بني شنقول على بعد ما بين ٢٠ و٤٠ كم شرق الحدود السودانية. حسب تصريحات مسؤولين في إدارة مشروع إنشاء السد، فقد تم اختيار هذا المكان لإقامة السد لاعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، وأن هذا المكان (على النيل الأزرق) هو الأكثر توافراً وتدفقاً للمياه، وأن الدراسات أثبتت أيضاً أن هذا المكان الذي يتسم بمجموعة تلال ذات طبيعة صخرية سيكون الأقل تكلفة لبناء هذا السد.

ويجري بناء جسر مؤقت يربط بين ضفتي النيل في موقع السد لتسهيل عمليات بناء وحدات السد، كما أن هناك طرقاً يجري إنشاؤها لتسهيل التنقلات بين وحدات ومكوّنات السد، وأن بعضها تم الانتهاء منه بالفعل، وأن هناك كذلك جسراً تم الانتهاء من إنشائه أمام السد باتجاه المصب، يربط بين منطقة جوبا الإثيوبية ومدينة أسوسا عاصمة ولاية بني شنقول، ويجري إنشاء ممر مائي أو قناة مؤقتة لتحويل مياه النهر إلى دولتي المصبّ خلال عملية إنشاء مشروع السد على مسار النهر.

ب ـ تاريخ المشروع

أعلنت إثيوبيا عن عزمها إنشاء سد النهضة في شباط/ فبراير ٢٠١١ على النيل الأزرق، والذي يعرف أيضاً بسد حداسه، على بعد ٢٠ ـ ٤٠ كلم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بنحو ١٦,٥ مليار م^3، وإسناده إلى شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلق عليه مشروع إكس، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير، ووضع حجر الأساس في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في الشهر

نفسه ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير(١٧)، وهذا السد هو أحد السدود الأربعة التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤(١٨).

وقد وافقت الحكومة الأمريكية على الطلب الإثيوبي في إمكانية التعاون للقيام بدراسة شاملة لحوض النيل الأزرق، وبخاصة بعد عزم مصر على إنشاء السد العالي في ذلك الوقت، وجرى التوقيع على اتفاق رسمي بين الحكومتين في آب/ أغسطس ١٩٥٧، ثم كلف مكتب الاستصلاح التابع لوزارة الداخلية الأمريكية للمشاركة في المشروع المشترك بعنوان «البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لدراسة حوض النيل الأزرق»، واستمرت تلك الدراسة المكثفة للمشروع لمدة خمس سنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، وكان ذلك إبان بناء السد العالي في مصر (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)(١٩).

وانتهت تلك الدراسة بتقديم تقرير شامل عن الهيدرولوجيا ونوعية المياه، وشكل سطح الأرض، والجيولوجيا والموارد المعدنية، والمياه الجوفية، واستخدام الأرض، وأخيراً الحالة الاجتماعية والاقتصادية لنحو ٢٥ حوضاً فرعياً، وأعلنت الدراسة من خلال ٧ مجلدات مكونة من تقرير رئيسي بعنوان **الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق**(٢٠).

وقام المكتب الأمريكي بتحديد ٢٦ موقعاً لإنشاء السدود أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي: كارادوبي، ما بيل، مانديا، وسد الحدود (النهضة) بإجمالي قدرة تخزين ٨١ مليار م٣. وهو ما يعادل جملة الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف المرة تقريباً. وزادت بعض الدراسات الحديثة السعة التخزينية لسد مانديا من ١٥,٩ مليار م٣ إلى ٤٩,٢ مليار م٣، وسد النهضة من(١١,١) مليار م٣ إلى ١٣,٣ مليار م٣، وألغت سد مابيل واقترحت سد باكو أبو بدلاً منه(٢١).

---

(١٧) «Meles Launches Millennium Dam Construction on Nile River,» New Business Ethiopia (2 April 2011), <http://egyptianlobby.com/.../Meles-Launches-Millennium-Dam-Construction-on- Nile-River.docx>.

(١٨) عباس محمد شراقي، «سد النهضة (الألفية) الأثيوبي الكبير وتأثيره على مصر،» ورقة قُدِّمَت إلى: أعمال مؤتمر «ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل» الذي عُقِدَ بالقاهرة يومي ٣٠ ـ ٣١ أيار/ مايو ٢٠١١، ص ٤.

(١٩) الموقع الإلكتروني لسد الألفية العظيم (سد النهضة الأثيوبي الكبير)، Grand Millennium Dam, <http:// www.grandmillenniumdam.net>.

(٢٠) Robert O. Collins, *The Waters of the Nile: Hydropolitics and the Jonglei Canal, 1900-1988*, Oxford Studies in African Affairs (New York: Oxford University Press, 1990).

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٠٩٣.

يُذكر أن الدراسات الإثيوبية الحديثة لسد النهضة غير معلنة، وهناك تصريحات إثيوبية بعدم إعلانها إلا بعد توقيع مصر على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، لكن المعلومات العلمية المتاحة من خلال الدراسة الأمريكية التي أجريت عام ١٩٦٤، وما تلاها أوضحت أن ارتفاع السد نحو ٨٤,٥ متراً، وسعة التخزين ١١,١ مليار م^{3} عند مستوى ٥٧٥ متراً للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السد ليصل إلى ٩٠ متراً، بسعة ١٣,٣ مليار م^{3}، عند مستوى ٥٨٠ م للبحيرة. وفي سيناريوهات أخرى قد تصل سعة التخزين إلى ١٦,٥ مليار م^{3}، عند مستوى ٥٩٠ متراً للبحيرة، أو ٢٤,٣ مليار م^{3}، عند مستوى ٦٠٠ متر للبحيرة.

وتقدر تكلفة تمويل سد النهضة نحو ٤,٨ مليار دولار أمريكي، يُتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلى نحو ٨ مليارات دولار، للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع، كما هو معتاد في جميع المشروعات الإثيوبية السابقة، وقد أسند هذا السد بالأمر المباشر إلى شركة ساليني الإيطالية. ويرفض البنك الدولي في السنوات الأخيرة تمويل مشروعات السدود المالية بصفة عامة، نظراً إلى عدم ملاءمة اقتصاداتها في الوقت الحالي، إضافة إلى المشكلات السياسية التي تنبثق من جراء هذه المشروعات. كما أنه اتهم الخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة بأنها غير واقعية، واتجهت اهتماماته في قطاع الطاقة إلى التوسيع في نطاق شبكات التوزيع، وإصلاح القطاعات الجارية.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الآراء، فقد ذكرت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم توليد المشروع بالكامل، بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة بعدم المشاركة، وبعد أن شحنت الشعب الإثيوبي بأنه مشروع الألفية العظيم والذي يعد أكبر مشروع مائي يمكن شيده في إثيوبيا.

وقد عجزت الحكومة الإثيوبية منذ نهاية عام ٢٠٠٦ عن تكملة سد جيبي ٣ على نهر أومو المتجه نحو بحيرة توركانا في كينيا، بسبب عدم توافر المبلغ المطلوب والذي يصل إلى نحو ٢ مليار دولار أمريكي. والآن تضع الحكومة الإثيوبية نفسها في مأزق أكبر بإنشاء سد النهضة ليصبح المطلوب توفيره نحو ٧ مليارات دولار أمريكي للسدّين.

وعلى الرغم من التحذيرات التي تصدر عن الهيئات الدولية، فإن المسؤولين الإثيوبيين يعلنون أن الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الطاقة الكهربية، وسوف

تعود المياه إلى مسارها إلى دولتي المصبّ (السودان ومصر) بعد توليد الكهرباء وأنه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري.

ثالثاً: الآثار المترتبة على إقامة سد النهضة

لا شك في أن إقامة السدود من دون اتفاق بين دول حوض النهر تُحْدث آثاراً سلبية في العلاقات القائمة بين بعضها بعضاً، إذ إن تنفيذ المشروعات والسدود المقترحة سيرتب فقدان مصر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، مع انخفاض في كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي، إضافة إلى توقف العديد من محطات مياه الشرب التي على النيل والعديد من الصناعات. وكذلك تأثر محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل، وتدهور نوعية المياه في التُّرع والمصارف، مع تداخل مياه البحر في المنطقة الشمالية، وتدهور نوعية المياه في البحيرات الشمالية.

١ ـ الآثار الاقتصادية في مصر

في ما يتعلق بأهم الآثار الاقتصادية التي ستواجهها مصر، تثير خطط إثيوبيا لبناء سد على نهر النيل مخاوف على مستقبل موارد المياه في مصر، وقلقاً شديداً من تحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبناء سد النهضة الذي تبلغ تكلفته ٤,٨ مليار دولار.

تمثلت المخاوف المصرية بخصوص سد النهضة بعدة اتجاهات؛ من أهمها:

أ ـ تشغيل السد بشكل منفرد لا يراعي مصالح دول المصب، وسيمكّن إثيوبيا من التحكم الكامل في إيراد النيل الأزرق وما ينتج من ذلك من تأثيرات سلبية في الحصة المائية المصرية.

ب ـ نقص الكهرباء المولَّدة من السد العالي، والذي يمكن أن يصل إلى حد توقف محطة توليد السد العالي تماماً لعدد من السنوات، وإلى تزايد فترات الجفاف بصورة كبيرة.

ج ـ إن نقص المياه المتاحة لقطاعات الري والزراعة والشرب في مصر أثناء فترة الملء، وبخاصة أثناء فترات الفيضان، سيحدث تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة ربما تؤدي إلى عدم القدرة على زراعة ملايين الأفدنة، وفقدان الدخل لملايين المصريين

المعتمدين على الزراعة في دخلهم السنوي، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية نتيجة خسارة شبكة الطاقة في مصر جزءاً كبيراً من الطاقة المولَّدة من السد العالي.

د ـ غمر الغابات والأشجار عند ملء بحيرة سد النهضة سيقلل نسبة الأوكسجين المذاب، والذي يؤثر في نوعية المياه المنطلقة خلف السد، ومن ثم فإن ذلك سوف يؤثر بشكل مباشر في نهر النيل في السودان وليس في مصر فقط.

هـ ـ توقف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي، وانتهاء مشروعات كان من شأنها رفد القطاع الزراعي المصري بالحيوية، كما أن سد النهضة «سيؤثر في الثروة السمكية النهرية والبحرية، التي تعتمد مصر فيها على ٦٠ في المئة من إنتاجها، وعلى المزارع السمكية، نتيجة التأثر بنقص المياه حيث ستنخفض حصة مصر بنحو ١٠ ـ ١٢ مليار م٣ سنوياً من حصتها البالغة ٥٥ مليار م٣، أو ارتفاع ملوحتها أو نسب التلوث، إضافة إلى ٤٠ في المئة من الصيد في النيل والبحار، التي ستتأثر بارتفاع ملوحة البحيرات التي تصب فيها مياه الصرف الزراعي، وتستخدم كاملة في الري.

و ـ إن المساحات الزراعية المتاحة لمصر حالياً لا تتناسب مع تزايد عدد سكانها الذي يناهز ٩٢ مليون نسمة، وهو قابل للزيادة خلال السنوات القادمة في ظل معدل زيادة سكانية تقدر بنحو ١,٩ في المئة سنوياً. وبات معروفاً أن ثبات المساحة الزراعية ووجود زيادة سكانية سيؤثر بشكل كبير في حجم الحاجة إلى المنتجات الزراعية والغذائية. وستستورد مصر نحو ٦٠ في المئة من غذائها في ظل حصتها الحالية من المياه بدون نقصها، فكيف ستكون الحال لو نقصت حصة المياه وتوقف التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية؟ ما من شك في أن ذلك سيزيد العجز في الميزان التجاري المصري الذي يعاني بدوره عجزاً تاريخياً. إن فقدان مصر مساحات من أراضيها الزراعية الحالية، أو توقف مشروعاتها لاستصلاح أراضيها الصحراوية، يعني ـ ببساطة ـ فقدان عدد كبير من فرص العمل لمواطنيها كان يتيحها لهم قطاع الزراعة الذي يستوعب نحو ٦,٥ ملايين عامل. علماً بأن معدل البطالة كان في حدود ١٠ في المئة خلال تحقيق نسب نمو مرتفعة بلغ ٧ في المئة، فكيف يكون الوضع إذا تراجعت مساحة الأراضي الزراعية؟

ز ـ إن انهيار السد سيؤدي إلى نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر، تشمل انهيار سدود وغرق العديد من المدن الكبرى والقرى وتعرض ملايين الأرواح إلى مخاطر الموت والتشريد(٢٢).

---

(٢٢) «مجموعة حوض نهر النيل ـ قسم الري والهيدروليكي ـ كلية الهندسة ـ جامعة القاهرة،» الشعب (القاهرة)، ١٩/٦/٢٠١٣.

وإلى جانب الآثار الاقتصادية التي ستعانيها مصر من بناء سد النهضة، تبرز آثار أكثر خطورة هي الآثار السياسية. وفي هذا المقام، يرى الباحث ضرورة استعراض تطور العلاقات السياسية بين مصر وإثيوبيا قبل وبعد مشروع سد النهضة في إطار مبسط تمهيداً للكشف عن آثار بناء السد في طبيعة تلك العلاقات بين البلدين، وخصوصاً في ظل ما تشهده مصر من مرحلة تحولية جديدة بعد ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ على نظام الإخوان المسلمين الذي وصل إلى سدة الحكم بعد نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك.

٢ ـ الآثار السياسية

تميزت العلاقة بين البلدين بخلفية تاريخية دينية مشتركة، تؤكد عمق الروابط التي جمعت بين البلدين، حيث العلاقات الدينية قوية بين الكنيسة الأرثوذكسية المصرية وكنيسة إثيوبيا، فمنذ اعتنقت إثيوبيا المسيحية والكنيسة المصرية تصدر التوجيهات الدينية والروحية والسياسية. كما أن أساقفة إثيوبيا كان يتم ترسيمهم من كنيسة الإسكندرية، باستثناء فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، حينما تم فصل الكنيستين[٢٣].

ومنذ تولى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وحتى الوقت الحاضر، تحركت العلاقات المصرية الإثيوبية في مسارات متعددة ما بين الفتور والتعاون بين البلدين على مختلف الأصعدة. وقد طالبت حركة تحرير إريتريا الاستقلال عن إثيوبيا، فقرر عبد الناصر التريّث، ولم يقدّم أي نوع من المساعدات العسكرية للثوار، بل كان موقف مصر في تلك الفترة هو احترام وتأييد قرار الأمم المتحدة الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ والخاص بضم إريتريا إلى إثيوبيا في اتحاد فدرالي. ولأن عبد الناصر كان يعي جيداً أهمية القارة السمراء، التي كانت تستحوذ على أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية آنذاك، فكانت العلاقات المصرية ـ الإثيوبية في أوج قمتها في عهد عبد الناصر والإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، حيث كان يدرك عبد الناصر أهمية منابع مياه النيل لمصر[٢٤].

(٢٣) محمود خيري عيسى، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٧١.

(٢٤) قام إمبراطور إثيوبيا السابق هيلاسيلاسي بثلاث زيارات لمصر في عهد عبد الناصر، ارتبطت اثنتان منها بدرجة ما بقضايا العلاقة بين الكنيستين المصرية والحبشية وكانتا في ٢٩/٦/١٩٥٩ وفي ٦/١١/١٩٦٣، أما الثالثة فكانت لحضور مؤتمر القمة الأفريقي عام ١٩٦٤. كما زار هيلاسيلاسي مرّة واحدة في عهد السادات في ١٥/١/١٩٧٢. وبعد قيام الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤ لم يقم قادتها بأي زيارة لمصر باستثناء عام ١٩٧٧ لحضور =

وبعد إطاحة هيلاسيلاسي، بدأت تتراجع قوة العلاقات المصرية ـ الإثيوبية، إلى أن وصلت إلى مرحلة العلاقات الرسمية الشكلية، وكان من نتيجة ذلك أن استقلت الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية[٢٥].

من جانب آخر، وافقت إثيوبيا ضمنياً على اتفاقية المياه الموقعة بين مصر والسودان في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٩، حيث ربط البعض بين موافقة مصر على اتفاقية استقلال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية وبين موافقة إثيوبيا على اتفاقية المياه بين مصر والسودان، رغم عدم وجود دليل أو مستند رسمي يدعم ذلك.

وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر والإمبراطور الإثيوبي، بدأت العلاقات تمر في مرحلة من عدم الاستقرار، وظهر التوتر في العلاقات المصرية ـ الإثيوبية بسبب إريتريا بعد دعم الخرطوم حركة تحرير إريتريا، ومساندة إثيوبيا حركة جنوب السودان (أنيانا)، وإعلان الرئيس الراحل محمد أنور السادات وقوفه إلى جانب السودان، وتوقيعه معاهدة الدفاع المشترك مع الخرطوم عام ١٩٧٦، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا. وازداد الأمر سوءاً عندما رفض السادات الحوار مع الوفد الإثيوبي الذي زار مصر في شباط/ فبراير ١٩٧٦، مؤكداً ضرورة استقلال الشعب الإريتري. وبدأ ملف المياه يدخل دائرة التوترات بين مصر وإثيوبيا بعد إعلان مشروع السادات في ١٩٧٩، القاضي بتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، مع إمكانية إمداد الكيان الصهيوني، أو بتصريح آخر إلى مدينة القدس لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط البراق من خلال ترعة السلام بمياه النيل. حينها أعلنت إثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالحها، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الوقت، تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، كما سعت أديس أبابا لدى الاتحاد السوفياتي للتدخل، فقام السادات بطرد خبراء موسكو واتجه إلى واشنطن كي تبني سداً على فرع النيل القادم من بحيرة «تانا».

وتصاعدت الأمور مع تهديد الرئيس الإثيوبي منغيستو هيلا مريام بإمكان تحويل مجرى نهر النيل، فرد الرئيس السادات بخطاب حاد اللهجة إلى إثيوبيا، معلناً أن مياه

= مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي الأول. انظر: مصطفى علوي، «أبعاد السياسة المصرية في أفريقيا: الأدوات والمضامين الدبلوماسية،» **السياسة الدولية** (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ٧٦.

(٢٥) بطرس بطرس ـ غالي، «استراتيجية الدبلوماسية المصرية في القارة الأفريقية: الافتتاحية،» **السياسة الدولية**، العدد ٧٦ (١٩٨٤)، ص ٦.

النيل خط أحمر مرتبط بالأمن القومي المصري، وأن المساس به يدفع مصر إلى التفكير في استخدام القوة المسلحة لضمان حقوقها في مياه النيل[٢٦].

وعندما تقلد الرئيس المصري المعزول حسني مبارك زمام الحكم، شهدت العلاقات المصرية ـ الإثيوبية بداية مرحلة جديدة، وخفت حدة الخطاب السياسي بين البلدين، وبدأت تحل محلها انفراجات في العلاقات في صيغة التعاون والتفاهم في مختلف المجالات، وقامت الدبلوماسية المصرية عام ١٩٨٤ بجهود مكثفة واتصالات مستمرة مع السودان وإثيوبيا من أجل إنهاء الخلافات المتعلقة بالمشكلة الإريترية، في حين اتبعت مصر سياسة أقرب إلى الحياد (حتى عام ١٩٩٥) في ما يتعلق بالخلافات بين إثيوبيا والصومال، بسبب الصراع حول إقليم أوغادين.

وجاءت محاولة اغتيال مبارك الفاشلة على يد إسلاميين هاربين من مصر، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٥ سبباً في تحوّل العلاقة بين البلدين، فتوقفت أعمال المجلس المصري ـ الإثيوبي ١٧ عاماً كاملة. وتدهورت العلاقات بين مصر وإثيوبيا مؤخراً، وهو ما تجلى في الخلاف بين دول المنبع ودول المصب لحوض نهر النيل، إذ قادت إثيوبيا وشجعت توجُّه دول المنبع إلى التوقيع منفردة على اتفاق لإعادة تقسيم مياه النيل، رغم اعتراض مصر والسودان، في اتفاق سمي «اتفاق عنتيبي» في ٤ أيار/ مايو ٢٠١٠. واتهم رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي في عام ٢٠١٠ مصر باحتمال لجوئها إلى العمل العسكري ضد بلاده بسبب الخلاف على مياه النيل، وقال إن مصر لا يمكنها أن تكسب حرباً مع إثيوبيا على مياه نهر النيل، وإنها تدعم جماعات متمردة في محاولة لزعزعة استقرار البلاد، فأثار هذا الأمر دهشة القاهرة التي اعتبرت تلك الاتهامات عارية من الصحة.

وعلى الرغم من التوترات بين البلدين، إلا أن العلاقات بينهما ظلت قائمة على المستوى الوزاري والتبادل في مختلف المجالات حيث توجت بزيارة رئيس الوزراء إلى إثيوبيا في العام ٢٠٠٩ لدعم العلاقات ورافقه ٥ وزراء (الكهرباء والطاقة، التعاون الدولي، التجارة والصناعة، الصحة، الزراعة واستصلاح الأراضي)، وزيارة وزير الخارجية ووزيرة التعاون الدولي إلى إثيوبيا في العام ٢٠١٠ حيث التقيا خلالها برئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبيين للتشاور في دعم العلاقات الثنائية وبحث القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

---

(٢٦) عيسى، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

أما بالنسبة إلى الاستثمارات المصرية في إثيوبيا، فبلغت ٧٢ مشروعاً استثمارياً برأسمال مصري بالكامل وبشراكة مع الإثيوبيين، أو معهم ومع ودولة أجنبية ثالثة. وتنوعت مجالات الاستثمارات في إثيوبيا للمصريين في المجالات الزراعية والحيوانية والصناعية والسياحية والعقارية.

وبالنسبة إلى المنح والمساعدات، ففي عام ٢٠١٠ سلمت مصر معونة غذائية لمواجهة المجاعة مكونة من ٧ حاويات، وكانت قدمت في عام ٢٠٠٩ معونة أخرى من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بقيمة ٥٢ ألف دولار أمريكي، وقبلها في عام ٢٠٠٨ معونة غذائية من طريق وزارة الدفاع. كما تقدم مصر سنوياً ١٠ منح أزهرية و٥ منح جامعية للطلبة الإثيوبيين(٢٧).

وبعد عزل الرئيس حسني مبارك في شهر شباط/ فبراير عام ٢٠١١، بدأت الانتخابات الرئاسية في مصر حيث فاز الرئيس المعزول محمد مرسي واستمر حكم الإخوان سنة واحدة حيث تولى مرسي منصب رئيس الجمهورية في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢، بعد أن تمكن الإخوان المسلمون من السيطرة على مجلس الشعب ومجلس الشورى وإدارة الدولة وفقاً لمعتقدات دينية.

وفي عهد مرسي احتفلت مصر وإثيوبيا بمرور ١٠٠ عام على العلاقات بين البلدين. واجتمع مرسي برئيس وزراء إثيوبيا عدة مرات، وإن كانت على هامش القمة الأفريقية. وكانت الزيارة الأولى لمرسي إلى إثيوبيا في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٢ لحضور افتتاح أعمال القمة الأفريقية الـ ١٩ بأديس أبابا تحت شعار «تعزيز التجارة البينية»، وهي الزيارة الثانية للخارج، وفيها أكدت مصر التزامها التواصل مع أشقائها الأفارقة تجارةً واستثماراً وتعاوناً في جميع المجالات. أما الزيارة الثانية فكانت في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٣، والتقى بمقر الاتحاد الأفريقي على هامش أعمال القمة الأفريقية الاستثنائية بالعاصمة الإثيوبية برئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريام، حيث استُعرضت سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، في جميع المجالات، وبخاصة ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري. وأكد رئيس الوزراء الإثيوبي حرص بلاده على تحقيق المنفعة لمصر والسودان، قبل إثيوبيا، وأن سد النهضة مشروع إقليمي لمصلحة الجميع بما في ذلك دولتا المصبّ، مشدداً على أن المشروع لن يضرّ بمصالح الدولتين. لكن إعلان الحكومة الإثيوبية المفاجئ أنها ستبدأ العمل في تحويل مجرى

(٢٧) اليوم السابع، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٣.

النيل الأزرق (أحد روافد نهر النيل) خلق فضاءات جديدة للخلافات وعودة التوتر بين مصر وإثيوبيا.

لذا يمكن القول، إن عودة العلاقات المصرية ـ الإثيوبية ليست ترفاً أو رفاهية أمام مصر ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، لكنها بمنزلة تصحيح لوضع جِد خاطئ من الناحية السياسية والجيوستراتيجية، ولا سيّما في ظل اضطلاع إسرائيل بعدم حصر معركتها الاستراتيجية، المغلفة بالسلام البارد مع مصر، في الجبهة الحدودية الضيقة بينهما، لكنها لتمتد بها باتجاه دول حوض النيل، عمق مصر الاستراتيجي الأفريقي، من خلال تعظيم شراكتها الاستراتيجية الوثيقة مع إثيوبيا ودول المنبع، لشد أطراف الدولة المصرية وتوتير علاقاتها مع محيطها الأفريقي من جهة، والسعي لحرمان مصر أي نفوذ قائم أو محتمل داخل القارة الأفريقية من جهة أخرى. ولم يقتصر الأمر على الجانب السياسي في التعامل مع الملف المائي، بل كانت هناك تبعات وآثار اقتصادية على مصر والسودان. وسوف نناقش تبعات السد على السودان لاحقاً، لكن السؤال ما هي الآثار والتبعات القانونية لبناء سد النهضة على نهر النيل الأزرق.

٣ ـ التبعات والآثار القانونية

أحدث بناء سد النهضة آثاراً سنحاول معرفة تبعاتها على الجانب القانوني وانعكاساتها السلبية، إذا لم يتم الاتفاق والتشاور في ما يتعلق بالاستخدامات المائية بشكل مفاجئ وفرض الأمر الواقع.

لقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات بشأن الانتفاع بمياه حوض نهر النيل من قبل جميع الأطراف المشاركة في الحوض بدءاً من المنبع إلى المصب، وقد تم صوغها وفقاً للمعايير القانونية الدولية. وهذا لا يعني الجمود في النصوص القانونية، إذ إن هناك ثمة تطورات دولية سياسية واقتصادية وأمنية تحدث بشكل متواصل، وهو ما يستوجب إعادة النظر في القوانين بين فترة وأخرى. وهكذا، فإن الاتفاقيات الدولية التي حكمت العلاقات بين دول حوض النيل والتي مضى على بعضها ما يزيد على مئة عام، قد تم إبرامها من قبل الدول التي كانت مستعمرة لدول الحوض، نيابة عن الدول صاحبة الشأن مباشرة، وهذا أصبح من غير المقبول استمراره أبد الدهر.

في بداية القرن الحادي والعشرين، توالت الاتصالات بين مختلف دول حوض النيل. ففي عام ٢٠١٠ تم الاتفاق على توقيع اتفاقية الإطار من قبل ست دول اعتباراً من ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٠ وهي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وروواندا وبوروندي.

وفي الاجتماع الوزاري لوزراء مياه دول حوض النيل الذي عقد في أديس أبابا خلال ٢٦ ـ ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ تمت الموافقة على اقتراح السودان الذي أيدته مصر بعقد اجتماع فوق العادة لمناقشة التداعيات القانونية المؤسسية التي ترتبت على توقيع الاتفاق.

وتم الاتفاق في محضر اجتماع رئيس الوزراء الإثيوبي مع نظيره المصري في ١٢ ـ ١٣ أيار/ مايو ٢٠١١، على تكوين لجنة ثلاثية من إثيوبيا والسودان ومصر لدراسة الموضوع. وما زالت تلك اللجنة تمارس أعمالها، ولكن من دون إطار مؤسسي وقانوني بالنسبة إلى السودان ومصر. أما بالنسبة إلى إثيوبيا فإن الإطار القانوني والمؤسسي لعمل تلك اللجنة هو رفض إثيوبيا للاتفاقيات السابقة، وتوقيعها الذي لا يعترف بالاتفاقيات السابقة، وتحفظاتها الأربعة عن اتفاقية الأمم المتحدة، وعدم اعترافها بحق الإنسان في الماء الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٠. وهكذا جاءت فكرة اللجنة الثلاثية من إثيوبيا لتكون صورية توفي بمطلوبات الإخطار المسبق، علماً بأنه عندما احتلت إيطاليا إثيوبيا عام ١٩٣٨ فهي اعترفت بالاتفاقيات المائية السابقة التي أبرمتها إثيوبيا[٢٨].

• سد النهضة من منظور قانون الأنهار الدولية

يقوم قانون الأنهار الدولية على عدة مبادئ وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تنظيم استخدام المجاري الدولية لغير أغراض الملاحة لعام ١٩٩٧، وما يخص موضوع سد النهضة منها هو مبدأ حسن الجوار ومبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفان والعادلان الواردان في المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية. وطبقاً لهذا المبدأ، يكون لكل دولة مطلة على نهر النيل حق استخدامه استخداماً منصفاً ومعقولاً، مع عدم الإضرار بباقي الدول المطلة على النهر. ويطلق عليه أيضاً «الانتفاع البريء» أو النظيف. ويعتبر إنشاء سد النهضة في إثيوبيا مخالفاً لهذا المبدأ، لإضراره بحصة كل من مصر والسودان من مياه النيل، ويخالف كذلك مبدأ الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم للدول الأخرى المطلة على النهر الوارد في المادة السابعة من الاتفاقية. وهذا السد سوف يضر بكل من مصر والسودان، كما يخالف مبدأ الالتزام بالتعاون بين دول المجرى المائي الدولي الوارد في المادة الثامنة من الاتفاقية سالفة الذكر، حيث

(٢٨) أحمد المفتي، **الاتفاقيات الدولية والمفاوضات حول مياه النيل خلال، ١٨٩١ ـ ٢٠١٣** (الخرطوم: مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠١٣).

انفردت إثيوبيا بتقرير إنشاء هذا السد من دون التشاور والتباحث بين بقية الدول المطلة على النهر.

وقد ألزم قانون الأنهار الدولية الدولةَ المطلةَ على نهر دولي، التي تريد اتخاذ أي إجراء يتعلق بالنهر، بالإخطار المسبق لبقية الدول المطلة على النهر، تبين فيه بوضوح تام ماهية الإجراء الذي تنوي اتخاذه. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار كل البيانات والمعلومات عمّا تنوي عمله، مع ضرورة التشاور والتفاوض مع بقية الدول المطلة، وبيان مدى تأثير هذا الإجراء في مياه النهر الدولي. وفي حالة التأكد من عدم إضرار هذا الإجراء بإحدى الدول المطلة، يكون على الدول المطلة الموافقة على اتخاذ هذا الإجراء، وفي حال تبيُّن وقوع ضرر من هذا الإجراء يجب على الدولة الامتناع عن اتخاذ أي خطوات للقيام بهذا الإجراء.

أما اتفاقية عنتيبي الصادرة في أيار/ مايو ٢٠١٠، فلم توقعها مصر والسودان والكونغو الديمقراطية، في حين وقعتها دول أخرى مطلة على نهر النيل، وتحفظت مصر عن ثلاثة بنود طلبت إضافتها إلى الاتفاقية. يتمثل **الأول** بالاعتراف بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل وعدم المساس بحصتها البالغة ٥٥ مليار متر مكعب، **والثاني** ضرورة العمل بنظام الإخطار المسبق من كل الدول العشر المطلة على نهر النيل حول تفكيرها في اتخاذ أي إجراء بشأن نهر النيل، وهذا ما يتطلبه قانون الأنهار الدولية ومن حق الدولة المطلة ذلك، ويجب أن يتضمن هذا الإخطار المسبق جميع المعلومات عن الإجراء المزمع اتخاذه. وفي **الثالث** طالبت مصر بالتصويت الموزون أو النسبي في ما يتخذ من قرارات بشأن نهر النيل، وهذا النظام معمول به في المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي. ويعتمد حق مصر في ذلك على نسبة اعتمادها على النهر أكثر من أي دولة فضلاً عن وزنها وثقلها السياسي، إذ يفوق عدد سكانها أكثر من نصف الدول المطلة على نهر النيل، لذلك يجب أن يكون لصوتها وزنٌ وثقل، ولا يتساوى مع دول أخرى صغيرة حجماً ووزناً.

خلاصة لما تقدم، فإن هذه الآثار المتعارضة مع مصالح الدول العربية (السودان ومصر)، لا بد من مواجهتها ووضعها على قائمة البحث والدراسات، وفي الوقت نفسه توفير القوة اللازمة لمواجهة مخاطر التحكم الشديد في مياه حوض النيل، ولا سيّما أن التطورات السياسية والأمنية في الوطن العربي تتطلب التفكير المنظم والتعاون الصادق بين الدول التي سيلحقها الضرر من جراء الاعتداء المتعمد على الأمن المائي الذي لا ينفصل عن الأمن القومي. وهذا ما سأحاول تناوله في الفصل السادس من هذا

الكتاب. وفي الجزء المتبقي من هذا الفصل سنلقي الضوء على بعض مشاريع السودان المائية على نهر النيل.

رابعاً: سدود السودان المائية على نهر النيل

منذ أن تم التوصل إلى «اتفاق مياه النيل» عام ١٩٥٩ بين الرئيس عبد الناصر والرئيس السوداني إبراهيم عبود، بدأت مرحلة جديدة في السودان تمثلت بإقامة مشروعات السدود التي تعتمد على المياه في مجال استصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية، ومن هذه السدود:

١ ـ سد الروصيرص

يقع بالقرب من مدينة تحمل الاسم ذاته، تبعد عن العاصمة الخرطوم ٥٥٠ كلم، وكانت بريطانيا قد بدأت في إنشائه عام ١٩٥٢، ولكن ظروف الاستقلال السوداني أوقفت العمل، ثم أعيد العمل في السد عام ١٩٦٦.

وفي عام ٢٠٠٨ وقعت الحكومة السودانية اتفاقاً مع شركة سينو هايدرو الصينية من أجل تعلية السد وإتمام المرحلة الثانية، وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ أعيد افتتاح السد بتحديثاته الجديدة، والتي ساهم في تمويلها كل من الصين والكويت والإمارات والسعودية، ويعتبر السد من أهم مشروعات السودان للحفاظ على نصيبه من مياه نهر النيل.

٢ ـ سد مروى

يقع على مجرى نهر النيل في الولاية الشمالية بالسودان عند جزيرة مروي، على بعد ٣٥٠ كلم من الخرطوم و٦٠٠ كلم من ميناء بورتسودان، وقد افتتح للعمل رسمياً في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وأتى تمويله من الصين وقطر وعمان والإمارات والسعودية والكويت.

٣ ـ سدّا أعالي عطبرة وستيت

يقوم أحدهما على أعالي نهر عطبرة والآخر على نهر سيتيت المعروف باسم نهر تكازي، وملحق بكل سد خزان مياه إلى جانب محطة لتوليد الكهرباء، وقد بدأ التخزين التجريبي للسدّين في عام ٢٠١٣، ويتوقع اكتمال العمليات فيهما بنهاية عام ٢٠١٤، بتمويل من الصين والجزائر والكويت والسعودية.

٤ ـ خزان خشيم القربة

يقع على نهر عطبرة، غرب مدينة خشم القربة التي يحمل اسمها، على بعد ٥٦٠ كلم شرق الخرطوم، وقد بدأ شيده عام ١٩٦١ واستمر حتى ١٩٦٤، ضمن إطار مشروع إعادة توطين سكان وادي حلفا المتأثرين ببناء السد العالي في مصر بعد أن غمرت مياه بحيرة ناصر قراهم وبلداتهم[٢٩].

وهكذا يمكن القول، إن النزاع حول نهر النيل له جذوره العميقة، ولكن حدة النزاع تنحصر بين ثلاث دول رئيسية، هي مصر والسودان وإثيوبيا؛ أما بقية الدول في حوض النهر فتؤدي دوراً هامشياً إلى حد ما في النزاع. لكن انفصال جنوب السودان في التاسع من شهر تموز/ يوليو ٢٠١١، خلق وضعاً أكثر صعوبة، نتيجة محاولات دول معادية التدخل في النزاع المائي وتأجيج الصراع بين دول حوض النهر. ومن أكثر هذه القوى حقداً الكيان الصهيوني، حيث يسعى بكل الوسائل لتأجيج الصراع بين دول حوض النيل، وبخاصة السودان مع دولة الجنوب الانفصالية، ولا سيّما المشاركة العلنية للكيان الصهيوني في ذلك، حيث ازداد التدخل بعد انفصال جنوب السودان في شهر تموز/ يوليو٢٠١١. وسأحاول في الفصل الخامس مناقشة الأخطار الصهيونية ومطامع الكيان الصهيوني في المياه العربية، وغيرها من الموارد الطبيعية.

(٢٩) إيهاب عمر، «السدود والعهود: سبع اتفاقيات و١١ سداً على ضفاف نهر النيل،» **الأهرام الرقمي**، ٢٥/٦/٢٠١٣.

الفصل الخامس

محاولات السيطرة الصهيونية على المياه العربية في فلسطين والأردن ولبنان

مقدمة

بات واضحاً لدى الباحثين وأصحاب القرارات السياسية والاقتصادية الاستراتيجية، وبخاصة في منطقتنا العربية، أن المجال المؤكد للصراع في هذه المنطقة، أن تكون المياه والاستحواذ عليها واستخدامها قوةً لفرض الهيمنة الاستراتيجية من قبل القوى الإقليمية. وفي هذا الصدد من غير المقبول أن نغفل المخططات الصهيونية بالسيطرة على موارد المياه العربية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ذلك أن أهم منابع المياه تقع خارج الأرض العربية، إضافة إلى التناقص المستمر للحصة النسبية للدول العربية من المياه، والاعتداء الفعلي المتواصل والمباشر من الدولة الصهيونية على الحقوق العربية المائية.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ومع تزايد أعداد السكان، ونضوب بعض المصادر المائية، وإمكانية دخول بعض الموارد المائية الأخرى ضمن المصالح السياسية المتقلّبة، تعيش المنطقة العربية أزمة مائية، فالأمن الغذائي العربي مهدّد برمته، فالمياه وحدها هي التي تؤمن الغذاء، والوطن العربي يستورد حالياً ما يقارب أربعين في المئة من مجمل ما يستورده العالم الثالث من المنتجات الغذائية، وكما أشرنا سابقاً في هذه الدراسة، فإن القوى الراغبة والجادة بفرض هيمنتها على الوطن العربي، بمختلف الوسائل أصبحت تستخدم سلاح الماء، وبخاصة تلك الدول التي تسيطر على منابع المياه التي تعبر الحدود إلى الدول العربية، لا تتورع في حشد القوى المعادية للأمة العربية لمحاصرة مواردها المائية، وعليه، فإن التعامل مع المسألة المائية العربية في القرن الحادي والعشرين، هو واحد من أهم عناصر الأمن القومي والوطني العربي معاً.

تقوم الاستراتيجية الصهيونية المدعومة من القوى المعادية للأمة العربية لسرقة المياه، على أساس مبدأ في غاية الخطورة على الأمن المائي العربي، بل على الأمن القومي العربي ككل، فقد عمدت إلى عدد من الأساليب، منها التحالف مع تركيا وإثيوبيا، وتوقيع اتفاقيات ما أطلق عليها اتفاقيات السلام، مما يعني أن أكبر نهرين في

المنطقة (النيل والفرات) سيكونان تحت سيطرة هذا الكيان، إضافة إلى سعيه لإقامة مشاريع مائية مشتركة.

وبهذا، فقد باتت الأهمية الكبرى للمياه واضحة في الاستراتيجية الصهيونية التي انبثقت منها سياسة تعمل ضمن مخطط الكيان الصهيوني الذي يعمل ضمن إطار عقائدي على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات. من هنا بدأت المياه تظهر جنباً إلى جنب مع الحدود منذ بدء التفكير في إنشاء الكيان الصهيوني، لذلك كانت المرحلة الأولى السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية ومن ثم التطلع إلى المياه العربية القريبة منها والبعيدة.

سنتناول في هذا الفصل المخططات الصهيونية للسيطرة على المياه العربية القريبة منها والبعيدة، منذ ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ واستمرارها حتى الوقت الحاضر.

أولاً: المخططات الصهيونية للسيطرة على الموارد المائية العربية حتى عام ١٩٤٨

لا يمكن معرفة وفهم دوافع الاستعمار الغربي من وراء إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، بمعزل عن السيطرة على الموارد العربية، سواء منها النفطية أو المائية، وإيجاد أدوات للتحكم بتلك الموارد. ومن ثم يمكن القول إن هناك توافقاً بين الأطماع الغربية الاستعمارية والصهيونية، لتشابك مصالحها الاستعمارية وتحقيق الرغبة والسعي المستمر للسيطرة على الموارد الحياتية والتحكم بمقومات الأمن القومي العربي.

١ ـ العقيدة الصهيونية والسيطرة على مصادر المياه العربية

تعود المخططات المائية التوسعية الصهيونية ـ في أصلها ـ إلى ما قبل نشأةِ «دولة إسرائيل»؛ فهي تعتبر التحكم في مصادر المياه العربية جزءاً من أمنها القَومِي لبناء دولةِ «إسرائيل العظمى»، في غياب صحوة استراتيجية عربية لصد هذه المخططات؛ نتيجة انشغال العرب بنزاعاتهم العربية ـ العربية، وإهمال القضايا المصيرية[١].

(١) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١)، ص ٢ وما بعدها.

ويمكن إرجاع الأطماع الصهيونية في المياه العربية إلى مراحل تاريخية قديمة، مدعومة بمعتقدات دينية، حيث تشير الدراسات المتخصصة في المعتقدات الدينية الصهيونية إلى أن الفضل يعود لتيودور هرتزل (مؤسس الصّهيونية العالمية) في الربط بين فكرة الوطن والماء، وزرع هذه القناعة في المدركات اليهودية الفكرية لإقامة دولة «إسرائيل الكبرى». وعن طبيعة وحدود الدولة التي يتوقعها «هرتزل»، يقول في رده على الإمبراطور الألماني: لقد سألني الإمبراطور الألماني أيضاً عن الأرض التي نريد، وعن حدودها، وما إذا كانت ستمتدُّ شمالاً حتى بيروت، أو أبعد من ذلك، ولكننا سنطلب ما نحتاجه. إن المساحة تزداد مع ازدياد عدد المهاجرين، علينا أن نطل من البحر؛ بسبب مستقبل تجارتنا العالمية، ولا بد لنا من مساحة كبيرة للقيام بزراعتنا الحديثة على نطاق واسع، إن إسرائيل التي نريد هي إسرائيل سليمان وداود»[٢].

إن الكيان الصهيوني الذي اختلق ادعاءه، وسانده الاستعمار الغربي، قد ربط هذا التوجه بادعاءاته أن سعيه للسيطرة على المياه العربية، جاء في التوراة، إذ تستند الرؤية الدينية لقيام دولة إسرائيل وحدودها، في مرجعيتها الأساسية، إلى الكتب الدينية اليهودية المتشدِّدة، ويَبْقَى الحاخام صموئيل إيزاكس أحد المتشدِّدين في تحديدِ حدودِ دولة إسرائيلَ، في كتابه **الحدود الحقة في الأرض المقدسة**، ويَصِفها في «الإصحاح ٣٤» من سفر العدد «١ ـ ١٢» من العهد القديم، وبهذا التحديد أقر إيزاكس تعيين الحدود التاريخية الصحيحة لإسرائيل[٣].

ويمكن القول إن المياه تشكل ركناً هاماً وأساسياً في المشروع الصهيوني، المستند إلى أضاليل وترّهات دينية، منذ القدم حتى وقتنا الحاضر. فهم يعلنون كثيراً، ووجدوا في الغرب الاستعماري من يستمع إليهم ـ بل يساندهم ـ لكي يتخلصوا من اليهود ولو على حساب الآخرين، فهذه العصابات تقول إنهم عاشوا في التيه، ولا بد من أن يستقروا في مكان ولو على حساب الآخرين، وبالتالي عليهم جلب المهاجرين من مختلف أنحاء الدنيا، وبالتالي فإن هؤلاء المهاجرين الجدد الاستعماريين بحاجة إلى توفير وسائل معيشة مستقرة، من هنا فإن ذلك يتطلب توفير المياه، من خلال الاستيلاء على منابع

---

(٢) صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ الورقة رقم ٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣) حسن بكر، «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» السياسة الدولية، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ٢٦ ـ ٣٣.

المياه من أصحاب الأرض الشرعيين، وكذلك الاستيلاء بطريقة أو بأخرى على مياه الدول المجاورة لهذا الكيان الغاصب[٤].

ويؤكد الباحثون في الشأن الصهيوني، أن الدولة الصهيونية، التي كرس الصهاينة جهودهم لبنائها بدعم من القوى الاستعمارية الغربية، هي دولة مائية امتدادها من الفرات إلى النيل. وهذا ما عبّر عنه تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، قائلاً «إننا في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني»[٥].

وفي ضوء ما تقدم، فإن المشروع الصهيوني منذ ما يقرب من قرن ونصف القرن، وضع على أساس نهب والاستحواذ على كل الموارد العربية المائية وغير المائية. ومنذ أن بدأت فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين كانت المياه من أهم مقومات هذا المشروع لتأمين الأمن المائي والغذائي للمستوطنين القادمين من الشتات لأرض فلسطين.

وتكاد لا تخلو وثيقة من وثائق الصهيونية من تأكيد أهمية مصادر المياه للمشروع الصهيوني وسبل تأمينها من فلسطين ولبنان والجولان ومن الفرات والنيل؛ لذلك رسمت حدود إسرائيل التوراتية من الفرات إلى النيل. ومع نجاح المشروع الصهيوني في الاستيلاء على فلسطين، وإقامة كيانه على أرضها، تمكن هذا الكيان من تحقيق معظم الأحلام الصهيونية في السيطرة على الأرض والمياه العربية في فلسطين وقسم من جوارها.

وكان أخطر من ذلك، دخول العرب في معاهدات واتفاقيات مع هذا الكيان، كانت جميعها لمصلحته بكل بنودها واشتراطاتها، ورغم ذلك لم يلتزم بها، وهذا ليس غريباً على هذا الكيان، لأنه يضع مصالحه فقط في الحسبان، فالتزامه تلمودي حاقد. وإذا ما علمنا أن هذا الكيان يضع خططه في أماكن صوغ الاستراتيجية، عندها نتأكد من أطماعه ورغباته الاستيطانية، فنجد أن تلك اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيست تعكس أهمية قضية المياه في الأيديولوجية الصهيونية. حيث تعد نقطة الماء بؤرة الحلم الصهيوني في إنشاء «إسرائيل» في قلب الصحراء. وقد طرحت الأيديولوجية

---

(٤) أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ٦٣ ـ ٦٧.

(٥) إبراهيم أبو لغد، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزق، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٧ (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص ٤١ ـ ٥٢.

الصهيونية، في التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة، إذ أنشأت فكرة سرقة المياه العربية ونفّذتها مع ازدياد التوسع الصهيوني على حساب الأرض العربية. إن أحد الأهداف التوسعية الرئيسية للكيان الصهيوني هو الوصول إلى أحواض الأنهار العربية، وقامت الدولة الصهيونية بتحريض دول الجوار غير العربية على هاجس الأمن المائي في مواجهة البلدان العربية المشاركة في أحواض الأنهار. وإذا علمنا أن أكثر من ٧٥ في المئة من موارد المياه العربية تأتي من أراضٍ غير عربية، لأدركنا أهمية وصية «بني إسرائيل» لبن غوريون في الاهتمام بالبعد الثالث في الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي دول الجوار الاستراتيجي ووضعها في أعلى سلم الأولويات الصهيونية، وهي: إيران وتركيا وإثيوبيا وكينيا وإريتريا؛ في مواجهة العرب.

إن محدودية الواردات المائية للدولة الصهيونية ـ مع سعي هذه الدولة لاستقدام أكبر عدد من المهاجرين اليهود وتوطينهم ـ تدفعها إلى استغلال الموارد المائية في الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم، وهي تصل إلى ٩٠٠ مليون م^{3} مياهاً جوفية، علماً بأن إسرائيل تفرض قيوداً على استهلاك العرب للمياه ولا تسمح لهم بأكثر من ١١٠ ملايين م^{3}، مع أن حاجة الزراعة تصل إلى ٦٠٠ مليون م^{3} سنوياً في الضفة.

وقال توماس ناف (خبير المياه في جامعة فيلادلفيا) إن الكيان الصهيوني يسرق ٤٠ في المئة من الموارد المائية من الأراضي العربية المحتلة (عام ١٩٦٧) للوفاء بحاجته الملحّة إلى المياه للتنمية الداخلية واستيعاب المهاجرين وتوفير ما يحتاجون إليه، وهو ما بات مصدر تهديد للأمن المائي العربي.

٢ ـ توفير الحاجات المائية للكيان الصهيوني

لقد بني الحلم الصهيوني في إسرائيل على حقائق تاريخية ملفقة تؤكد أن طموحات الآباء الأوائل للوطن القومي اليهودي في فلسطين (هرتزل ـ وايزمان ـ وبن غوريون) كبيرة في آسيا العربية ووادي النيل. ففي عام ١٩٠٢، تقدم تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا واللورد سالبوري وجوزيف تشمبرلن وأرثر بلفور، وإلى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني بطلب تحويل مياه النيل إلى سيناء. وقد بذل هرتزل نشاطاً كبيراً لتحقيق المشروع الهادف إلى توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء بقصد الوثوب إلى فلسطين، وأحيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطاني في مصر. وأعد هرتزل مشروعاً

لامتياز التوطن وإنشاء الفنارات الشرقية (لقناة وخليج السويس) حتى حدود مصر وفلسطين. ولاقى مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية، لكنه فشل بسبب الظروف الدولية. وكانت المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ تنص على أن تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبل لبنان حتى جسر القرعون ثم إلى البيرة، ثم تتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم، وتتجه جنوباً لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل الشيخ.

وقد طالب حاييم وايزمان في رسالته المؤرخة في ٢٩/ ٣/ ١٩١٩ المرسلة إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بتحسين حدود الوطن القومي اليهودي، وأن يضم المشروع الصهيوني في ثناياه حوض الليطاني وجبل الشيخ وحوران الذي يحتوي على منابع الأردن وبانياس واليرموك، بحجة أن هذه المياه ضرورية لقيام الدولة الصهيونية.

٣ ـ الخطوات العملية والمشروعات المائية الصهيونية ما قبل عام ١٩٤٨

اعتمد الكيان الصهيوني في تأمينه المائي على سرقة المياه العربية، سواء من الأراضي المحتلة (فلسطين والجولان) أو من الأراضي العربية المجاورة كالعراق وسورية ولبنان والأردن ومصر. ومنذ أيام الانتداب البريطاني وقبيل الاحتلال الصهيوني لفلسطين، كان زعماء الحركة الصهيونية والساسة البريطانيون يدركون أن مشكلة المياه ستشكل حجر عثرة في أي تسوية سياسية مستقبلية، لذا فإن الصهاينة طالبوا بعد صدور وعد بلفور بأن يمتد احتلالهم حتى جنوب لبنان لكي يتسنى لهم السيطرة على مياه نهر الليطاني.

ولهذا، وضعت الحركة الصهيونية نصب أعينها، هدف السيطرة على أرض ومياه بلاد الشام، وأن الوصول إلى النيل والفرات والسيطرة عليهما إنما هو واجب ديني. وثمة من يستنبط هذه الأطماع من خلال العَلم الصهيوني والعملة الإسرائيلية المعروفة بالشيكل حيث رُسم عليهما خارطة ما يسمى إسرائيل الكبرى ووُضع فيهما خطان أزرقان يشار إلى أنهما نهرا النيل والفرات. وتحدث كذلك في هذا الإطار مناحيم بيغن عندما كان رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني عن فكرة «إسرائيل الكبرى» بقوله: «إن التوراة

تتنبأ بأن دولة إسرائيل ستشمل في النهاية أجزاء من العراق، سورية، تركيا، السعودية، مصر، السودان، الأردن، الكويت»(٦).

إن الهدف المعلن للمشروع الاستيطاني كان تجميع شتات يهود العالم في فلسطين. وجاء في الفقرة الثانية من قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في ما يتعلق بمساحة الدولة اليهودية المزعومة وحدودها الجغرافية المراد إنشاؤها: أن تكون كافية لاستيعاب خمسة عشر مليون مستوطن؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة توفير المياه اللازمة لتلبية مختلف الحاجات لهذا الكمّ من المتطفلين، علماً بأن موارد فلسطين الذاتية من الماء زهيدة نسبياً ولا تستطيع أن تسد الحاجة المائية لهذا العدد الضخم منهم.

سارت المشاريع الصهيونية وفق مراحل متواصلة متكاملة، مدعومة بالتسهيلات التي تقدمها لها القوى الاستعمارية، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل، حتى قبل تسليم الاستعمار البريطاني فلسطين إلى العصابات الصهيونية.

ونعرض في ما يلي لمحة تاريخية لمجموعة من المشاريع الصهيونية التي شملت فلسطين، وهي من أكبر الدلالات على الأطماع الصهيونية في المياه العربية:

١ ـ تمكنت بعض الجمعيات الصهيونية من السيطرة على بعض الأراضي في فلسطين في غفلة من الدولة العثمانية، حيث كانت فلسطين تتبع هذه الدولة من الناحية الإدارية والسياسية.

٢ ـ تم في العام ١٩٠١، ووفقاً لقرار المؤتمر الصهيوني الأول، تنظيم الصندوق القومي اليهودي، وتكليفه بالاستيلاء على الأراضي. فالصهاينة عملوا على تطوير المستوطنات إلى تعاونيات ومستعمرات(٧).

٣ ـ عرض هرتزل في عام ١٩٠٣ مبلغ مليون ليرة تركية على السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) مقابل موافقته على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولًا إلى أراضي لبنان الجنوبي، حيث يشكل نهر الليطاني مركزاً للمخططات الصهيونية الرامية إلى إنعاش منطقة المستوطنات.

٤ ـ لم تغفل الحركة الصهيونية بقيادة هرتزل مسألة الوصول إلى المياه المصرية، حيث كانت أطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر النيل قد عبر عنها هرتزل بالتحديد عام

---

(٦) منى أسعد، «المياه العربية والخطر الصهيوني،» صامد الاقتصادي، العدد ١٢٥ (٢٠٠٦)، ص ١٤١ ـ ١٤٣.
(٧) أبو لغد، المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٦.

١٩٠٣ باقتراحه على الحكومة البريطانية كخطوة أولى نحو فلسطين بتوطين اليهود في سيناء، وأرفق اقتراحه بفكرة الاستفادة من مياه النيل وتحويل قسم من مياهه إلى سيناء، وقدّر المطلوب بأربعة ملايين م^3 يومياً، وقد أبدى اللورد كرومر وحكومته الموافقة المبدئية على المشروع(٨).

٥ ـ قدمت المنظمة الصهيونية مذكرة إلى مؤتمر فرساي للسلام في باريس في شباط/ فبراير ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان أهم ما جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية أنها طالبت « أن تبدأ حدود فلسطين في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط لتشمل مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان لتشمل بلدة القرعون متجهة إلى الخط الفاصل بين حوض وادي القرن والمنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون)»، وهو ما يعني طلب الصهاينة السيطرة على نهر الليطاني، ونهر اليرموك وجميع منابع نهر الأردن وعلى مرتفعات الأردن الغربية.

٦ ـ توالت المراسلات التي هي في حقيقة الأمر عبارة عن ضغوط على حكومة الانتداب البريطانية للاستجابة لمطالب المنظمة الصهيونية، حيث رضخ الانتداب البريطاني لمطالب الصهيونية غير الشرعية وغير المشروعة. وتمثل أسوأ حالات الرضوخ الاستعماري البريطاني، بإعلان وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، بإعطاء فلسطين العربية المسلمة إلى العصابات الصهيونية، إذ بعث حاييم وايزمان مذكرة إلى وزير خارجية بريطانيا في ٣٠/ ١٠/ ١٩٢٠ جاء فيها: «إنني متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية نهر الليطاني الكبرى لإسرائيل، فلو تأمنت لها جميع مياه نهر الأردن ونهر اليرموك لن تفي بحاجاتها، إن الليطاني هو المصدر الذي يمكن أن يوفر ري الجليل الأعلى»(٩).

٧ ـ كانت ـ وما زالت ـ أطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر الأردن واليرموك متمثلة بإعطاء اليهود العديد من الامتيازات التي تمكنهم من السيطرة على اقتصاد البلاد ومواردها الطبيعية، وكان أكثرها خطورة في ذلك الوقت هو امتياز استغلال مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية. ففي سنة ١٩٢٦ منح الامتياز إلى شركة روتنبيرغ ومدته ٧٠ عاماً، ومن شروطه: «أن لا يسمح لأية شركة أو فرد باستعمال مياه نهر الأردن ومياه

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

اليرموك في أي غرض إلا بالاتفاق مع الشركة المذكورة وتسري هذه المادة على شعب الأردن كذلك»، وعليه فقد كانت هذه أول محاولة لوضع اليد على مياه نهر الأردن واليرموك.

٨ ـ لم يكن الامتياز السابق الامتياز الوحيد، بل تم إعطاء الامتياز الثاني وهو الذي منحته سلطات الانتداب البريطانية الاستعمارية إلى الصهاينة، وهو امتياز استغلال مياه البحر الميت، علماً بأن البحر الميت بحيرة داخلية تقع في وادي الأردن، يبلغ طولها ٧٢ كلم وعرضها ١٦ كلم وعمقها ١٣٠٠ قدم. ويعد البحر الميت أغنى بقعة في العالم، لأن مياهه تحتوي على كميات هائلة من الأملاح الثمينة، التي تستخدم في العلاج الطبيعي، وفي تجميل البشرة، وكميات كبيرة من الذهب، حيث استطاع الصهاينة أن يحصلوا على الامتيازات لاستغلال البحر، وبخاصة استخراج الأملاح وشحنها إلى أوروبا مباشرة.

٩ ـ لم تتوقف الأطماع الصهيونية عند هذا الحد، بل استطاعت الحركة الصهيونية في عام ١٩٣٤ شراء امتياز تجفيف بحيرة الحولة، الذي بدأ تنفيذه سنة ١٩٥١، واستصلاح ١٣٠ ألف دونم، واستغلال ١٠٠ مليون م^3 من مياه نهر الأردن لريّها، وبناء محطة كهربائية عند جسر بنات يعقوب إلى شمال بحيرة طبرية، وبناء قناة تحويل من هذه المحطة إلى شمال البحيرة، أي بعد تسليم فلسطين إلى الصهاينة من قبل قوات الانتداب الاستعمارية البريطانية بثلاث سنوات[١٠].

بهذا، يتبيّن بأن الفكرة الصهيونية قد تبلورت بشكل صريح حول هدف الاستيلاء على الشجر والحجر والماء وطرد البشر منذ أوائل القرن العشرين. وكما أشرنا، تقدم الصهاينة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ بطلب أن تبدأ حدود فلسطين من نقطة على البحر الأبيض المتوسط شمال منبع الليطاني ممتدة شرقاً بحيث تستحوذ وتتحكم في جميع المنابع التي تغذي نهر الأردن ونهر الحاصباني في لبنان ونهر بانياس في سورية والسواحل الشرقية لبحيرة طبرية وكل جداول وروافد نهر اليرموك[١١].

وقد تمكن القادة الصهاينة من تحقيق هدفهم الأساسي في قيام كيانهم على أرض فلسطين التي احتلوها عام ١٩٤٨، ومن ثم استمرت الأطماع في كل الخيرات العربية، وبشكل خاص، التحكم والسيطرة على المياه العربية، ومساندة القوى المناوئة للعرب

(١٠) هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية، ص ٦٧ ـ ٧٠.
(١١) المصدر نفسه، ص ٧٠.

التي تمتلك منابع الأنهار العابرة للحدود العربية مئات الكيلومترات، بل ربما الآلاف. فماذا فعل الصهاينة من أجل السيطرة والتحكم في المياه العربية بعد عام النكبة؟

ثانياً: المخططات الصهيونية منذ إعلان إنشاء الكيان الصهيوني حتى الوقت الحاضر

١ ـ المشاريع الصهيونية ما بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩

شهدت هذه الفترة القصيرة العديد من التغيرات، ليس في المنطقة العربية فحسب، بل على مستوى العالم. لكن ما يهمنا هو الوقوف على التطورات في ما يتعلق بالأخطار التي تعرضت لها الموارد العربية من مخاطر من قبل الكيان الصهيوني، وبخاصة العمل على تحويل مجرى نهر الأردن لمصلحة هذا العدو، وهو ما يدور حوله محور النقاش والبحث الرئيسي في هذا الفصل. وسوف نتناول المشاريع المائية الصهيونية، وصولاً إلى قيامها بتحويل مجرى نهر الأردن.

أ ـ المشاريع المائية الصهيونية ما قبل تحويل مجرى نهر الأردن

يثبت الاطلاع على الخرائط العسكرية الصهيونية، واختيار مناطق المواقع العسكرية تقدماً أو انسحاباً، ارتباط تلك الخرائط والاختيارات بمنابع المياه، وأن نقطة الضعف الأساسية في الاقتصاد الصهيوني هي الجانب الزراعي والجانب الخاص بمسألة المياه. ففي الدراسات الاقتصادية المتعمقة يثبت دائماً أن الزراعة في الدولة الصهيونية ـ على عكس الوهم الشائع ـ ليست مربحة، بل هي مكلفة لها لسبب عقائدي لا اقتصادي. إذ إن في العقيدة الصهيونية مقولة مفادها أنه «لكي تقوم دولة يهودية لا بد أن يرتبط اليهود بالأرض وأنه لا شيء يربط السكان بالأرض أكثر من زراعتها». إذن، فالزراعة بالنسبة إلى الدولة الصهيونية قضية عقائدية، وهذا الأمر يسوق إلى القول: إن الحصول على المياه للتوسع الزراعي، حتى لو كانت الزراعة تسفر عن خسائر اقتصادية، هو اتجاه عقائدي[١٢].

في ضوء تلك الآراء، والمعتقدات الصهيونية، فإن الكيان الصهيوني، حتى قبل أن يتم تسليم فلسطين من قبل الاستعمار البريطاني الانتدابي إلى قادة عصابات الكيان

(١٢) «سرقة المياه العربية كهدف حيوي في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،» المجلة الجغرافية: نافذة الجغرافيين العرب (الموسوعة الجغرافية) (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

الصهيوني، وهو يتابع أعماله الإجرامية في السيطرة وسرقة المياه العربية، واستمر في هذا النهج العدواني إلى ما بعد عام ١٩٤٨، من خلال العديد من المشاريع التي قام بها مباشرة، مدعوماً من القوى الاستعمارية الغربية، أو التي حاول من خلالها المشاركة الشكلية مع دول الجوار.

ب ـ مشروع جونستون (خطة نهر الأردن)

سارع الكيان الصهيوني بعد إعلان قيامه، بتواطؤ من قبل الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، في تنفيذ المشاريع المائية، واعتمد خططاً محددة للانتهاء منها، فشملت إقامة المستوطنات، ومدّ شبكات المياه بين الشمال والجنوب، وحفر الآبار في المناطق الساحلية بشكل أثّر في المياه الجوفية في الشريط الساحلي، وضخ ٥٠ في المئة من مياه نهر الأردن، علماً أنها لا تساهم بأكثر من ٢٣ في المئة في منابع النهر، وضخ المياه من بحيرة طبرية التي تتغذى من نهر الأردن باتجاه الداخل الفلسطيني والنقب. دفعت كل هذه المشاريع العدو الصهيوني إلى أن يتطلع إلى المياه التي تمتلكها الدول المجاورة، وهذه التطلعات والتصرفات غير المشروعة أصبحت مصدر قلق، وأحياناً مصدر نزاع، بين الدولة الصهيونية وجاراتها المشاركة في مياه نهر الأردن. هذا الوضع جعل الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور يرسل مندوبه ومستشاره جونستون إلى المنطقة عام ١٩٥٣ للقيام بالمفاوضات والوساطة اللازمة بين البلدان العربية والدولة الصهيونية، لإقناع هذه البلدان بالتعاون لاستثمار مياه النهر. وقد كان جونستون مزوداً بالدراسة التي أعدّها جوردن كلاب رئيس هيئة تنمية وادي تنسي في أمريكا، وهي عبارة عن خطة لاستغلال مياه نهر الأردن بين العرب والكيان الصهيوني، وكان الهدف من المشروع الأمريكي سياسياً واقتصادياً لإيجاد أرضية مبدئية للتعامل المباشر بين العرب والدولة الصهيونية.

قام مشروع جونستون وعنوانه «خطة نهر الأردن» على تقسيم مياه نهر الأردن بين العرب واليهود، ومن الطبيعي أن يكون لأمريكا غايات سياسية من وراء ذلك بأن تكون شريكاً سياسياً في المنطقة، وأن يعترف العرب بحقوق العدو الصهيوني المائية. وقام جونستون ما بين العامين ١٩٥٣ و١٩٥٥ بأربع زيارات متعاقبة للمنطقة، وقد تضمن مشروع جونستون المستند إلى مشروع تشارلز مين نقاطاً متعددة تتعلق بإقامة سدود على نهر الأردن، وتحويل المنابع وإنشاء القنوات، وتوليد الطاقة الكهربائية وريّ الأراضي الزراعية، على أن تكون إدارة المشروع بإشراف هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة. واعتمد المشروع الرقم الذي وضعه تشارلز مين، والذي يقدِّر طاقة نهر الأردن بنحو١٢١٣

مليون م^3 وتم توزيع هذه المياه على الشكل التالي: سورية ٤٥ مليون م^3، علماً بأن أراضيها هي المصدر الرئيسي لمياه نهر الأردن، وأعطي الأردن الحق بـ ٧٧٤ مليون م^3 والكيان الصهيوني ٣٩٤ مليون م^3[١٣].

وقد سلّم جونستون مشروعه المتكامل إلى كل من البلدان العربية والدولة الصهيونية، لدراسته وإبداء الملاحظات عليه. لكنه عندما عاد إلى المنطقة عام ١٩٥٤ وجد أمامه مشروعين: واحد من قبل العرب وضعته جامعة الدول العربية، والثاني من قبل العدو الصهيوني. وخلال جولات جونستون الأربع في الشرق الأوسط ظلت مشاريعه واقتراحاته عرضة للتجاذب، وكان في كل مرة يحاول أن يرفع حصة إسرائيل من مياه الأردن تجنباً لمعارضة الصهاينة لمشروعه. وقد تكشّف مشروعه النهائي عام ١٩٥٥ ولم ينشره حينها بشكل رسمي، وحدّد في هذا المشروع حصة الكيان الصهيوني بـ ٤٠٠ مليون م^3.

ج ـ مشروع العوجا ـ النقب

أطلق عليه أيضاً «اليركون ـ النقب»، شرع بتنفيذ هذا المشروع عام ١٩٥٢، من أجل تزويد المياه لمنطقة شمال النقب، التي كانت أراضيها جزءاً من قضاء غزة قبل عام ١٩٤٨. وشرعت السلطات الصهيونية بإقامة عشرات المستوطنات في تلك المنطقة، وهو ما اقتضى توفير مصدر مائي لهذه المستوطنات وقد انتهى العمل بهذا المشروع عام ١٩٥٥.

ويتلخص المشروع بإحضار مياه نهر العوجا (اليركون) الذي ترد مياهه من ينابيع المياه الجوفية الآتية من المنحدرات الشمالية للضفة الغربية، والتي تتوحد في مجرى واحد بالقرب من رأس العين، حيث تُدفع المياه بواسطة أنبوب قطره ٦٦ بوصة وطوله ٩٥ كلم نحو محطة أمسيماد على بعد ١٩ كلم جنوباً، ثم إلى محطة سمخا على بعد ٥٤ كلم أخرى.

ويشترك مشروع اليركون هذا مع عدد من المشاريع المحلية. وبموازاة الخط الأول، وإلى الغرب منه، يتوجه خط أنابيب آخر من محطة رأس العين بقطر ٧٠ بوصة وبطول ٦٦ كلم نحو الجنوب ويتفرع منه خط نحو مدينة تل أبيب، ثم يلتقي الخطان معاً حتى خزان «زوهر» في منطقة الخيش (الفالوجة)، الذي يستوعب ٨ ملايين م^3 من

(١٣) «المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي،» مجلة الدفاع الوطني (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣).

مياه العوجا (اليركون). كذلك يخزن قسم من المياه خلال فصل الشتاء ضمن مشروع «شبلات اللد»، ويتم في المشروع نفسه تزويد خط اليركون بالمياه خلال الصيف. وينقل مشروع اليركون سنوياً نحو ١٢٠ مليون م٣ من الماء، تروي نحو ٢٠٠ ألف دونم من الأراضي.

د ـ مشروع تحويل مياه نهر الأردن

وهو مشروع خُطط لتنفيذه خلال عشر سنوات ليعمل هذا المشروع بعد ذلك على ري ثلاثة ملايين دونم عن طريق توفير ١٥٠٠ مليون م٣، أي تحويل جميع مياه نهر الأردن، إلى جانب ١٠٠ مليون م٣ من نهر اليرموك. وكان هذا المشروع معلماً من معالم كسر الإرادة العربية قبل حرب عام ١٩٦٧ وما آلت إليه من نكسة، حيث فشلت القمة العربية التي دعا إليها عبد الناصر لحشد القوى العربية لوقف هذا المشروع، وشمل مشروع السنوات العشر هذا: خزان المياه في بحيرة طبرية وفي سهل البطوف وتوليد الكهرباء من قوة الانحدار بين الأردن وبين طبرية ٢٥٠ متراً، ولضخ المياه وإرسالها إلى الساحل حيث تتصل بخط «العوجا ـ النقب».

وتبلغ طاقة المشروع على النقل ٤٠٠ مليون م٣، كما يشمل المشروع عدة محطات توليد طاقة كهربائية. ويتلخص مشروع المياه القطري من الناحية الفنية بأنه يتم خلاله سحب المياه من بحيرة طبرية على عمق ٢١٢م تحت سطح البحر إلى محطة الضخ الرئيسية على شاطئ البحيرة الغربي، قرب الطابغة، حيث يتم تزويد الكهرباء للمحركات من محطة مجاورة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتضخ المياه من المحطة ٣ أنابيب تتحد معاً على مسافة معينة في أنبوب واحد يسمى أنبوب الضغط بطول ٢٢٠٠ م، ويتم به رفع المياه خلال تل العريمة من عمق ٢١٢ م تحت سطح البحر إلى ٤٤ م فوق سطح البحر، حيث تصب المياه من هذا الأنبوب في قناة مفتوحة تسمى «قناة الأردن»، ويتدرج قطر الأنبوب من ٢٢٠ سم قرب البحيرة، إلى ٢٨٠ سم عند نهاية الأنبوب.

ويبلغ طول قناة الأردن ١٦ كلم، بعرض ١٢م عند السطح و٥,٢م عند القاع. ويصل عمق القناة إلى ٣١٥ سم ومنسوب المياه إلى ٢٧٠ سم. وتندفع المياه خلال القناة بواسطة الجاذبية حيث ينحدر مجرى القناة بمقدار ١٦ سم للكيلومتر الواحد باتجاه سهل الغوير، مروراً بوادي محمود على عمق ١٥٠م، ووادي سلمون بعمق ١٥م، حتى تصل إلى خزان سلمون الذي تبلغ سعته ٨٠٠ ألف م٣، حيث تعبر المياه منه إلى محطة ضخ سلمون، التي ترفع المياه إلى علو ١١٠ ـ ١١٥م وتوجيهها نحو

قناة عيلون «بيت ناتوف» في سهل البطوف قرب قرية عرابة، ويبلغ طول هذه القناة ١٧ كلم بعرض ٢٠ م وبعمق ٢٦٠ سم. وعندها تكون المياه قد وصلت إلى أعلى نقطة عن سطح البحر في المشروع، حيث تندفع خلال أنبوب ضغط فولاذي بقطر ٣ أمتار وطول ١ كلم حتى نفق عيبلون، ثم تصب قناة عيبلون هذه في خزان البطوف الذي أطلق عليه في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٩ «خزان «أشكول»»، نسبة إلى ليفي أشكول وهو رئيس وزراء صهيوني سابق. ويتكون خزان البطوف من خزانين سعتهما معاً ٦ ملايين م^3، وتستعمل هذه المياه كاحتياطي في حال حدوث خلل بالمحطات أو الخطوط. وتضخ المياه منها حسب الحاجات إلى محطة لتحلية المياه مهمتها جعل هذه المياه صالحة للشرب. ويشمل مخطط مشروع المياه القطري كذلك استبدال خط اليركون الأصلي نفسه، وإنشاء خط جديد من منطقة زوهر يصل حتى منطقة تساليم في منتصف المسافة بين بئر السبع ومفتاحيم. كما يمتد خط أنابيب اليركون الغربي الجديد بقطر ٧٠ بوصة عند نقطة التقائه بخط اليركون الشرقي القديم، لينحرف شرقاً حتى المنطقة الصناعية في شرق النقب (منطقة عراد). إلا أنه لم يجرِ تنفيذ هذه المخططات واستعيض عنها بتمديدات من الأنابيب الصغيرة لتزويد منطقة شرق النقب بالمياه.

من هنا ظهرت مساعي العدو الصهيوني، ومن خلال طروحات قادته حول قضايا المياه في المنطقة، لترويج رغبته في تحقيق السلام. وهذا يتطلب الدخول في مشاريع مشتركة مع البلدان العربية. فنرى سفّاح قانا (شمعون بيريس) يطرح رأيه، في أن قضية المياه تعتبر دليلاً على مدى الحاجة إلى إقامة نظام إقليمي يهدف إلى التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيعها على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن، وانطلق من هذه الرؤية إلى القول بضرورة إنشاء هيئة إقليمية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بالنيل وتوزيع مياهه، وهو ما يسهم في النهاية في تخفيف أسباب التوتر والعمل من أجل السلام[١٤].

بعد هزيمة ١٩٦٧، ازداد توجه العدو الصهيوني نحو السيطرة على مصادر المياه، حيث اتخذ العديد من القرارات الباطلة والمزيفة التي تنص على ملكيته للمياه في فلسطين، منها القرار الجائر الصادر في١٥ آب/ أغسطس ١٩٦٧، الذي منح فيه كامل الصلاحية بالسيطرة على كل المسائل المتعلقة بالمياه الفلسطينية المعنية من قبل المحاكم الصهيونية. وجاء في قرار آخر صدر في٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، أن المياه كافة

(١٤) سعد اللاوندي، «استراتيجية عربية للمياه: متى وكيف؟،» الأهرام، ١٣/٦/ ٢٠١١.

الموجودة في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها مجدداً هي ملك للكيان الصهيوني. وأُتبعت هذه القرارات بمجموعة من الإجراءات الصهيونية العملية لبسط السيطرة الكاملة على مصادر المياه، ومنها مصادرة الآبار الفلسطينية لمصلحة المستوطنات الصهيونية، وتحديد مجرى نهر الأردن، وحبس كميات كبيرة من المياه الفلسطينية من خلال حفر الآبار داخل المستوطنات. يضاف إلى ذلك حجز مياه الأودية عن الوصول إلى المناطق الفلسطينية مثلما الحال في قطاع غزة، ونقل المياه من المناطق الفلسطينية إلى المدن داخل الكيان الصهيوني، وبناء المستوطنات الصهيونية فوق مصادر المياه الفلسطينية، ففي الضفة الغربية مثلاً تم بناء ٧٠ في المئة من المستوطنات على حوض الخزان الشرقي.

ومنذ احتلال بقية أراضي فلسطين عام ١٩٦٧، استحوذ الكيان الصهيوني على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويستمد الكيان الصهيوني نحو ثلث حاجاته من المياه من الضفة الغربية. وقد خططت سلطات الاحتلال لعدم زيادة الاستهلاك الفلسطيني من المياه، وعملت على زيادة كمية الماء المتاحة للزراعة من جانب الصهاينة في الضفة بنسبة ١٠٠ في المئة، من خلال تقييد استخدام السكان العرب للمياه الصالحة من آبار شرق الضفة، وفرض رقابة مشددة على حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة وحظر زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، مثل الموز.

واتّبع الكيان الصهيوني السياسة نفسها في قطاع غزة، حيث سرق ٢٠٠ مليون م٣ من المياه الجوفية، علماً بأن حصة المياه للمزارعين الفلسطينيين ثبتّت منذ السبعينيات، بينما حفر المستوطنون في هذه المدة عشرات الآبار التي يقع أغلبها قرب مصادر المياه العربية، وهو ما أدى إلى نضوبها. كما تستخدم إسرائيل أجهزة متقدمة ومعقدة لضخ المياه تعجز إزاءها الأساليب البدائية للسكان العرب، إذ إن هذه الأجهزة يمكنها الوصول إلى عمق ٥٠٠ متر.

استمر الكيان الصهيوني في سرقته للمياه العربية في فلسطين، دون اعتبار للمفاوضات التي مضى عليها أكثر من عشرين سنة وتوقيع اتفاق بين الكيان وفلسطين في واشنطن عام ١٩٩٣، وبعدها اتفاقيه وادي عربة عام ١٩٩٤.

٢ ـ المشاريع والمخططات المائية الصهيونية بعد عام ١٩٦٩

إن المنطقة المعزولة خلف الجدار الغربي للفصل العنصري الذي أقامه الكيان الغاصب لفلسطين، تقع فوق الحوضين المائيين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي،

اللذين تقدر طاقتهما التصريفية بـ ٥٠٧ ملايين م٣ سنوياً، أما المنطقة المعزولة الشرقية، فتقع بكاملها فوق الحوض الشرقي، ذي الطاقة التصريفية التي تقدر بنحو ١٧٢ مليون م٣ سنوياً. ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ ١٦٥ بئراً، بطاقة ضخ تقدر بـ ٣٣ مليون م٣ بالسنة، أما عدد الينابيع فيقدر بـ ٥٣ ينبوعاً بطاقة تصريفية ٢٢ مليون م٣ سنوياً.

إن مياه الآبار والينابيع، الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي. وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تنقل لاستخدام أبناء المناطق والتجمعات الموجودة خلف الجدار؛ وهذا يعني نهب وسرقة إسرائيل لنسبة هائلة من الموارد المائية، وحرمان المواطنين الفلسطينيين إياها. وتشكل سرقة المياه تهديداً لحياة الفلسطينيين وحقوقهم.

إزاء ذلك، ماذا يسع المفاوض الفلسطيني لمواجهة المخاطر الصهيونية، المتمثلة بالاستمرار في سرقة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية التي تختزنها الأراضي الفلسطينية؟ وما هو الموقف الذي يجب على الفلسطينيين اتخاذه في ضوء المماطلات والاعتداءات على حقوق الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني المعادي والغاصب للحقوق الوطنية الفلسطينية العربية المائية وغير المائية؟ وهنا لا بد من التساؤل عن مسؤولية القيادة الفلسطينية التي دخلت مع العدو الصهيوني في مفاوضات واتفاقيات.

ثالثاً: المياه والمسؤولية الفلسطينية

لقد ثبت عدم ملاءمة الاتفاقية المؤقتة للسلام لعام ١٩٩٥، التي تنظم توزيع المياه، إذ إن هذه الاتفاقية هي المسؤولة عن استمرار سرقة المياه الفلسطينية من غير رقيب. ويجب علينا هنا أن نتأكد من أن الإدارة الصهيونية وضعت العديد من القيود والمعوقات في ما يتعلق بالملف الخاص بالمياه، والذي يخضع القرار فيه لرقابة ١٣ دائرة في الإدارة المدنية الصهيونية، وأن الذي يشرف على هذا الإجراء هو وزارة الأمن مباشرة. وهنا لا بد من معالجة الخطأ الذي وقعنا فيه في الاتفاقيات السابقة من الركون إلى الخرائط الصهيونية في تحديد مياهنا وكمياتها. وهنا ندّعي أن كل ما يقدم إلينا من معلومات هو محض كذب وتضليل، وأن ما نحن بحاجة إليه هو نقل مستوى الأهمية بخصوص المياه إلى ما يوازي قدسية الأرض وأهميتها، وجعل هذا الملف وما يحتويه من معلومات قيد دراسة من خبراء دوليين وعرب، حتى نكون على بينة دقيقة من حقيقة

ما يتم من سرقة للملف المائي الفلسطيني. وهنا لا بد من التأكيد أن هذه الحقائق تلزم منظمة العدل الدولية محاكمة الدولة الصهيونية على أساس البنود التي تضمنتها اتفاقيات الأمم المتحدة، والتي تنص على أن من حق الدول استغلال مواردها أو ما توصيه بالنيابة عنها، كما تنص على حماية البيئة والموارد تحت الاحتلال.

١ ـ اتفاقية المياه بين فلسطين والكيان الصهيوني

في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ تم إعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكم الذاتي الفلسطينية على المناطق التي سوف تنسحب منها القوة الصهيونية من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد وقّع الإعلان المذكور الفلسطينيون والصهاينة، ومن ضمن مرفقاته، ما يدعو إلى إنشاء السلطة الإدارية الفلسطينية للمياه.

كما أوضحت الفقرة الأولى من الملحق الرقم ٣ برنامج التعاون الاقتصادي والتنموي، حيث ركزت على التعاون في حقل المياه بحيث يشمل هذا التعاون برنامجاً مائياً للتنمية أعده اختصاصيو الجانبين وركز على أسلوب التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما تضمّن البرنامج الإنمائي المائي مسودات دراسات وخططاً عن حقوق المياه لكل طرف، وكذلك الاستخدام المشترك والعادل للموارد المائية المشتركة.

ثم جاءت الجولة الخامسة في عمان في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ لتعلن فيها مشاريع المياه التالية:

أ ـ مشروع عماني لإنشاء مراكز الأبحاث والتقنيات لتحلية المياه يخدم الإقليم وجميع الأطراف المهتمة.

ب ـ مشروع «إسرائيلي» لبناء وتحسين الأنظمة المائية في التجمعات الصغيرة في الإقليم، وهو أول مشروع صهيوني تقبله مجموعة عمل المفاوضات.

ج ـ مشروع أمريكي لتنمية ومعالجة مياه الصرف وإعادة استعمال التسهيلات للتجمعات.

د ـ مشروع ألماني لدراسة تنمية عرض وطلب المياه بين الدول المهتمة في مواقع عديدة من الإقليم[١٥].

---

(١٥) نبيل محمود السهلي، «البعد المائي للجدار الإسرائيلي العازل،» الثورة (دمشق)، ٢٤/ ٤/ ٢٠١١.

وهكذا نجد أنه على الرغم من مرور ما يزيد على ستة عقود لقيام الكيان الصهيوني وممارساته العنصرية في التوجهات كافة وعدم الالتزام بأية اتفاقيات، وبعد أوسلو وقبلها، إلا أن المفاوضات حول القضايا الجوهرية لم تحقق شيئاً ذا أهمية، وهذا ينطبق على مفاوضات المياه.

٢ ـ تحويل مجرى نهر الأردن ومخاطره

إن مشروع تحويل نهر الأردن ليس منفصلاً عن السياسات المائية للكيان الصهيوني المدعوم من قبل الدول الغربية، وبخاصة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حلت الأخيرة محل بريطانيا في طرح المبادرات والمشروعات التي تصب جميعاً في مصلحة هذا الكيان. في عام ١٩٣٨ كلفت الوكالة اليهودية المهندس الأمريكي والتر لاودر ميلك دراسة الأوضاع المائية في فلسطين، وهو قام بدوره في عام ١٩٤٤ بتقديم مشروعه المعروف باسمه إلى الوكالة اليهودية. يتضمن مشروع لاودر ميلك تحويل مياه نهر الأردن إلى إقليم السهل الساحلي وإقليم النقب، وشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، وتمتد من خليج عكا عبر سهل مرج ابن عامر إلى غور بيسان ووادي الأردن، ومن ثم إلى البحر الميت.

بدأت سرقة هذه المياه عام ١٩٦٤ حين قام الكيان الصهيوني باستغلال مياه نهر الأردن من دون مراعاة حقوق الدول المشاركة في مياهه، وتحويل مجرى نهر الأردن، وسيطر عام ١٩٦٧ على الجزء الجنوبي من هذا النهر، الأمر الذي ألحق الضرر بالأراضي الزراعية العربية الممتدة على جانبي النهر، واستخدمت مياهه في الوقت الذي حرم العرب استخدامها، وكان من المقرّر أن تبلغ حصة الضفة الغربية منها وفقاً لمشروع جونستون نحو ٢٢٠ مليون م^{٣}.

ويلاحظ أن كل هذه الجهود التي بذلت لدراسة مشاريع ربط البحر الميت بأحد البحار المفتوحة القريبة منه (المتوسط أو الأحمر)، كانت مرتبطة بشكل كبير بالرغبة في زيادة الاستيطان اليهودي والهجرة إلى فلسطين، وضمان السيطرة على الموارد المائية المختلفة وتحويلها لمصلحة المشروعات الاستيطانية الكبيرة، وبخاصة في منطقة النقب، وهو ما لم يتحقق في تلك المرحلة بسبب الأوضاع التي سادت فلسطين ومنعت تنفيذ هذه الأفكار والمشاريع. واستمرت الجهود بمساعدة الدول الغربية، وفي بداية الأربعينيات أخذ العديد من التقنيين والباحثين، بإيعاز ودعم من الحركة الصهيونية العالمية، بدراسة مشروع قناة البحار جدياً.

وشكلت الحركة الصهيونية «لجنة استقصاء الحقائق في فلسطين» بهدف دراسة ومعرفة إمكانات استيعاب المستوطنين اليهود في فلسطين بناء على استغلال أقصى للأراضي والمياه الفلسطينيتين. ونشرت اللجنة أول تقرير لها في عام ١٩٤٣، وكان يرئسها المهندس الأمريكي جيمس هنز، بمشاركة الخبيرين جون سافدج ووالتر لاودر ميلك، واقترحوا تحويل مياه نهر الأردن إلى أغراض الري، وتعويض انخفاض مستوى البحر الميت الناتج من ذلك بنقل مياه البحر المتوسط عبر قناة إلى البحر الميت، إضافة إلى استغلال ذلك في توليد الطاقة.

وعند الوقوف على ما تضمنته اتفاقية «وادي عربة» لعام ١٩٩٤ الموقعة بين الأردن والكيان الصهيوني، نجد إلى أي مدى فرض هذا الكيان الغاصب شروطه ومتطلباته حيث تم انتزاع اعترافٍ رسمي من المملكة الأردنية الهاشمية بحقِّه في مياه «وادي عربة» ونهر اليرموك، وتحدّث الاتفاق المذكور عن تقاسم مياه نهر اليرموك متجاهلاً سورية، وأخيراً رغم إقرار الكيان الغاصب بضرورة تزويد الأردن بنحو ٥٠ مليون م^{٣} سنوياً، من مياه بحيرة طبرية، إلا أنّ هذا الاتفاق لم ينفذ بصورة عملية. إضافة إلى هذا الإجحاف والسيطرة والاعتداء على الحقوق العربية في المياه، فقد سيطر الكيان الغاصب على ٩٠٠ مليون م^{٣} من مياه حوض الأردن، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل اعتدى على المياه الجوفية في الحوض الغربي الفلسطيني، حيث أقام ٥٠٠ بئر ارتوازية غرب حدود ١٩٦٧.

وبعد توقيع «اتفاق أوسلو» عام ١٩٩٣ بين الكيان الصهيوني ومنظّمة التحرير الفلسطينية اتفق على زيادة حصة الضفة الغربية من المياه، وهي في الأصل مياه فلسطينية استولى عليها هذا الكيان الغاصب عام ١٩٦٧.

٣ ـ مشروع قناة البحرين بين الأردن والكيان الصهيوني

بداية، لا بد من الإشارة إلى جذور هذا المشروع التاريخية وارتباطاته بالمشروعات المائية الأخرى في المنطقة، حيث بدأت فكرة مشروع قناة البحرين حين طرحها الاحتلال الإنكليزي لفلسطين لأول مرة عام ١٨٥٠ ثم أثارها تيودور هرتزل وعرضها في كتابه **أرض الميعاد** الصادر عام ١٩٠٢، ثم جرت لاحقاً محاولة تنفيذها إبان رئاسة مناحيم بيغن، تحديداً عام ١٩٨١، إلا أن العمل بها قد توقف عام ١٩٨٥ لأسباب غامضة.

وبعد سنواتٍ مما نشره هرتزل، وقبل قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، وضع عدد من المهندسين البريطانيين والألمان مخططات مشروعات لمد قناة من البحر المتوسط إلى البحر الميت، بغرض توليد الكهرباء، وتمَّت مناقشة هذه المشروعات في المؤتمرات الصهيونية قبل قيام الكيان.

وفي الخمسينيات الماضية، قام الأكاديمي الصهيوني والتر لاودر ميلك، وهو خبيرٌ في التربة الزراعية، بتقديم اقتراحٍ لإنشاء مسارٍ ثانٍ مختلف على البحر المتوسط يصل ما بين حيفا والبحر الميت. وفي العام ١٩٧٧ قامت الحكومة الصهيونية بتشكيل لجنة تخطيط لدراسة ثلاثة اقتراحات لربط البحرين الميت والمتوسط، واقتراح آخر بربط البحر الأحمر بالبحر الميت عند إيلات.

وكانت النتيجة النهائية لتوصيات هذه اللجنة تأكيد أفضلية مشروع توصيل البحر الميت بغزة التي كانت تحت الاحتلال الصهيوني في ذلك الوقت، باعتبارها الأكثر جدوى اقتصاديّاً. أما اقتراح توصيل البحر الميت بإيلات، فقد اعتبرته اللجنة الأسوأ والأقل من حيث الجدوى الاقتصادية من بين هذه المقترحات جميعاً.

وفي الثمانينيات تولت شركة أمريكية تُسمَّى «هارزا»، بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، دراسة المشروع بمختلف مقترحاته، واستمرَّت في إجراء دراساتها حتى العام ١٩٩٦، بهدف البحث عن بدائل لتوليد الطاقة للكيان الصهيوني.

وفي عام ١٩٩٦، تم تغيير اتجاه المشروع برمّته؛ حيث استبدلت قناة تربط البحر الميت بالبحر الأحمر بقناة لربط البحر الميت بالبحر المتوسط، كما تم تغيير الهدف من المشروع ليتحول إلى استهداف تحلية مياه البحر بواسطة الطاقة الكهربائية المنتجة من المشروع.

وكان لتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية لاتفاقي أوسلو ووادي عربة مع الكيان الصهيوني دورٌ في هذا التحويل الكبير للمشروع، كما كان هناك دور في ذلك لانطلاق عملية كوبنهاغن في ذلك الحين، التي وضعت ٣٥ مشروعاً لتحسين مستوى العلاقات ما بين الفلسطينيين والأردنيين من جهة، وبين الصهاينة من جهةٍ أخرى، ويتم تنفيذها من خلال لجنةٍ اقتصاديةٍ تشارك في عضويتها الولايات المتحدة والأردن والكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية. وأصبح المشروع جزءاً من عملية الدار البيضاء التي انطلقت عقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو، واعتمدت على أساس

عقد مؤتمر سنوي للتعاون الاقتصادي ما بين العرب والكيان الصهيوني تحضره الدول المانحة؛ لتحسين مستوى التطبيع الاقتصادي العربي ـ الصهيوني.

وتندرج خطة مشروع قناة البحرين ضمن مشروع أكبر، وهو مشروع أو خطة تطوير وادي الأردن، وفي العام ٢٠٠٢، أعلن رسمياً إعادة إحياء هذا المشروع في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب أفريقيا في ذلك العام.

بدأت الأردن وفلسطين والدولة الصهيونية منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ في إعداد دراسة جدوى نهائية للمشروع، بتمويل من بعض الدول المانحة بنحو ١٥ مليون دولار (تم جمع ٨ ملايين دولار منها). وبعد الانتهاء من دراسة الجدوى المقدر أن تستغرق عامين، سيتم الوقوف على الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع، ثم بعد ذلك يتم اتخاذ القرار بالاستمرار فيه أم لا. وفي ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢، في اجتماع عقد بين ممثلي البنك الدولي ووزير تطوير النقب والجليل في الحكومة الصهيونية، سلفان شالوم، اتُّفق على مباشرة تنفيذ خطة ربط البحر الأحمر بالبحر الميت، لضمان رفع مستوى المياه في الأخير بعدما أوشك على الجفاف. وقد أبلغ ممثلو البنك الدولي المسؤولين الصهاينة أن الأطراف الدولية، التي كانت تعترض على هذا المشروع، تراجعت عن اعتراضها، وبات هناك توافق مشترك لانطلاق المشروع. وكان الأردن والسلطة الفلسطينية قد عارضا فكرة المشروع؛ لكنهما، وفق مصادر صهيونية، عادا وتراجعا عن معارضته.

خلاصة القول، إن مشروع قناة البحرين ليس عملاً طارئاً، بل مر في العديد من الوقفات والتقييمات، وفقاً للمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، وبخاصة ما يحدث في الإقليم العربي، إذ يرى المتابعون للتطورات الشاملة التي تطرأ في المنطقة العربية، نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية، أن قناة البحرين، تبلورت بشكلها الحالي في ضوء التغيرات العامة. وهكذا أصبح لدى الحكومة الصهيونية في الستينيات ما يكفي من العلماء والتقنيين لمتابعة دراسة مشروع قناة البحار، على الرغم من أن هذا المشروع لم يكن مدرجاً للتنفيذ بإلحاح في جدول أعمال الاستيطان الصهيوني في تلك الفترة.

٤ ـ مخاطر مشروع البحرين وموقف الأردن

عند تناولِ الموقفِ الأردني من قناة البحرين، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأجواء التي وفرتها انطلاقة عملية «السلام» في الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد، ومن بعده توقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الصهيونية، حيث أتاحت

عملية «السلام» تلك المزيد من عمليات التواصل، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، وبالتالي أتيحت الفرصة لإجراء اتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الكيان الصهيوني والبلدان العربية المعنية بعملية «السلام»، ومن ثم جاءت الفرصة لإحياء العديد من المشروعات التي يمكن أن تنفذ بشكل إقليمي، وكان من أبرزها مشروع قناة البحرين بعد أن تم تطوير التصور الصهيوني إلى حد ما، بحيث اقترب من التصور الأردني الذي كان يتركز حول حفر قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت.

كان من بين نتائج اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤، أن أخذت الأطراف المعنية ببحث المشروع جدياً بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤، بعد توقيع الجانبين الأردني والصهيوني اتفاق إنهاء حالة الحرب بينهما، حيث اتفق الطرفان على تشكيل لجنتين واحدة لترسيم الحدود والأخرى لبحث قضايا المياه. وقد كان من نتائج اجتماعات لجنة قضايا المياه، الإعلان في نهاية آب/ أغسطس عام ١٩٩٤ عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء قناة البحرين. كما شملت المادة السادسة من معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٤ ملحقاً تنظيمياً للعلاقات المائية بين الطرفين. وقد كان من بين تلك الأمور إنشاء قناة البحرين.

وعلى الرغم من حدوث تطورات في الإقليم في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرزها انتفاضة الأقصى التي وقعت في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، إضافة إلى وجود معارضة من قبل عدد من البلدان العربية للمشروع مثل مصر وسورية، إلا أن المفاجأة كانت التوصل إلى اتفاق بين الكيان الصهيوني والأردن حول القناة، على الرغم من عدم قبول البلدان العربية لذلك، ولا سيّما تلك التي بقيت ملتزمة بقرارات المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. مع ذلك ظلت الاتصالات الأردنية ـ الصهيونية للتنسيق حول المشروع مستمرة، لبحث النقاط التي جعلت المعارضة العربية للمشروع قوية، ومحاولة تذليل هذه المعارضة والحد منها في انتظار الفرصة المناسبة للإعلان عن المشروع وبدء تسويقه للعالم. وفي خلال عام ٢٠٠٢ بدأت الأخبار تتوارد حول هذه الاتصالات التي أعلن المسؤولون الأردنيون أنها اتصالات غير رسمية عن طريق البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وقرر الطرفان إعلان الفكرة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي خلال قمة الأرض في جوهانسبرغ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، من خلال طرحها في شكل جديد، أي بواسطة مد خط أنابيب بدلاً من حفر قناة، وذلك من أجل تقليص المعارضة العربية من ناحية وخفض التكلفة من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن طرحها في إطار مؤتمر دولي للبيئة من

أجل إضفاء أبعاد بيئية تصرف النظر عن الحقائق السياسية والاقتصادية التي يتضمنها المشروع. وقد أكد شمعون بيريز أنهم اضطروا إلى تغيير المصطلحات من قناة إلى خط أنابيب، تجاوباً مع المستجدات الدولية والإقليمية في قمة الأرض، ومن أجل تخفيف المعارضة ضد المشروع وبخاصة من البلدان العربية. ولا شك في أن صبغ المشروع بالصبغة البيئية يساهم في دفع الدول الغنية الممولة لتحمل نفقات المشروع، ولذلك ارتبط توقيت الإعلان عنه بقمة الأرض، حيث تحاول الدولتان تمرير المشروع من بوابة مشاريع البيئة العالمية المهمة، بسبب صعوبة تمريره من بوابة المشاريع الإقليمية المشتركة على خلفية الشرق الأوسط الجديد.

وقد شكل هذا الإعلان مفاجأة كبيرة للبلدان العربية التي شاركت في المؤتمر، وبخاصة مع وجود قرارات عربية بتجميد أي تعاون اقتصادي مع الكيان الصهيوني بعد انتفاضة الأقصى، حيث قوبل برفض عربي واسع النطاق. وخلال اليوم الرابع للمؤتمر عقدت المجموعة العربية اجتماعاً عاصفاً أعربت خلاله أغلبية الوفود العربية المشاركة في القمة عن استيائها من توقيت الإعلان عن المشروع.

كان الأردن، وما زال، متحمساً للمشروع، وبنى موقفه مستنداً إلى وجهة نظر يرى من خلالها أن المشروع ذو أبعاد استراتيجية. وقد بنى دوافعه للقبول بالمشروع من خلال:

أ ـ أن المشروع أردني المنشأ وأنه جاء رداً على مجموعة من المشاريع الصهيونية التي أرادت وصل البحر الميت بالبحر المتوسط أو الأحمر.

ب ـ إثارة المشكلة البيئية للبحر الميت، وبخاصة انخفاض مستوى المياه فيه بشكل مستمر، مع تسويق مقولة إن البحر الميت سيختفي بعد خمسين عاماً إذا لم يتم إنقاذه الآن.

ج ـ أن المشروع يمثل حلاً لمشكلة المياه الكبيرة التي يعانيها الأردن بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام، حيث سيوفر ـ حسب المصادر الأردنية ـ ما يزيد على ٨٥٠ مليون م٣ من المياه سنوياً للأطراف الثلاثة الأردن وفلسطين والكيان الصهيوني (تصل حصة الأردن منها إلى نحو ٥٧٠ مليون م٣ سنوياً).

د ـ أن التكلفة العالية للمشروع تحول دون تنفيذه من الجانب الأردني بمفرده، وهو ما يحتم أن يتم التمويل على شكل منح، وأن هذا العمل يجب أن يكون مشتركاً

بين الأردن وفلسطين والكيان الصهيوني، وبالتالي لا بد من طرح هذا المشروع بشكل إقليمي كجزء من المشاركة الدولية في العملية السلمية(١٦).

ويمكن القول إن المسؤولين الأردنيين أعلنوا صراحة موافقتهم على المشروع ـ وفقاً لما أعلنه رئيس الوزراء الأردني عبد النسور ـ حيث نشرت صحيفة **الغد** الأردنية تصريحاً صحافياً حول الموضوع المائي بالأردن، وبخاصة ما يتعلق بقناة البحرين. فقد أعلن النسور عن إطلاق مشروع ناقل مياه البحر الأحمر ـ البحر الميت الذي يوفر تحلية مياه لكميات تزيد على ١٠٠ مليون م٣ وبتكلفة تصل إلى ٩٨٠ مليون دولار.

وقال رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقده في رئاسة الوزراء بمشاركة عدد من الوزراء: «إن مجلس الوزراء، وبعد استكمال إجراء الدراسات التفصيلية، قرر السير بمشروع تحلية المياه من مياه البحر الأحمر، ليكون ثالث أكبر مشروع ينفذ في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بعد مشروعي المطار والديسي»، لافتاً النظر إلى أن «حجم المياه التي سيتم تحليتها من المشروع توازي كميات المياه المستخرجة من مشروع الديسي»، مشيراً إلى أنه سيتم جر المياه من خليج العقبة شمالاً حتى منطقة الريشة حيث سيتم فصل المياه بحيث تذهب المالحة لتصب في البحر الميت وتسهم في المحافظة عليه من الفقدان الكبير للمياه نتيجة التبخر، في حين سيتم إرسال المياه العذبة جنوباً باتجاه العقبة ليتم تخصيص جزء منها لمحافظات الشمال الأربع (المفرق وجرش وإربد وعجلون) فضلًا عن تزويد هذه المحافظات بنحو ٢٠ مليون م٣ من مياه سد الوحدة.

وأضاف النسور: «إننا نفكر، وبسبب ارتفاع تكلفة أجور نقل المياه، أن نأخذ مياهاً من طبرية لتزويد محافظات الشمال ونعطي بدلاً منها من المياه التي تتم تحليتها في الجنوب بمعنى أن نشتري المياه في الشمال من إسرائيل ونبيعها المياه من الجنوب»، لافتاً إلى «أنه سيتم بيع المياه لإسرائيل بسعر الكلفة وهي نحو دينار للمتر المكعب ونشتري المياه من طبرية بنحو ثلث الدينار»(١٧).

ويرى المختصون أن الأخطار التي سيتسبب بها تنفيذ هذا المشروع أكبر كثيراً جداً من منافعه للجانب العربي، وهي هدف صهيوني بالكامل. ويتضح من المشروع أن هدفه

(١٦) إبراهيم محمود حبيب ورضوان جهاد الكيلاني، «جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر ـ الميت)،» **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسية، السنة ١٥، العدد ٢ (٢٠٠٧)، ص ٢٨٣ ـ ٣١٧.
(١٧) **الغد** (عمّان)، ٢٠١٣/٨/١٩.

ليس إحياء البحر الميت ومنع اندثاره (بسبب الممارسات الصهيونية التي صنعت الأزمة في الأساس) بل أيضاً إحياء المناطق التي تحيط به ثقافياً وصناعياً وزراعياً وسياحياً. وفي الإطار الاستراتيجي بعيد المدى، يهدف الكيان الصهيوني، من مشروع إحياء البحر الميت كمرحلة أولى لاستكمال مشروع ربط قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت ـ البحر المتوسط، لتكون قناة بديلة تضرب قناة السويس.

بل إن الأخطر من ذلك هو تطبيع العلاقات الصهيونية مع دول المنطقة، التي قد يشارك بعضها في دعم المشروع انطلاقاً من حسابات اقتصادية بحتة، من دون النظر إلى أبعاد ذلك التعاون على الأمن القومي العربي، في ظل تركيز الاستراتيجيات الأمريكية على تغيير معالم خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية، وتجزئة البلدان العربية إلى دويلات ضعيفة يكون من السهل السيطرة عليها من قبل هذا الكيان الصهيوني. ومن ناحية أخرى، تبين دراسة الجغرافية السياسية للمنطقة إلى أي مدى يسعى الكيان الصهيوني للإسراع بتنفيذ المشروع عبر المؤتمرات الدولية كافة في دافوس وفي قمة الأرض وقمة التنمية المستدامة، وذلك يرجع بالأساس إلى أن حاجات الكيان الصهيوني من المياه بلغت ٢٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وأن احتمالات العجز الصهيوني في المياه العذبة وصلت إلى ما يزيد على ٨٠٠ مليون م^{٣} في ذلك العام، مع احتمال نضوب المياه الجوفية التي تشكل ما يزيد على نصف رصيدها المائي، علاوة على تعرض تلك الآبار لزيادة الملوحة فيها بنسبة عالية قبل نضوبها[١٨].

أما المخاطر البيئية الناجمة عن مشروع البحرين كما يراها المختصون في المجال البيئي فيمكن إيجازها بالشكل التالي:

(١) مخاطر محتملة على الخزانات الجوفية للمياه العذبة، الممتدة من شبه جزيرة سيناء إلى النقب والضفة الغربية لنهر الأردن، وتلوث الجداول المائية، عن طريق الارتشاح والتسرب من قناة البحرين والمسطحات المائية.

(٢) مخاطر حدوث زلازل طبقاً لنظرية الخزانات المثيرة والمحفزة للزلازل، إذ يرى خبراء جيولوجيون أن القشرة الأرضية في منطقة البحر الأحمر بشكل عام غير متماسكة ورقيقة، الأمر الذي عرضها في الماضي لعدد من الزلازل والهزات الأرضية الخطيرة.

---

(١٨) مصطفى قاعود، «قناة البحرين الأحمر والميت مشروع في خدمة الأطماع الإسرائيلية،» مركز الإعلام والمعلومات في غزة (١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

وعليه، يمكن القول في ما يخص موقف الأردن إن تطبيع العلاقات لم يسهم في حماية وتأمين حصة الأردن من المياه حسب بنود الاتفاقية الموقعة، وذهب الأمر بالكيان الصهيوني إلى حد حفر آبار جديدة في الأراضي الأردنية داخل وادي عربة، للحصول على ١٠ ملايين م٣ من المياه لغايات زراعية، فضلاً عن استغلال علاقاته مع الدول المجاورة للدول العربية والتي يتطفل على مصادر مياهها، والدخول على الخطوط الساخنة أحياناً ظناً أنه يستطيع استمالتها إلى مصلحته.

أما الكيان الصهيوني، فمهما تظاهر بالرغبة في إقامة علاقات سلام، فإنه من غير الممكن إغفال أو تجاهل أطماعه التاريخية حتى قبل إعلان هذا الكيان الغاصب على أرض فلسطين، وأنه سيبقى المصدر الأكثر تهديداً على هذا الصعيد، حيث سرقت المياه العربية في فلسطين بعد استيطانها، ثم زاد الكيان الصهيوني معدلات استغلاله للمياه العربية الجوفية في الضفة وغزة بعد الاحتلال إلى درجة التهديد بنضوبها، وبدأ يهدد الأردن ولبنان في مياههما (نهر الأردن، نهر الليطاني) ويحاول البحث عن صورة من صور استغلال مياه النيل بالضغط على مصر عبر إثيوبيا، وجاء التدفق الكثيف للمهاجرين من دول أوروبا الشرقية ليزيد أطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية.

كل تلك الحقائق المتكشفة بوضوح، التي لا تدع مجالا للشك أو المناقشة، تتطلب بالضرورة مراجعة دقيقة لسلوكيات هذا العدو، ومن ثم تبنّي وتنفيذ إجراءات تتناسب والمصالح القومية المرحلية والاستراتيجية، والبحث عن أساليب جديدة لإعادة بناء علاقات عربية متكاملة في أطر المصلحة القومية.

رابعاً: الكيان الصهيوني والمياه اللبنانية

لقد دأب الكيان الصهيوني منذ زرعه في قلب الوطن العربي (احتلال فلسطين)، على إثارة الأزمات مع لبنان. وخلال الربع الأخير من القرن العشرين قام بعمليتي احتلال ضد لبنان مستغلاً التطورات السياسية الداخلية في لبنان، وكان الاحتلال الأول لجزء من الأراضي اللبنانية عام ١٩٧٨، والاحتلال الثاني عام ١٩٨٢. استمر الاحتلال ما يقرب من ثمانية عشر عاماً، حتى أجبر على الرحيل بفضل المقاومة اللبنانية التي أرغمته على الانسحاب في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٠.

وفي عام ٢٠٠٦، قام بعدوان استمرّ ٣٣ يوماً استخدم فيه جميع المعدات العسكرية الجوية والبرية والبحرية، وكان رد المقاومة عنيفاً، حيث ألحقت بهذا العدو

الكثير من الخسائر في الأفراد والمعدات، وشمل رد المقاومة اللبنانية المدن الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨. وفي كل الاعتداءات كان يضع في نصب أعينه السيطرة على موارد لبنان المائية، وتأمين المستعمرات الصهيونية التي أقيمت على أرض فلسطين، وبخاصة في الجزء الشمالي منها.

ولأغراض الدراسة الحالية، خُصص الجزء التالي للتعريف بأهم أنهار لبنان التي سعى الكيان الصهيوني ولا يزال يسعى للسيطرة عليها.

١ ـ أنهار لبنان والمطامع الصهيونية

أ ـ نهر الوزاني

يقع على بُعد كيلومتر واحد من شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وهو أحد الروافد الرئيسية لنهر الحاصباني وتقدر طاقته المائية بحدود ٦٥ مليون م^{٣} سنوياً، قامت الدولة الصهيونية بإحاطة موقع النبع بسياج ضخم وبدأت بتحويل مجرى النهر قرب منبعه لرفع منسوبه إلى ٢٧١ متراً فوق سطح البحر إلى نقطة في فلسطين يراوح منسوبها ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ متراً ليعاد ضخه صعوداً باتجاه القناة الاستراتيجية التي تربط طبرية بالنقب، واستخدمت أنابيب مصفاة الزهراني لجر مياه الحاصباني.

وفي عام ١٩٨٤ قال زيماش يشاي (مفوض الماء العام الصهيوني): «إن لإسرائيل طلباً محقاً في مياه الوزاني وهي ستعارض أية محاولة تجري في المستقبل للسيطرة على المنطقة وتحويل هذه المياه»، كما قامت السلطات الصهيونية في عام ١٩٨٦ بسيج عدة هكتارات شمال منطقة «المطلة» قرب نبع الوزاني بعد طرد المزارعين اللبنانيين[١٩].

ب ـ نهر الليطاني

ينبع من نبع العليق جنوب غرب مدينة بعلبك ويجري جنوباً ثم ينعطف غرباً من قلعة شقيف ماراً في بلدة الزرارية ثم إلى القاسمية شمال مدينة صور ليصب في البحر المتوسط، ويبلغ طوله ١٦٠ كلم ومساحة حوضه نحو ٢١٧٠ كلم^{٢} وغزارته ما بين ٣ ـ ٩ م^{٣} في الثانية، أي ما يعادل ٨٠٠ مليون م^{٣} سنوياً، ويحتل حوض الليطاني

(١٩) فؤاد دبور، «الأطماع الصهيونية في لبنان،» الدستور (عمّان)، ٦/٣/٢٠٠٦.

المرتبة الأولى من حيث المساحة (٢١٧٠ كلم٢) أي نحو ٢٠ في المئة من مساحة لبنان، يقع ٨٠ في المئة منها في سهل البقاع و٢٠ في المئة في لبنان الجنوبي، وتعادل كميات المياه التي يصرّفها الحوض ٢٤ في المئة من المتساقطات الصافية على مجمل الأراضي اللبنانية، وهذه الكمية تمثل أكثر من ٤٠ في المئة من مجموع كمية المياه الجارية في الأنهر الداخلية[٢٠].

وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ تمّت السيطرة على ٣٠ كلم من مسار نهر الليطاني، ونفذ الصهاينة مشروع تحويل مياه نهر الليطاني من خلال حفر نفق يمتد من أسفل الخردلي تحت بلدة دير ميماس إلى سهل الحولة بين جسر بنات يعقوب والسلطان إبراهيم، فتسقط المياه بالجاذبية بين هذين المستويين وعبر نفق طوله ١٧ كلم وذلك لتأمين ١٥٠ مليون م٣ سنوياً من المياه العذبة ولريّ مساحة ٢٥ ألف هكتار والسعي لتوطين مليون مهاجر يهودي عند استقرار الحالة الأمنية.

وفي عام ١٩٩٠ أنهى الصهاينة المرحلة النهائية من مشروع تحويل مياه الليطاني إلى بحيرة طبرية عبر استخدام أنابيب مطمورة تحت الأرض. وجاء هذا التوجه الصهيوني لتأكيد أطماع الدولة العبرية بمياه الليطاني وتوسيع حزامها الأمني إلى شمال منطقة جسر الخردلي وصولاً إلى شرق صيدا، والتحكم بمجرى نهر الليطاني في المنطقة الممتدة من مخرج معمل تركيا في البقاع الجنوبي إلى مأخذ قناة القاسمية في الزرارية جنوباً[٢١].

ج - نهر الحاصباني

سمي بهذا الاسم نسبة إلى بلدة حاصبيا في جنوب لبنان، وهو ينبع من السفوح الشمالية الغربية لجبل الشيخ، يبلغ طول النهر داخل الأراضي اللبنانية ٢٤ كلم، ثم يخرج منها إلى فلسطين.

يشكل نهر الوزاني المتدفق من نبع الوزاني أحد روافد نهر الحاصباني، وهناك رافد آخر يعرف بنهر يغيث. تغذي مياه الأمطار والثلوج المنحدرة من جبل الشيخ (حرمون) نهر الحاصباني وكذلك ينابيع الوزاني والجوز والمغارة في

(٢٠) الموقع الرسمي للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، <http://www.litani.gov.lb/river.html>.

(٢١) دبور، المصدر نفسه.

منطقة شبعا. ويعدّ نهر الحاصباني الرافد الأساسي لنهر الأردن، ويشكل حوضه الخزان المائي العالي لمناطق حرمون ووادي التيم والعرقوب والجولان والحولة وطبرية، ويغذي مجموعة الينابيع خارج الحدود اللبنانية مثل نبعي الدان وبانياس في سورية(٢٢).

د ـ نهر الزهراني

ينبع هذا النهر من نبع الطاسة في جبل صافي قرب اللويزة وجرجوع في إقليم التفاح ويصب في البحر الأبيض المتوسط عند ساحل الزهراني جنوب الغازية، ويبلغ طوله ٢٥ كلم. ويجري نهر الزهراني في خراج بلدات جرجوع، عرب صاليم، كفر رمان، حبوش، حومين الفوقا، قرية عزة دير الزهراني، كفروة، قرية الحجة وصولاً إلى ساحل الزهراني عند مصبه في البحر، وتغزر مياه نهر الزهراني في الشتاء ويشح إلى حد الجفاف كلياً في الصيف(٢٣).

هـ ـ نهر الأوّلي

ينبع هذا النهر من جبل الباروك وجبل نيحا وفيه التقاء نبع باتر مع نبع جزين (نهر جرش) في مرج بسري. ويسمى أحياناً نهر بسري. وتعتبر بحيرة بسري على نهر الأولي والتي تقع في واد سحيق يفصل بين جبل لبنان وجنوبه، ثاني أكبر بحيرة في لبنان بعد بحيرة القرعون وهي تغذي بالمياه بركة أنان ومعملاً لتوليد الطاقة الكهربائية. ويعرف مجرى أحد روافد نهر الأولي بنهر الشامي قرب بلدة جون. يصب نهر الأولي شمال مدينة صيدا قرب معبد أشمون الأثري في البحر الأبيض المتوسط. يبلغ طوله ٤٥ كلم ومساحة حوضه ٣٠٠ كلم^{2}(٢٤).

و ـ نهر الكلب

يتميز نهر الكلب بغزارة مياهه طوال أشهر السنة تقريباً، ما عدا أشهر الصيف الحارة. يبلغ طول هذا النهر نحو ٣٠ كلم، ويفصل واديه قضاء كسروان عن قضاء المتن، وجبال ضفافه منحوتات أثرية نحتها معظم الغزاة الذين مروا بلبنان منذ العصور القديمة،

---

(٢٢) «لبنان: الجغرافيا والمناخ والسكان،» الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/lbn/cp_lbn_ar.pdf>.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

ينبع النهر من الجهة الغربية للسلسلة الغربية من جبال لبنان، وتصب مياهه في البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة جونية شمال بيروت[٢٥].

وتتم تغذية هذه المجاري من الثلوج في المناطق التي يزيد ارتفاعها على ٨٠٠ متر فوق سطح البحر، والأمطار في المناطق التي ينخفض ارتفاعها عن ٨٠٠ متر. ونتيجة لذلك تفيض الأنهار مرتين في العام، الأولى في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير في فصل الشتاء، والثانية في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو عند ذوبان الثلوج. وحسب التصنيف العالمي للمياه فإن مياه لبنان هي من النوع المتجدد أي مصدرها الأمطار والثلوج التي تخرج إلى سطح الأرض على شكل أنهار، وبما أن فترة هطول المطر في لبنان تراوح بين تسعين يوماً و١٢٠ يوماً كمعدل وسطي فإن الأنهار تجري شتاء وربيعاً، وتجف صيفاً[٢٦]. فهل تغري هذه المياه إسرائيل التي تعاني فجوة مائية تقدر بأكثر من مليار م٣ سنوياً وبخاصة في المناطق الشمالية منها؟

٢ ـ التهديدات الصهيونية للمياه اللبنانية

أ ـ التهديدات السياسية

إذا ما أعدنا قراءة التوجهات الصهيونية منذ ما يقرب من مئة عام، وبشكل محدد في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩، يتضح مدى خطر الفكر الصهيوني في ما يتعلق بلبنان ومطالب الصهيونية من هذا المؤتمر لضم الجنوب اللبناني كحد أدنى إلى حدود دولة الكيان الصهيوني في الفترة الممتدة بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ والتي رسمت فيها الحدود المشتركة بين فلسطين وكل من لبنان وسورية، كما يلاحظ ذلك من تتبع محاولات إقامة مستعمرات يهودية مجاورة لحدود لبنان.

كان من بين نتائج الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، السيطرة من قبل قوات الاحتلال على ٣٠ كلم من مسار نهر الليطاني، وقد أجرى المهندسون الصهاينة عدة مسارات لتحويل النهر، من خلال حفر نفق بطول ١٧ كلم يمتد من أسفل الخردلي تحت بلدة دير ميماس إلى سهل الحولة.

(٢٥) Bassam Jaber, «The Water Resources in Lebanon,» paper presented at: Conference on the Environmental Management for Sustainable Development in Lebanon, UNEP/LNCSR, Beirut, 1995.

(٢٦) فادي قمير، **مياه لبنان بين الضياع والاستثمار** (بيروت: دار دكاش للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٣١٩.

بعبارة أخرى، فإن التهديدات الصهيونية السياسية للمياه العربية اللبنانية ليست وليدة مرحلة معينة، بل إنها ضمن خطط استراتيجية متواصلة، وتتزايد الأطماع الصهيونية يومياً بالثروة المائية العربية، التي أصبحت الموجّه الأول لسياسات الدولة العبرية. وخلال مفاوضات السلام، كان الماء حاضراً بقوة، ولم يتورع المفاوضون الصهاينة عن إثارة قضية المياه كحق لهم في الضفة الغربية، والمناطق العربية الأخرى، ومن بينها مياه الجنوب اللبناني واستغلاله بعد التسوية، حيث تم استبدال عبارة الحدود الآمنة بمقولة الحد المائي الأكثر استقراراً.

ب ـ التهديدات الاقتصادية

إن أطماع العدو الصهيوني بالمياه اللبنانية واضحة ومؤكدة من خلال العمليات العدوانية والتلويح باللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق ما يريده هذا الكيان الغاصب، وحرص الدولة العبرية في الحفاظ على كل نقطة مياه في هذا المجرى، وخوفها الزائد من هجمة المستثمرين اللبنانيين لاستثمار أموالهم في التجارة السياحية على طول ضفة الوزاني الغربية، يشجعهم على ذلك النجاح المفاجئ وغير المتوقع لقرية حصن الوزاني، وخصوصاً أن سبعة مشاريع سياحية أقيمت عند هذه الضفة خلال أقل من ٤ سنوات.

كل هذه العوامل جعلت إسرائيل تأخذ القرار بالتوجه المباشر إلى حافة الوزاني، لتلامس آلياتها ومعداتها العسكرية المياه، ولتقوم بأعمال قياس نسبة المياه في الجانب اللبناني دورياً وفي كل الفصول، حتى يمكن أن يصل بها الأمر إلى تركيب محطات متطورة لقياس منسوب المياه، لحظة بلحظة عند الضفة الشرقية للوزاني، إضافة إلى معدات لتحديد نسبة التلوث، مستفيدة من الاعتراف الدولي الذي يحدد الخط الأزرق عند منتصف مجرى النهر، ناهيك بأعمال التشويش والتهديد المباشر وعن قرب، الذي يمكن أن تقوم به عناصر الاحتلال، بعدما أتاح لها القرار الدولي الرقم ١٧٠١ الوصول إلى عدة مناطق خارج سياجها الشائك القديم، باعتبار أن الخط الأزرق في عدة أماكن حدودية، يتجاوز الخط الحدودي وسياجه الشائك. إذ شُرِّع وصول عناصر العدو إلى هذه المناطق، بحماية «اليونيفيل» بعد العام ٢٠٠٦، ومنها المنطقة الواقعة بين مجرى الوزاني والسياج الحدودي المقام في المرتفعات المشرفة على النهر، ويبلغ طول هذه المنطقة نحو ٣ كلم ويراوح عرضها بين ٢٠٠ و٤٥٠ متراً، علماً أن هذه المساحة وغيرها كانت محرمة على العدو منذ التحرير عام ٢٠٠٠ وحتى عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

وكان العدو الصهيوني وما زال يهدد بشن حرب جديدة على خلفية ما وصفه بالخطط اللبنانية لجرّ المياه من نهر الوزاني الذي يرفد من الحاصباني ويصب في بحيرة طبرية، وأنه في وضع قلق من إقدام جهات ممولة على بناء موقع سياحي (حصن الوزاني) على الجانب اللبناني من النهر(٢٧).

يعمل الكيان الصهيوني لسرقة المياه اللبنانية وفقاً لمشروعات سعى ويسعى لتنفيذها ومنها:

(١) مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه الحاصباني: حيث يستغل المشروع ١٠٠ مليون م٣ سنوياً (٨٠ في المئة من طاقة النهر)، وذلك بإنشاء خزان داخل الحدود اللبنانية على ارتفاع ٣٠٠ متر، ومد قسطل ضغط يصل إلى الخزان لمحطة توليد طاقة كهربائية يحدد موقعها داخل الكيان الصهيوني بالقرب من مجرى النهر على ارتفاع ١٢٠ متراً، تبلغ تكلفته ٢٤ مليون دولار وينتج طاقة قدرها ٤٠ مليون كيلوواط/ ساعة سنوياً.

(٢) مشروع تحويل مياه الليطاني إلى حوض بحيرة طبرية من خلال حفر نفق بطول ٦ ـ ٨ كلم من أجل تحويل الليطاني إلى الحاصباني أو إلى العيون، وهناك خياران لذلك: **الأول**، خيار التحويل إلى الحاصباني فوق «بركة الليطاني» وخزان الخردلي؛ والخيار **الثاني**، التحويل من الليطاني إلى نهر العيون.

(٣) بالنظر إلى مقترحات إليشع كالي، نجد أنها عبارة عن ملحقات لمشروع تم تنفيذه سابقاً (جزء منه على الأراضي اللبنانية والباقي على الأراضي الفلسطينية المحتلة)، والمطلوب إكمال الجزء المتبقي من المشروع في عمق الأراضي اللبنانية، والاستفادة القصوى من الموارد المائية اللبنانية(٢٨).

ج ـ التهديدات البيئية

استخدم العدو أساليب عديدة لإحداث تلوث خطير في الموارد المائية اللبنانية، ومن أكثرها سوءاً الحرب، فخلال حرب تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦، شكل قصف محطة الجية لتوليد الكهرباء أكبر كارثة بيئية تسببت في تسرب ١٥,٠٠٠ طن من النفط إلى

(٢٧) طارق أبو حمدان، «المطامع الإسرائيلية بالمياه اللبنانية تزيد مخططاتها العدوانية في الوزاني،» السفير، ٢٠١٣/٧/١٢.

(٢٨) «الموارد المائية العربية والأطماع الإسرائيلية،» القدس العربي، ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

الشاطئ، وألحقت أضراراً بالغة بـ ١٥٠ كلم من الساحل اللبناني إضافة إلى أجزاء من الساحل السوري.

وفي هذا السياق، أفاد تقرير صادر عام ٢٠٠٧ عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان «التقييم البيئي لفترة ما بعد الصراع» أن المخلفات البيئية للصراع تشبه بشكل كبير الآثار البيئية والصحية المرتبطة بالرماد الخطر أو السام والزيوت والمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية الصناعية والأنقاض والنفايات الصلبة والصرف الصحي، وقد تشكل كل هذه الآثار مخاطر صحية.

وكانت البيئة الطبيعية الضحية الأولى للعدوان على لبنان، فبعد وقف إطلاق النار في عدوان ٢٠٠٦، بدأت الملامح تتكشف عن المجزرة البيئية التي ارتكبت بحق لبنان. فقد كان العدوان سبباً مهماً في تدمير البيئة الطبيعية من خلال الاستهداف المباشر لكل المقومات البيئية. حيث شمل العدوان البحر والبر، ولم يقف الاعتداء عند بيوت دُمرت، ولا مزارع أحرقت، ولا مدنيين استشهدوا، بل تعدى ذلك إلى تلوث بيئي سيعانيه لبنان لسنوات قادمة.

تعرضت المياه للتلوث بسبب تعرض شبكات المياه والصرف الصحي لأضرار واسعة النطاق، وهو ما سبب حالات تدفق المياه المبتذلة والنفايات الصناعية السائلة إلى الأنهار والجداول والأودية والآبار وقنوات المياه الجوفية؛ الأمر الذي ربما يؤدي إلى استمرارية خطر التلوث البيولوجي البكتيري لفترة تدوم عشرات السنين، في حال تعرضت المياه الجوفية لأي نوع من أنواع الملوثات. ووفقاً للوصف الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة البيئية، فالمياه الواردة عبر الشبكات العامة في الضاحية الجنوبية، ولا سيّما منطقة حارة حريك والمربع الأمني، فإنها «خطرة حتى في الاستخدام المنزلي» لذلك ينصح بغليها قبل الاستخدام. إلى ذلك وصف تقرير «يونيب» نهر الغدير في الضاحية الجنوبية الذي يصب في البحر عند منطقة الأوزاعي بأنه أحد أهم مصادر تلوث البحر بسبب وجود مستويات عالية من المعادن الثقيلة والمركبات العضوية السامة فيها، بما في ذلك الديوك سينات والنيطرات، إضافة إلى تلوث عالٍ جداً بالبكتيريا.

وتفيد التقارير والدراسات أن الشاطئ اللبناني هو أكثر ضحايا التلوث، وبخاصة الساحل الشمالي الممتد من أقاصي محافظة الشمال إلى حدود البترون فهو عرضة لمخلفات المصانع المنتشرة، كما أنه منطقة للصيد البحري العشوائي، في حين أن آثار النفط المتسرب من مستودعات معمل الجية التي قصفت أثناء العدوان الإسرائيلي

الأخير تنتشر واضحة بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى تصحر مساحات واسعة من الشاطئ الشمالي، وانقراض أنواع عديدة من الأسماك التي كان يشتهر بها لبنان، ناهيك بضعف نمو النباتات البحرية نتيجة تلوث وسائل تكاثر الأسماك.

كان للأعمال الإجرامية الكارثية التي ارتكبها العدو الصهيوني ضد الموارد المائية اللبنانية بشكل خاص، والبيئة اللبنانية بشكل عام، أثرٌ في توجه المنظمات الدولية إلى إدانتها، وتم التحرك على مستوى الأمم المتحدة حيث تبلور هذا الموقف وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمسة قرارات أدانت فيها إسرائيل وطلبت منها التعويض عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالشواطئ اللبنانية، ولكن من دون جدوى. فلطالما أصدرت الأمم المتحدة قرارات بحق الكيان الغاصب ولم تحظ بأي التزام إسرائيلي.

وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الـ ٩١ على مشروع القرار السادس المتعلّق بالبقعة النفطية. وما يهم في هذا القرار أنه كرر القرارات السابقة في هذا الخصوص، وهذا ما أشارت إليه فقراته، التي أعربت فيها الجمعية العامة عن عميق قلقها إزاء الآثار السلبية الناجمة عن قيام القوات الجوية الإسرائيلية بتدمير خزانات النفط في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطة الجية اللبنانية لتوليد الكهرباء، إضافة إلى إشارتها إلى أن البقعة النفطية أحدثت تلوثاً شديداً في شواطئ لبنان وتلوثاً جزئياً في الشواطئ السورية، وخلفت بالتالي آثاراً شديدة في سبل كسب العيش والاقتصاد في لبنان، بسبب آثارها السلبية في الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة والصحة البشرية في البلد.

والأهم من ذلك كله أن الجمعية العامة جددت طلبها من الكيان الصهيوني أن يتحمل المسؤولية عن تقديم تعويض فوري وكافٍ لحكومة لبنان والبلدان الأخرى التي تضررت بصورة مباشرة من البقعة النفطية، مثل سورية التي تلوثت شواطئها جزئياً، ويشمل التعويض تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها.

في ختام هذا الفصل، يمكن أن نصدق مقولة: «أرى ماء وبي عطش شديد» على الواقع العربي، الذي أصبح عرضة للكثير من التحديات والتهديدات، فهذا الكيان الصهيوني المزروع في قلب الوطن العربي استغل كل الشروخ في الصف العربي، واستعمل أقبح الوسائل لتنفيذ غاياته في السيطرة والهيمنة على موارد العرب الطبيعية، ومن أهمها، بل ومن أكثرها انتفاعاً استراتيجياً المياه، فعمد إلى سرقتها والتطاول على

مواردها بالحرب تارة، وبخدعة المفاوضات وزيف الاتفاقيات تارات عديدة. إلى ذلك تحاول الدول المجاورة والمحيطة بالوطن العربي، كتركيا وإيران، بسط نفوذها على منابع الأنهار التي تعد الروافد الرئيسية لحياة الشعوب وازدهارها في المنطقة العربية؛ وهذا النيل بات مسرحاً للصراعات وقنبلة موقوتة تهدد الأمن المصري العربي، بعد أن كان مسرحاً للحضارة والتطور والاستقرار لشعب مصر والشعوب المجاورة.

بات موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط، وفق تحليل دوائر سياسية عالمية. يقول الخبير الأمريكي توماس ناف: «إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري»، وبخاصة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فإثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وإريتريا والكونغو بلدان تتحكم بنحو ٦٠ في المئة من منابع الموارد المائية للوطن العربي، ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه. كما أن بعض الدول أخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً جداً يتمثل بمحاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية، ويقع على رأس هذه الدول تركيا والكيان الصهيوني.

الأخطر من ذلك هو تبنّي بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الفاو تلك الاقتراحات، متناسية حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

ويمكن القول إن الماء شكّل محور العلاقات الجيوبوليتيكية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في منطقتنا العربية، وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية، فقامت الحضارات القديمة في العراق ومصر وبلاد الشام على ضفاف دجلة والفرات والنيل.

الفصل السادس

المشكلات المائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

مقدمة

من نظرة تاريخية إلى مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي، نلاحظ أن بلدان الخليج العربية أعربت عن تمسكها بمبدأ الأمن الجماعي منذ عقود طويلة. وهي أدركت مبكراً أن مثل هذا المبدأ هو شكل من أشكال التعاون الدولي ويؤدي بالنتيجة إلى الاندماج أو التكامل، فعملت منذ ما يزيد على العقدين على إنشاء مجلس التعاون، الذي تبنى تحقيق الأمن المشترك، من طريق استراتيجية أمنية لها جانبان: داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية؛ وخارجي من طريق تنسيق السياسات الدفاعية ودعم القدرات العسكرية وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة).

مع تطور مفهوم الأمن القومي وعناصره ومقوماته على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية أدركت بلدان الخليج هذا التطور، وباتت رؤيتها للأمن القومي لا تقتصر فقط على القدرات العسكرية لصد العدوان أو تحقيق الشعور بالأمن، بل منسجمة ومتوافقة مع حاجتها الفعلية إلى الأمن وما هو معمول به في دول العالم المختلفة. وأصبحت مسألة تأمين دولها من الداخل وحمايتها من التهديد الخارجي، بما يكفل لشعوبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام، هي من أبرز عناصر التطور الاستراتيجي في مفهوم الأمن الخليجي. وبهذا المعنى، وسعت مفهومها للأمن ليتعدى الجانب العسكري إلى نظرة استراتيجية شاملة تعكس تطلعات شعوبها لتحقيق أمنها القومي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

ومن بين أهم ما سعت له بلدان مجلس التعاون الخليجي، في إطار تحقيق أمنها القومي، هو الأمن المائي؛ إذ لا يمكن إغفال الحقائق المتعلقة بتلك المسألة وأبعادها لدول المنطقة، وهذا ما سيناقشه هذا الفصل من الدراسة.

الخريطة الرقم (٦ ـ ١)

بلدان مجلس التعاون الخليجي[١]



أولاً: التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين بلدان الخليج العربية هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية. وما نتج منها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيراً بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وقد أدركت بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف، فأنشأت مجلس التعاون في شهر أيار/ مايو عام ١٩٨١ في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة[٢]، حيث تم إقرار النظام الأساسي

---

(١) «مجلس التعاون الخليجي يدرس التحول إلى كونفدرالية لمواجهة الأطماع الإيرانية،» أخبار العرب (١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، <http://akhbaralarab.net/index.php/regional/36174-2011-04-12-20-05-36>.

(٢) عبد الله بن عبد الله العبيد، «السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» ورقة قُدِّمَت إلى: ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، التي عُقِدَت في عمّان ـ الأردن بين ٢٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٤.

للمجلس الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية، وساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من المقومات الأساسية للوحدة الخليجية، وهي سمات تجمع البلدان الخليجية دون غيرها من البلدان الأخرى في المنطقة، تتمثل بالعقيدة المشتركة وتشابه الأنظمة ووحدة التراث وتماثل تكويناتها السياسية والاجتماعية والسكانية وتقاربها الثقافي والحضاري(٣).

مثل مجلس التعاون الخليجي استجابة تلقائية للواقع الجغرافي والمعطيات التاريخية والاقتصادية والمناخات الاجتماعية والثقافية والسياسية المشتركة بين بلدان المنطقة، وأتى بواقع يجسد الإرادة السياسية والرغبة المشتركة لدى قادة وشعوب بلدان المجلس في تحقيق التعاون والتكامل والوحدة. ولعل هذه الخطوة قد سبقتها صيغ تعاون في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، كان من أهمها قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١(٤)، وما تلا هذا الحدث التاريخي خلال السبعينيات من تكثيف لمساعي بلدان الخليج من أجل تحقيق المزيد من التقارب والتعاون، أنتج العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وتشكيل هيئات وأجهزة مشتركة، وإنشاء عدد من اللجان الوزارية والفنية، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة، إضافة إلى عدد من الأنشطة الرياضية المشتركة بين بلدان المنطقة، والتي كان من أبرزها دورة كأس الخليج التي أقيمت للمرة الأولى في البحرين عام ١٩٧٠(٥).

---

(٣) محمد عبد الله فلاتة، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الاستمرارية في ظلّ التباين،» **شؤون العصر** (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٢٠ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦٠.

(٤) في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، تمّ الإعلان عن اتفاق بين حاكمي دبي وأبو ظبي حول قيام اتحاد فدرالي بين الإمارتين، وتمّت دعوة الإمارات الخمس الأخرى (الشارقة، أم القيوين، الفجيرة، عجمان، رأس الخيمة) للانضمام إلى الاتحاد، كما تمّت دعوة كلّ من قطر والبحرين، وبدأت المشاورات بين الإمارات التسع وانتهت بانعقاد المؤتمر التاريخي لحكام الإمارات العربية التسع في دبي في الفترة الممتدّة بين ٢٥ و٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨، أعلن فيه عن اتفاقية لإنشاء اتحاد مركزي باسم اتحاد الإمارات العربية ليضم: قطر، البحرين، أم القيوين، أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، والفجيرة، بهدف تحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية والقيام بهذه الخطوة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم. وتعرّضت هذه الاتفاقية للعديد من التحديات أثناء مرحلة تنفيذها أدّت في نهاية الأمر إلى انسحاب قطر والبحرين من الاتحاد عام ١٩٧١ بعد إعلان استقلالهما، واستمرّت الإمارات الأخرى في سعيها للوصول إلى اتحاد بينها وهو ما تمّ بالفعل حين تمّ الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ كاتحاد بين سبع إمارات. انظر: رياض نجيب الريس، **وثائق الخليج العربي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٦ ـ ٢٩. انظر: يحيى رجب، **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية** (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٩٦.

(٥) **التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاماً** (الرياض: مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

عـززت قنـاعـات قـادة وشعـوب بـلدان الخليـج في تلك الفترة الزمنية (خلال السبعينيات) السعي الحثيث لإيجاد إطار متكامل للتنسيق والتعاون في ما بينها، إيماناً منها بأن التعاون هو تطور تلقائي لما يربط بينها من علاقات وثيقة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، دعمتها عوامل أخرى من التاريخ المشترك والتجاور الجغرافي والتشابه في الأنظمة والظروف الاقتصادية، منطلقة في ذلك من قاعدة جهود التنمية لهذه البلدان لتوفير الاستقرار وتحقيق العيش الكريم لأبنائها، فاستطاعت أن تشكل في ما بينها العديد من أوجه التعاون ومؤسساته المشتركة، والتي مهدت الطريق لإنشاء مجلس التعاون الخليجي[٦].

يشار في هذا المقام إلى أن الخطوات العملية في منحى تحقيق الوحدة بين دول الخليج تمثلت جدياً بإنشاء مجلس الإمارات المتصالحة عام ١٩٥٢، الذي كان يجتمع مرة أو مرتين كل سنة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، إلا أنها كانت مقتصرة على المسائل الإدارية[٧]، ثم جاءت خطوة إنشاء «قوة حرس عمان» التي اتخذت الشارقة مقراً لها عام ١٩٥٥، لحماية أعمال التنقيب عن النفط، ثم اتخاذ العديد من الخطوات الوحدوية منها:

- اختيار علم موحد لإمارات الخليج الذي رفع على مقر مجلس الحكام.
- صدور قرار مجلس الإمارات المتصالحة بتوحيد جوازات السفر بين إمارات الخليج الأعضاء.
- إنشاء مجلس تشاور تابع لمجلس الإمارات المتصالحة ليكون بمنزلة مجلس تنفيذي لقراراته[٨].

---

(٦) من أهمّ أوجه التعاون المشترك التي تحققت بين بلدان منطقة الخليج العربية قبل انضمام سلطنة عُمان لمجلس التعاون: «شركة طيران الخليج» التي تُعَدُّ أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي في الخليج والتي تأسست عام ١٩٥٠، و«الحوض الجاف» في البحرين عام ١٩٦٨، وبعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم انضمت عمان إلى كل من: «شركة الملاحة العربية المتحدة» في الكويت والتي أنشئت عام ١٩٧٦، و«بنك الخليج الدولي» في البحرين والذي افتتح عام ١٩٧٦، و«اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة دول الخليج العربية» في السعودية حيث أنشئ عام ١٩٧٩. انظر: المصدر نفسه.

(٧) عبد الله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي** (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣)، ص ٤٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

ثانياً: مراحل وظروف تطور مسيرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي

مرت مسيرة إنشاء مجلس التعاون بمراحل عديدة، كان أولها في عام ١٩٧٥، حين زار الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها في تلك الفترة أبو ظبي بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٥، وأجرى محادثات مطولة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات، حيث صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرئسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين في العام على الأقل[٩].

وفي أيار/ مايو عام ١٩٧٦، دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى «إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة الشعوب في المنطقة واستقرارها»[١٠]. وفي هذه الأثناء، وجهت عمان الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة واستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها. وعُقد هذا المؤتمر في مسقط يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بحضور وزراء خارجية كل من: الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر، العراق، وإيران؛ حيث افتتح السلطان قابوس المؤتمر بكلمة أكد فيها أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة[١١].

وخلال عام ١٩٧٨، تكثفت المساعي من بلدان الخليج العربية لإيجاد إطار ملائم للتعاون والتكامل بينها، إلى أن أثمرت الزيارات التي تمت بين ممثلي الدول الخليجية على مدار هذا العام عن بيانات مشتركة كان لها أثر هام في تهيئة مناخ تأسيس مجلس التعاون. ولعل ما يهمنا في دراستنا هو ما جاء في البيان المشترك الكويتي ـ العماني الصادر في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨، حيث أفاد نصه: «وباستعراض العلاقات الخليجية، يشير الجانبان إلى دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة ويدعوان إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها، الأمر الذي

(٩) التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاماً، ص ١٤.

(١٠) محمد الرميحي، «مجلس التعاون الخليجي.. تقييم تجربة عربية،» التعاون (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، السنة ٣، العدد ٩ (١٩٨٨)، ص ١٠٩.

(١١) التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاماً، ص ١٦.

تحتمه عقيدتها الإسلامية وعلاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور بينها، وتلبية لأماني شعوب المنطقة في تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار»(١٢).

وتقدمت الكويت في الفترة التي انعقد بها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، بمبادرة عرضت فيها تصوراً استراتيجياً خليجياً للتعاون المشترك في جميع المجالات، وتم إرسال هذا التصور إلى جميع الدول المعنية لدراسته، حيث تمخضت فكرة إنشاء المجلس خلال قمة لدول الخليج العربية تم انعقادها على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (السعودية) في الفترة ٢٥ ـ ٢٨ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٨١(١٣).

وفي يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ عقد مؤتمر في العاصمة السعودية الرياض ضم وزراء خارجية كل من: الإمارات، قطر، البحرين، عمان، السعودية والكويت، وتمت الموافقة على إنشاء مجلس للتعاون يضم الدول الست المذكورة لبلورة وتطوير التعاون والتكامل في ما بينها في مختلف المجالات. وقرر وزراء الخارجية الستة عقد اجتماع آخر لهم في مسقط في آذار/ مارس عام ١٩٨١، حيث عقدت لجنة الخبراء المختصة بوضع النظام الأساسي للمجلس في مسقط يومي ٧ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٨١ لاستكمال مناقشة مشروع النظام الأساسي في إثر ورقتي عمل تقدمت بهما كل من عمان والكويت، وقد توج اجتماع مسقط بصدور النظام الأساسي لمجلس التعاون والإقرار بالمصادقة عليه من الدول الأعضاء الستة(١٤).

في ضوء ما تقدم، مثل إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعاملاً واعياً من الدول الست الأعضاء مع ما جرى من تطورات إقليمية ودولية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، وبخاصة في العقد الثامن من القرن العشرين منذ بدايته. كان لهذا التعامل أبعاد سياسية ساهمت في الإسراع في تنفيذ فكرة إنشاء مجلس التعاون، منها ما ارتكز على عوامل ذاتية تخص الدول الست الأعضاء، ومنها ما ارتكز على عوامل إقليمية ودولية فرضتها، وزادت أهميتها الحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٨٠ والمخاطر التي ترتبت عليها. وسرّعت العوامل التالية في إنشاء مجلس التعاون الخليجي:

(١٢) «بمناسبة مرور خمس سنوات على إنشاء مجلس التعاون،» وزارة الإعلام العمانية (١٩٨٦)، ص ١١.

(١٣) شاكر النابلسي، طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(١٤) مسيرة عُمان في إطار مجلس التعاون الخليجي (مسقط: وزارة الإعلام العُمانية، ٢٠٠٣)، ص ٢٣.

١ ـ العوامل الذاتية (الخاصة) بالدول المؤسسة للمجلس[١٥]:

أ ـ امتداد بلدان الخليج العربية في رقعة جغرافية واحدة، إذ إنها تقع في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة أسهمت في تيسير الاتصال والانتقال والتواصل بين شعوبها.

ب ـ التجانس الديني والثقافي والارتباط بعلاقات أسرية اجتماعية على مستوى الشعوب.

ج ـ ترابط المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهو ما فرض على هذه البلدان ضرورة التعاون والتكامل لمواجهة أي مخاطر محتملة.

د ـ تمتع بلدان مجلس التعاون جميعها بأهمية استراتيجية متأتية من كون هذه المنطقة مصدراً عالمياً هاماً للطاقة، إذ تملك هذه البلدان ثروة نفطية تشكل ٤٤ في المئة من الاحتياطي العالمي، ونحو ربع الاحتياطي العالمي من الغاز[١٦]، وهذا ما خلق لديها مفاهيم مشتركة لحماية ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها النفط وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.

هـ ـ أهمية الوحدة لمواجهة مشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تفي بحاجات المجتمعات المحلية الاستهلاكية.

و ـ إن الحاجة إلى مواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع المعتمد على الإنتاج الكبير استدعت وجود أسواق كبيرة لتصريفه، وهو ما أسهم في وجود فكرة مجلس التعاون للمساعدة في تهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديث إلى المنطقة على مستويين[١٧]: **الأول**، يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات؛ **والثاني**، يتمثل بالتنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من بلد من بلدان الخليج العربية.

---

(١٥) عبد الواحد مشعل، «المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٩٢ (٢٠١٢)، ص ٣٣.

(١٦) محمود علي الداود، «تطور العمل العربي المشترك في منطقة الخليج العربي،» **شئون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس)، العدد ٥١ (١٩٨٧)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٨.

٢ ـ العوامل الإقليمية والدولية المساهمة في إنشاء مجلس التعاون

أ ـ أطماع القوى الاستعمارية في موقع بلدان الخليج العربية وما تكتنز به أرضها من ثروة نفطية هائلة.

ب ـ اشتداد المنافسة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي للسيطرة على المنطقة بعد انسحاب بريطانيا منها عام ١٩٧١، وما رددته تلكما القوتان العظميان من مزاعم الفراغ الأمني، فقررت بلدان الخليج رفضها أي حماية أجنبية، وهو ما ترجمه البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الأولى التي عقدت في مدينة أبو ظبي في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١ بأن «أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها»[(١٨)].

ج ـ مثل الغزو السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بداية مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي، حيث كان لهذا الحدث انعكاساته المباشرة على أمن الخليج، تمثل أبرزها باقتراب منطقة الخليج وزيادة حدة الحرب الباردة ونقلها إلى الخليج، حين أعلن الرئيس الأمريكي كارتر عن استراتيجيته المسماة «مبدأ كارتر»[(١٩)]، بعد الغزو بأيام، والذي يقضي باعتبار الخليج داخلًا في دوائر الأمن القومي الأمريكي.

د ـ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ التي ولدت مخاوف لدى بلدان الخليج العربية من أن تمتد هذه الحرب وتشمل الدول غير المشتركة في القتال.

هـ ـ التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية الناتجة من انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة، ولم يكن بالإمكان مواجهة هذه التغييرات بشكل منفرد، الأمر الذي حتّم تطوير وتأطير التعاون بين بلدان الخليج العربية بهدف تعزيز مواقفها في النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

---

(١٨) عبد الله يعقوب بشارة، «مجلس التعاون وشرعية التعاون الإقليمي العربي،» التعاون (الأمانة العامة لمجلس التعاون)، العدد ١١ (آب/ أغسطس ١٩٨٨)، ص ٩.

(١٩) مبدأ كارتر: الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق جيمي كارتر وأكّد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدّد الخليج؛ بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وكانت جذور هذا المبدأ هي فكرة إنشاء قوات التدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفائها على المشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلّة لهذه القوة عرفت بالسنتكوم. انظر: الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني، <http://www.nuwab.gov.bh/InformationCenter/Show.aspx?ArticleId=148>.

و ـ التوجه الذي ساد العلاقات الدولية في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، والذي دعا إلى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية، وقد تمت الإشارة إلى هذه النقطة في بداية معرض الحديث عن نشأة مجلس التعاون الخليجي.

وتعقيباً على ما تم استعراضه من ظروف ودوافع ومراحل نشأة مجلس التعاون، ومن خلال استقراء الباحث للمشهد والموقف السياسيين اللذين سادا في تلك الفترة (منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات) يتوقف عند ما كانت تطلقه القوى العظمى من ادعاءات بوجود ما يسمى «الفراغ العسكري والأمني» في الخليج، والتي سعت تحت مظلتها للعودة إلى المنطقة الخليجية وفرض سيطرتها على بلدان الخليج، تأميناً لمصالحها وحفاظاً على سياساتها الاستعمارية المستترة وراء مزاعم توفير الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد تكشفت هذه المزاعم أمام بلدان المنطقة الخليجية التي أبت إلا أن تتولى هي بنفسها مسألة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة دون التدخل الأجنبي فيها.

لقد جاءت ردة الفعل الخليجية على كل تلك الظروف والمعطيات بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي تماشى بمبادئه وأفكاره مع المبادئ الإقليمية والدولية، بحيث إذا ما نظرنا إلى ميثاق جامعة الدول العربية نجد من خلالها الموقف المؤيد من قبل الجامعة العربية لإقامة تنظيمات أصغر داخل هيكلها، إذا كان الهدف منها بالدرجة الأولى تقوية الروابط بين الدول الأعضاء فيها والعمل المشترك لتحسين الواقع العربي في إحدى القضايا الحيوية والهامة للدول الأعضاء في تلك التنظيمات[٢٠].

وجاء التأكيد نفسه لشرعية إنشاء مجلس التعاون على المستوى الدولي، متماشياً مع أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين من ميثاقها[٢١]. بهذا يتضح توافق أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي مع ضوابط وأهداف المنظمات الإقليمية والدولية. كما كان هناك توافق في الملامح

---

(٢٠) من ذلك: نصّت المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن: «للدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نصّ عليه هذا الميثاق اتخاذ ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض».

(٢١) نصّت الفقرة الأولى من المادة الرقم ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: «ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة». انظر: ميثاق الأمم المتحدة.

الأساسية للدول التي شكلت أعضاء هذا المجلس، فالجغرافيا والتضاريس واحدة ومتشابهة، والأنظمة السياسية الحاكمة متماثلة، والدين واللغة واحدة، إضافة إلى ما جمع بينها من تراث تاريخي حضاري واحد. واسترعت فكرة بقائها منفردة أمام الكيانات الدولية الكبرى والمؤسسات الاقتصادية والسياسية في العالم انتباهها، وجعلها تضع في الاعتبار أهمية التعاون والتكامل في ما بينها، لأنها لا تستطيع الصمود منفردة أمام التهديدات المستمرة والأطماع المتكررة بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة.

وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي، شأنها شأن بقية البلدان العربية، الكثير من التحديات والمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والمائية والبيئية. وسنتناول في هذا الفصل المشكلات المائية والبيئية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بسبب أهمية تلك المشكلات ولما لها من انعكاسات خطيرة على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، ولا سيّما مع تصاعد حدة المشكلات المائية في الإقليم العربي، سواء منها المشكلات الداخلية لكل دولة، أو المشكلات ذات الصلة بدول الجوار العربي. وربما كان تميزها بارتفاع حاد في درجات الحرارة، وقلة سقوط الأمطار في فصل الشتاء، بما عرضها للجفاف والتصحر، هو ما يزيد حدة المشكلة المائية والبيئية لدى بلدان الخليج العربي.

ثالثاً: مشكلات التصحر في بلدان مجلس التعاون

١ ـ التصحر: تعريفه وأسبابه

يُقصد بالتصحر حدوث حالة من التغيير في الخصائص البيئية لمنطقة جغرافية، وهو من المشكلات التي تواجه العديد من الدول، لما له من انعكاسات سلبية على التنمية الزراعية. فالتصحر ناتج من عدة أسباب من بينها الدور السلبي من قبل الإنسان. وإذا كان التصحر ظاهرة تشمل جميع دول العالم، إلا أنه ليس بالدرجة نفسها لدى جميع المناطق الجغرافية، وهو مرتبط بظروف طبيعية وبشرية خاصة بكل دولة[٢٢].

أما أسباب ظاهرة التصحر فيمكن تقسيمها إلى أسباب طبيعية وأسباب بشرية:

(٢٢) سيف سالم القايدي، المدخل إلى الجغرافية الاقتصادية (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

أ ـ الأسباب الطبيعية

عندما نتحدث عن الأسباب الطبيعية فلا بد من أن نتناول العوامل المناخية، وهذا واضح في المناطق الحارة جداً، التي ليس لديها موارد مائية كافية لمواجهة حاجات النبات إلى الزراعة كي تشكل غطاءً مناسباً للتربة، وهو ما أدى إلى وجود ظاهرة التصحر المرتبطة بالجفاف، ومن ثم تتولد أنواع مختلفة من التصحر أو الصحاري، حيث توجد صحارى حارة، والصحارى الحارة الساحلية، وهذه الأخيرة تقع على السواحل الغربية للقارات. وعليه، فإن الظروف المناخية التي ينتج منها حالة من عدم انتظام سقوط الأمطار. وفي كثير من الأحيان لا توجد أمطار لفترات طويلة، ما يتسبب في ارتفاع في درجات الحرارة وهبوب العواصف الرملية، وهذه الحالة موجودة ومعروفة في معظم بلدان الخليج العربي، وبالتالي تزداد ظاهرة التصحر في هذه المناطق(٢٣).

ومن العوامل الطبيعية، إضافة إلى المناخ، وجود ما يعرف بظاهرة التعرية، ويقصد بها انحسار الغطاء الترابي وانجرافه بفعل الرياح أو المياه الجارية. يذكر أن زيادة ظاهرة التعرية أيضاً مرتبطة بازدياد سرعة الرياح. ومن بين العوامل الطبيعية ما يمكن معرفته بسهولة، ونقصد به التدهور الذي يصيب الغطاء النباتي نتيجة للتغير المناخي، أضف إلى العوامل الطبيعية، ما يطلق عليها الرمال المتحركة، حيث تقوم الرياح بنقلها من مكان إلى آخر، وبالتالي تشكيل الكثبان الرملية، حيث لا تكون هذه الكثبان مستقرة، بل تنتقل هي الأخرى من مكان إلى آخر بفعل الرياح القوية(٢٤).

ب ـ الأسباب البشرية

تساهم العوامل البشرية بدور خطير في عملية التصحر. ويشار إلى أن العوامل البشرية متعددة ومختلفة من حيث التأثير والآثار الناجمة عن سلوك الانسان إزاء الطبيعة، ومن الأمثلة على تسبب التصرفات البشرية في زيادة التصحر زيادة معدلات استهلاك المياه للزراعة، بسبب زيادة عدد السكان، حيث تزداد معدلات النمو السكاني في مختلف دول العالم، وهو ما له انعكاس خطير على زيادة معدلات استهلاك الماء في استخداماته المختلفة(٢٥).

---

(٢٣) محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الإنماء العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢١ ـ ٢٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٣٣.

(٢٥) القايدي، المصدر نفسه، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

من المؤكد أن آثار التصحر السلبية تنعكس بالدرجة الأساسية على الإنسان، وعلى البناء الاجتماعي لجماعة معينة في منطقة جغرافية معينة. وهذا يتعلق بالبحث عن موارد الرزق، ومن ثم الهجرات التي تحدث باستمرار من الريف إلى المدينة، وبالتالي تتفكك الروابط الاجتماعية في الريف. أضف إلى ذلك أن الأشخاص الذين يهاجرون من الريف إلى المدينة يواجهون صعوبات في التكيف مع الوضع الجديد في المدينة، وقد يتطلب الأمر سنوات وتضحيات كبيرة.

ويؤدي التصحر إلى الخلل الذي يصيب البيئة، وما يتصل بها من كوارث بيئية. ويتضح ذلك نتيجة للهجرات من منطقة إلى أخرى، إذ ربما لا تكون المنطقة التي تمت الهجرة إليها مستعدة لمواجهة تبعات الهجرة، حيث يزداد الضغط على استخدام المرافق العامة، ومواردها من مياه وغير ذلك، وازدياد النفايات وغيرها من هدر لموارد الطاقة. ومن جانب آخر، فإن الهجرة من المناطق التي تعاني ظاهرة التصحر، ستزيد التصحر سوءاً بسبب عدم وجود أناس يتحملون مهام مقاومة التصحر وتمدده إلى أماكن جديدة كانت غير مأهولة قبل الهجرة.

٢ ـ ظاهرة التصحر ومشكلاتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تقع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن دائرة المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني مشكلة التصحر بمختلف أنواعه وحالاته، ومن المؤشرات على زيادة حدة التصحر في هذه الدول:

أ ـ تزايد ملوحة تربة أراضيها

تفسر ظاهرة زيادة ملوحة التربة في دول الخليج العربي بسبب الاعتماد على المياه الجوفية المائلة للملوحة في ري المحاصيل الزراعية، إضافة إلى استخدام أسلوب الري التقليدي وهو القيام بالغمر الذي من شأنه الإسراف في استخدام مياه الري، وهذا يتسبب في دفع كميات كبيرة للتسرب إلى الطبقات السفلية من التربة، ويترتب على تجميع هذه المياه في الطبقات التحتية مع ارتفاع درجة الحرارة تجمع الأملاح وتراكمها في التربة بعد تبخر المياه.

ب ـ زحف الرمال

من بين المخاطر التي تواجه الأراضي التي تتم زراعتها في بلدان المجلس خطر زحف الرمال وإشاعة التصحر في كثير من المناطق، كما أن مشكلة زحف الكثبان

الرملية على الأراضي الزراعية في العديد من المناطق لدى مختلف بلدان المجلس تعتبر من المشكلات الخطرة التي تواجه المشاريع الزراعية الخليجية.

ج ـ تدهور الغطاء النباتي

ترتبط هذه الحالة في بلدان المجلس نتيجة الرعي الجائر، وقطع الأشجار المفرط، إضافة إلى مخيمات الربيع البرية التي يصاحبها حركة عشوائية للسيارات فوق أرض المرعى، فنجد مخيمات الربيع منتشرة في مختلف بلدان المجلس، وبخاصة في المناطق البعيدة عن التجمعات السكانية، حيث يتسبب ذلك في ازدياد ظاهرة التصحر.

فإذا كانت هذه بعض مظاهر التصحر في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فكيف تمت مواجهتها وما تداعياتها على واقع الأمن المائي الخليجي والموارد المائية المتاحة في المنطقة؟

رابعاً: الموارد المائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تعتبر نُدرة المياه، والفجوة التي تتسع باضطراد بين العرض والطلب على الماء في بلدان مجلس التعاون، من التحديات الكبيرة التي تواجه قطاعات التنمية الخليجية. فمن الثابت أن هذه البلدان تصنّف في فئة البلدان التي تعاني ندرة المياه. أضف إلى ذلك أن عمليات الدعم والحوافز الأخرى التي تقدمها الدول بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء قد أدت إلى تفاقم الأزمة والاستنزاف المفرط لمصادر المياه الجوفية غير المتجددة. كما أن غياب السياسات التي تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية الشحيحة وإدارتها بصورة أفضل، كلها عوامل أسهمت في هدر كميات كبيرة من المياه.

ولكن بالمقابل، حققت جميع بلدان المجلس خطوات جيدة خلال السنوات الأخيرة في مجال إدارة الموارد المائية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق، ولا سيّما في مجالات تطوير موارد المياه غير التقليدية والعمل على تنفيذ الخطط التي من شأنها أن تدعم الارتقاء بمستوى سياسات موارد المياه في بلدان مجلس التعاون.

يشار إلى أن قضية المياه ظلت لسنوات عديدة تناقَش في أجندة بلدان مجلس التعاون التي أعربت أخيراً عن قلقها تجاه هذه القضية، باعتبارها إحدى القضايا التي تتم مناقشتها بصورة متجددة من قبل المسؤولين، حيث إن ما نسبته ٥٠ في المئة من مشاريع

التحلية في العالم تتم في البلدان الخليجية الستة، الأمر الذي يكشف الاعتماد الكبير لبلدان المجلس على المياه المالحة، وقيامها بعمليات التحلية للأغراض المختلفة.

وما لا شك فيه أنه في ضوء المخاوف الناجمة من التغيرات البيئية في العالم، وتعرُّض البحار لهزات وعمليات جيولوجية، أصبح الاعتماد الكبير على مياه التحلية في دائرة الخطر أيضاً، الأمر الذي يتطلب إيجاد أساليب وقنوات أخرى يمكن من خلالها الاعتماد عليها في حالات حدوث أي طارئ في الأجهزة والمكائن التي تنتج هذه المياه، وإلا فإن الحياة ربما تصاب بالشلل في الكثير من النواحي. وفي ما يلي سنتناول موارد المياه في بلدان مجلس التعاون وما هي المشكلات والتحديات التي تواجهها في توفير مخزون استراتيجي من المياه، في ضوء المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية، والتصارع والتجاذب تجاه المنطقة العربية.

تعد أزمة المياه في منطقة الخليج العربي الأقسى عربياً وعالمياً، لأكثر من سبب؛ حيث تقع معظم هذه البلدان في منطقة صحراوية جافة وفقيرة بمواردها المائية. فهي تعاني ندرة الموارد المائية العذبة السطحية والجوفية. كما تعد نسبة المياه المتوافرة من سقوط الأمطار محدودة جداً وغير منتظمة، وهو ما جعلها تقع تحت خط الفقر المائي، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة في بلدان مجلس التعاون نحو ١٥٠ متراً مكعباً. وكذلك، يعد ارتفاع الطلب على المياه أحد أهم أسباب الأزمة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الطلب على المياه في جميع بلدان المجلس من ستة مليارات م٣ عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٢٦ مليار م٣ في عام ٢٠١٠، طبقاً لأحدث تقارير الأمم المتحدة؛ وهو ما أدى إلى وجود عجز مائي يصل إلى نحو ٢٠ مليار م٣ تتم تغطيته بواسطة التوسع في سحب المياه الجوفية كما في بناء محطات التحلية[٢٦].

أما أهم المصادر المائية المستخدمة للشرب والأغراض الزراعية والصناعية في بلدان المجلس فهي:

١ ـ المياه الجوفية كالآبار العادية والارتوازية والعيون والأفلاج[٢٧].

٢ ـ مياه الأمطار.

---

(٢٦) «الأمن المائي الخليجي: التحديات واستراتيجيات المواجهة،» مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣).

(٢٧) الأفلاج: مفردها فلج والمقصود به: قناة أو ساقية لتجميع المياه المستخرجة عملياً أو النابعة طبيعياً أو المتجمعة في بطون الأودية بفعل الأمطار لاستخدامها في ريّ مناطق زراعية وفق تقسيم وتوزيع معيّن. انظر: محمد حسن العيدروس، الأفلاج في مدينة العين (أبو ظبي: دار المتنبي للطباعة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٨٧ ـ ٩٦.

٣ ـ المياه المحلّاة (من محطات تحلية المياه المعالجة).

٤ ـ مياه الصرف الصحي المعالجة في المدن الرئيسية، وهذه تستخدم لري الحدائق وبعض أنواع المزروعات[٢٨].

ومن أجل الاحتفاظ بالمياه لاستخدامها عند الحاجة واستخدامها في العديد من المشروعات والتحكم في مساراتها، فقد أخذ التوجه لدى عدد من بلدان مجلس التعاون إلى إقامة السدود، إذ شهدت منذ فترة توجهاً قوياً لإنشاء السدود المائية، بغرض الاستفادة من المياه الجارية، واستغلالها بطريق أفضل وذي جدوى، حيث أجريت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية التي شملت العديد من الأودية المناسبة لإنشاء السدود على مجاريها، ذلك أن مقادير مياه الأمطار تعتبر ذات أهمية لبلدان المجلس للاستفادة منها في فترات الجفاف وتشغيل هذه السدود في الزراعة بالدرجة الأولى. ولكن، ولأهمية السدود، فضلاً عن التكلفة المالية وما تطلبه من معدات وإجراءات وقائية، فلا بد من مراعاة العديد من المواصفات الحديثة المتعلقة بإنشاء السدود. وبالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون لا بد من مراعاة ما يلي:

أ ـ الطبيعة الهيدروغرافية والجيولوجية للتربة في بلدان المجلس.

ب ـ الصراعات الداخلية والخارجية واحتمال حدوث صراعات مسلحة تكون بلدان المجلس جزءاً منها أو تقع على أرضها نتيجة وجود العديد من القواعد العسكرية الغربية، وبخاصة الأمريكية.

ج ـ أن تأخذ بعين الاعتبار الزلازل والهزات التي تحدث في الإقليم الذي تشترك معه.

لقد أقام بعض بلدان مجلس التعاون عدداً من السدود المائية لتوفير مياه الأمطار من أجل استخدامها عند الحاجة، وبخاصة في مجال الزراعة، ومن هذه البلدان:

١ ـ السعودية

أولت السعودية أهمية كبيرة لمسألة توفير الماء، فأقامت العديد من المشاريع المائية وفي مقدمها السدود بهدف الاستفادة من مياه الأمطار والسيول، والتحكم في جريانها وحجزها، لتوفيرها للاستعمال المباشر سواء للشرب أو للزراعة، وبلغ عددها

---

(٢٨) التنمية الزراعية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط ٤ (أبو ظبي: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٨٩ سداً في مختلف مناطق المملكة، ويقدر إجمالي تخزينها بـ ٨٠٩ ملايين م٣، كان آخرها سد الملك فهد في بيشة بطاقة تخزين تقدر بـ ٣٢٥ مليون م٣.

٢ ـ الإمارات

من أجل تطوير وتنمية الموارد المائية، أنشأت وزارة الزراعة والثروة السمكية في الإمارات العديد من السدود والخزانات التي تستوعب كميات كبيرة من مياه الأمطار التي تسقط على المرتفعات الجبلية. ويبلغ إجمالي عدد السدود في الإمارات ٧٢ سداً تقدر طاقتها التخزينية بنحو ١٠٧ ملايين م٣ من المياه. كما تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ ٢٧ سداً على ١٩ وادياً بالإمارات الشمالية على نفقة رئيس الدولة وتحت إشراف الدائرة الخاصة له بالتعاون مع الوزارة. ويشار إلى أن هناك العديد من مؤسسات الدولة تساهم وتشارك في إنشاء بعض السدود في مختلف الإمارات، لأغراض وقائية بشكل عام، ومنها ما يلي:

أ ـ زيادة تغذية المخزون الجوفي.

ب ـ توفير مصدر مائي سطحي لري المزروعات.

ج ـ المحافظة على التربة الزراعية والمزروعات ومنع انجرافها بالسيول.

د ـ الحدّ من الأضرار والخسائر الاقتصادية التي تسببها السيول.

هـ ـ تلبية الحاجات المائية للسكان في المناطق الزراعية.

و ـ الاستفادة من المواد الطمية التي تترسب في السدود لتحسين خصائص التربة الزراعية.

ويعد سد وادي حام من أهم السدود في الإمارات، وتم بناؤه عام ١٩٨٢ بطاقة تخزينية تقدر بنحو ٧ ملايين م٣، يليه سد وادي الوريعة الذي أُنجز عام ١٩٩٧ وتبلغ طاقته التخزينية ٢,٥ مليون م٣، ثم سد وادي البيح الذي شيد عام ١٩٨٢ وتبلغ طاقته التخزينية ٧,٥ مليون م٣، وسد وادي غلفا (١٩٨٥) وتبلغ طاقته ٣٠٠,٠٠٠ م٣، إضافة إلى المشاريع التالية:

١ ـ سد وادي إذن وتم بناؤه عام ١٩٨٢ وتبلغ طاقته التخزينية ٥٠٠,٠٠٠ م٣.

٢ ـ سد وادي حذف تم بناؤه عام ١٩٩١ وتبلغ طاقته التخزينية نحو ٣ مليون م٣.

٣ ـ سد وادي زكت تم بناؤه عام ١٩٩١ وطاقته التخزينية نحو ٣ مليون م٣.

٤ ـ سد وادي الطويين وتم بناؤه عام ١٩٩١ وتبلغ طاقته التخزينية ٣,٢٤ مليون م٣.

وأعدت وزارة البيئة والمياه، متطلبات فحص سلامة السدود بناءً على المعايير الدولية وفقاً لأرقى الممارسات، لتنفيذ فحص سلامة سدود شوكة وصفني والوريعة وزكت في شهر تشرين الثاني/ أكتوبر٢٠١٠ بواسطة الخبراء المجازين من الهيئات الدولية للسدود.

تمثلت حاجات الصيانة الطارئة للسدود استعداداً لموسم الأمطار بالأعمال الهندسية في سد نحيلة وفي سد الغيل، وتم رفعها إلى وزارة الأشغال والتعاقد مع مقاول مختص لتنفيذها بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

كما تعمل إدارة السدود على رصد البيانات المائية من تدفقات جريان المياه في الوديان والأفلاج والعيون ومناسيب المياه في بحيرات السدود والحواجز وآبار المراقبة.

وبناءً على بروتوكول التعاون المشترك مع جامعة الأمم المتحدة ـ معهد المياه والبيئة والصحة ـ تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٠ لدراسة بحثية مشتركة بين الوزارة وجامعة الأمم المتحدة بعنوان «زيادة وتحسين تغذية المياه الجوفية من البحيرات والحواجز والسدود»، ومن مكونات الدراسة التقصي وتصنيف طبقات الأرض وأثرها في تغذية المياه الجوفية في مناطق الدراسة، وتحليل فعالية تغذية المياه الجوفية من السدود الحواجز، إضافة إلى اختيار تصاميم وحفر آبار حقن المياه، وإجراء عمليات الرصد والمتابعة والتقييم، والتدريب، ورفع التقارير الدورية.

٣ ـ سلطنة عُمان

اهتمت السلطنة بإنشاء السدود إدراكاً منها لأهمية هذه المنشآت المائية ودورها الحيوي في تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الفيضانات، بدلاً من تركها تذهب هدراً إلى البحر أو الصحراء. وبدأت فكرة تطبيق منشآت سدود التغذية الجوفية بمفهومها الحديث في السلطنة منذ عام ١٩٧٨، حيث ركزت الحكومة على إنشاء ثلاثة أنواع من السدود هي التي وجدتها تتناسب مع جيولوجية السلطنة ومناخها. وهذه الأنواع هي سدود التغذية الجوفية وسدود التخزين السطحي وسدود الحماية.

وعززت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه العمانية خلال الأعوام الأخيرة المنشآت المائية بعدد كبير من السدود المختلفة، كسدود التغذية الجوفية، وسدود

التخزين السطحي، وسدود الحماية من الفيضانات؛ حيث يوجد حالياً في السلطنة نحو ١١٦ سداً تم تنفيذها بناء على نتائج الدراسات الفنية والهيدرولوجية والاقتصادية. وشهد عام ٢٠١١ وحتى منتصف العام ٢٠١٢ تنفيذ المزيد من مشاريع السدود، ومن بينها سدود التغذية الجوفية وسدود التخزين السطحي وسدود الحماية إلى جانب تنفيذ عدد من الدراسات الاستشارية للسدود.

يُذكر أن السلطنة تتسم بنُدرة مياهها بسبب قلة هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وهي تعتمد اعتماداً شبه كليٍّ على المياه الجوفية التي يتم استغلالها من طريق حفر الآبار وشق الأفلاج والعيون، وتكاد تنعدم المياه إلا في بعض الأودية القليلة دائمة الجريان.

خامساً: نهر شط العرب

يشكل شط العرب المنفذ الملاحي الوحيد للعراق إلى الخليج العربي، ويتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي جنوب العراق. يبلغ طوله ٢٠٤ كلم، ونصفه في العراق في كلتا ضفتيه، أما عرضه فيراوح بين ٤٠٠ متر أمام مدينة العشار و١٥٠٠ متر عند مصبه في الخليج العربي. وإذا كانت الأحوال قد استقرت بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية عام ١٨٤٧ بما جعل الدولتين تبرمان اتفاقاً سمي اتفاق «أرض روم» في ٣١ أيار/ مايو ١٨٤٧، وأصبحت الحدود تسير مع الضفة الشرقية اليسرى لشط العرب. وظل شط العرب بكامله تحت السيادة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها، إلى أن توصل الطرفان إلى عقد بروتوكول في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١١، أقر في مادته الثالثة شرعية معاهدة «أرض روم» باعتبارها الأساس في تحديد الحدود في (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣)؛ ونتيجة عقد بروتوكول القسطنطينية جاء في البند الحادي عشر من المادة الأولى أن خط الحدود بالنسبة إلى شط العرب يبدأ من نقطة انفصال قناة الخين لشط العرب عند مصب نهر نزيله ويسير خط الحدود مع مجرى الشط تاركاً النهر والجزر كافة التي فيه تحت السيادة العثمانية، مقابل تنازل الدولة العثمانية عن جزء من شط العرب أمام ميناء المحمرة، وأصبحت الحدود تسير في منتصف الشط والمسافة ٤ أميال أمام الميناء، لقاء اعتراف إيران بالمعاهدة المشار إليها، وتم إقرار هذا الاتفاق.

غير أن الدراسات المتخصصة أفادت بأن مياه شط العرب لا تصلح حالياً للاستهلاك البشري، وقد بلغت نسبة الملوحة فيها ٣٠٠٠ جزء من المليون، أي أكثر

من المقرر بخمس عشرة مرة. أما قضية تلوث هذه المياه فهي كارثية، إذ تعتبر المياه غير صالحة للتناول إذا كانت نسبة التلوث فيها من ١ ـ ٣ جزء في المليون. أما مياه الشط فقد وصلت نسبة التلوث فيها إلى ٥٠ جزءاً في المليون.

وكان من المأمول أن يصبح شط العرب مصدراً مائياً لدى بلدان مجلس التعاون، لكن التغيرات السياسية في هذه المنطقة منذ الثمانينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، جعلت من غير الممكن تحقيق ذلك، ومن ثم فإن على دول الخليج العربي وضع خطط استراتيجية في هذه المرحلة بالبحث عن مصادر مائية، واضعة في اعتبارها المتغيرات الحالية والمحتملة للعلاقات السياسية الدولية، ولا سيّما بعد بدء الانفتاح الإيراني ـ الأمريكي، وكذلك الانفتاح الإيراني ـ الأوروبي. وفي ضوء ما تقدم يصبح من غير الممكن الاعتماد على شط العرب في هذه المرحلة كمصدر من مصادر المياه لبلدان الخليج العربي.

سادساً: مشكلات المياه الخليجية وتحديات الأمن المائي

تصنف جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي ـ عدا عمان ـ باعتبارها تعاني «ندرة حادة» في المياه، وهو ما يعني أن نصيب الفرد، في هذه البلدان، من المياه المتجددة سنويّاً أقل من ٥٠٠ م^{3}. ويرى خبراء البيئة أنها تقترب من ١٠٠ م^{3}. في حين توقعت الدراسة أن موارد المياه لن تفي سوى ٦٧ في المئة من السكان بحلول ٢٠١٥. وتنقسم مصادر المياه في بلدان المجلس حاليّاً إلى مصادر مياه تقليدية تتمثل بالمياه السطحية، والمياه الجوفية، والمياه الضحلة، إضافة إلى مصادر أخرى غير تقليدية تتمثل بالمياه المحلاة، ومياه الصرف المعالجة.

وتعاني بلدان مجلس التعاون الخليجي من الندرة المائية بسبب نقص حجم الأمطار السنوية واعتماد المنطقة بشكل كبير على المياه الجوفية غير المتجددة. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الأمطار السنوي يراوح بين ٧٠ إلى ١٣٠ ملم، باستثناء السلاسل الجبلية في جنوب السعودية وجنوب عمان، التي قد يصل معدل الأمطار فيها إلى أكثر من ٥٠٠ ملم.

ووفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يصل معدل المياه السطحية سنويّاً في المنطقة إلى ٣,٣٣٤ مليون م^{3}، ذلك إلى جانب زيادة الطلب على المياه، الذي يرجع إلى نمو السكان وسرعة التمدن، بجانب سوء استهلاك مياه الصرف،

سواء في القطاعات المحلية أو الزراعية. ونوهت الدراسة إلى أنه قد تم اقتراح استيراد المياه من مناطق مختلفة في العالم (مثل أنتاركتيكا) كوسيلة للتغلب على ندرة المياه في منطقة الخليج العربي، رغم ما يواجهه ذلك من صعوبات اقتصادية وفنية. كما شملت الخيارات المتاحة استيراد مياه النيل، أو من دول كإيران، أو باكستان، أو تركيا (عبر خط أنابيب السلام)، الذي ثبت عدم فاعليته لارتفاع التكلفة؛ إلى جانب ما يحيط الأمر من مخاطر سياسية، إضافة إلى أن هناك مخاطر تنشأ عن المواد الكيميائية التي يتم إضافتها إلى عملية تحلية مياه البحر، سواء لمنع التآكل، أو الحد منه، قد يجري تصريفها في أجهزة المياه. وربما تواجه محطات التحلية تحديات كبيرة في تصريف المياه المالحة بطريقة آمنة تتطلب تكاليف كبيرة. ونوّهت الدراسة، في هذا الصدد، إلى أن الاعتماد على مياه البحر المحلاة فقط، سياسة محفوفة بالمخاطر، نظراً إلى تقلب طبيعة أسعار البترول والإيرادات، التي تمول بشكل كبير هذه العمليات، إلى جانب تنوع تأثيراتها البيئية السلبية.

وبات معروفاً أن بلدان مجلس التعاون، تلجأ إلى أساليب لتوفير مياه تستخدم في مجالات متعددة من التنمية الزراعية، إذ تشكل معالجة مياه الصرف في منطقة الخليج مصدر مياه زائداً، ناتجاً من استهلاك المياه في المناطق الحضرية. وتستخدم مياه الصرف المعالجة بشكل أساسي في ري محاصيل العلف، والحدائق، والمناظر الطبيعية على الطريق السريع والمتنزهات.

غير أن الأمر الأكثر خصوصية والأشد خطورة، في الوقت ذاته، بالنسبة إلى الأمن المائي لبلدان المجلس، هو أنها تقع في منطقة صحراوية فقيرة مائياً، وخالية من أي نهر، وتعتمد في تلبية حاجاتها من المياه العذبة ـ بشكل محدود ـ على مياه الأمطار، والمياه الجوفية غير المتجددة، وبشكل شبه كامل على تحلية مياه البحر. فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم مياه البحر المحلّاة في بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو ١,٨٥ مليار متر مكعب، بما نسبته نحو ٩٠ في المئة من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلّاة.

وليس أدل على الوضع الحرج للأمن المائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي مما ورد في تقرير صادر عن البنك الدولي، في أيار/ مايو ٢٠١١، والذي وصف الوضع المائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بأنه أكثر تعقيداً وخطورة، إذ إنها تواجه مشكلة حقيقية في شح موارد المياه، وهي في جميع الأحوال لا تمثل أكثر من نسبة ٣ في المئة من مجموع الموارد المائية العربية المتجددة. وهكذا فإن الأمن المائي عرضة لمخاطر متعددة الجوانب، وهي ذات أبعاد وطنية وقومية. وبناء على ما تقدم، يمكن التوصل إلى

نتائج خطيرة، حيث تعد ندرة المياه من أهم المشكلات التي تهدد الأمن الخليجي على المستويين الوطني والجماعي، والتي تتمثل بالمحددات التالية[٢٩]:

١ ـ المحددات الجغرافية

تعاني بلدان مجلس التعاون الخليجي من ندرة موارد المياه العذبة السطحية والجوفية، وذلك بسبب عوامل الموقع والتكوين الجغرافي، حيث تقع دول شبه الجزيرة العربية في مناخ صحراوي شديد الجفاف والتصحر، ومن ثم تعد نسبة المياه المتوافرة من سقوط الأمطار السنوية محدودة جداً وغير منتظمة، كما لا يوجد في الجزيرة العربية أي أنهار دائمة الجريان.

٢ ـ المحددات الديمغرافية

تمثل زيادة الطلب على المياه الناتجة من تزايد نمو السكان، وسرعة التمدن، والتوسع العمراني أحد أهم محددات الأمن المائي في بلدان مجلس التعاون، إذ تمتلك بلدان الخليج واحداً من أسرع معدلات السكان نمواً في العالم، حيث أدى النمو السكاني السريع فيها إلى ارتفاع الطلب على المياه في الفترة ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧ بنسبة تجاوزت ٥٠ في المئة.

وبشكل عام، فإن متوسط استهلاك الفرد في منطقة الخليج من المياه يبلغ نحو ١٠٣٥ م^{3} سنوياً، وإذا ما استمر هذا المعدل من الاستهلاك، فإن بلدان المجلس ستكون في حاجة إلى ما يقارب ٤٩ مليار م^{3} من المياه سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥.

لذا، لا بد من أخذ اعتبارات هامة في الحسبان عند التعامل مع القضايا المائية لدى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمها اعتبارات الزيادة السكانية المطّردة، والتوسع في مشاريع التنمية والعمران؛ ومن ثم فإن بلدان المجلس سوف تعاني عجزاً مائياً شديداً في المستقبل، إلا إذا تم التعامل مع هذه القضية بجدية، تعاملاً قائماً على الدراسات العلمية وخلق إمكانات للتعاون، أولاً بين بلدان المجلس، ومن ثم بين الدول الأخرى التي لديها فائض من الماء، دون الوقوع تحت تأثيرات سياسية سلبية، ويجعل أمنها المائي بأيدي غيرها، وهو ما يشكل أدوات للضغط السياسي عليها مستقبلاً، وهذا يعني وضع استراتيجية متكاملة تشارك فيها كل المؤسسات العامة

(٢٩) محمد البدري، «استمرار ندرة الموارد المائية بدول الخليج يشكل تهديداً لمستقبلها التنموي،» **الأنباء** (الكويت)، ١٧/١١/٢٠١٢.

والقطاعات الخاصة، وخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع مائية مستقبلية بعيدة المدى، ويمكن إقامة شراكات بين بلدان المجلس نفسها، وبين البلدان العربية المعنية.

ختاماً، ونحن نتحدث عن المشكلات المائية لدى بلدان مجلس التعاون، لا يمكننا أن نغفل مطمع الدول المجاورة، وبخاصة موضوع شط العرب، ودوره في الصراعات المائية بين دول منطقة الخليج العربي، وإيران، ودور شط العرب في توفير موارد مائية لهذه الدول، فضلاً على أنه ممر ملاحي استراتيجي لهذه الدول للتواصل مع بقية دول العالم بحراً.

خاتمة

حاولت، من خلال هذا العمل المتواضع، الوقوف على المشكلات المائية التي يعانيها الوطن العربي، وبخاصة التي تقع ضمن نهري النيل والفرات وما بينهما أنهار الأردن وفلسطين ولبنان وسورية، وكذلك المشكلات التي تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية، وهي في محورها نابعة من محاولات القوى الإقليمية فرْض رؤيتها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية على هذه البلدان العربية، ولا سيما أن دول الجوار تسيطر على موارد المياه العربية من حيث المنابع، وبشكل خاص أنهار دجلة والفرات والنيل، إضافة إلى شط العرب.

وتكتسب قضايا المياه في الوطن العربي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها، وهي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت المياه تحتل الصدارة، وإن لم يكن معلناً في استراتيجيات الدول الكبرى أنها هدف رئيس يجب امتلاكها والسيطرة عليها أو التحكم فيها؛ ويبدو ذلك جلياً في مؤامرات الكيان الصهيوني وخططه المتعلقة بالمياه. فمنذ القدم، وقبل احتلال فلسطين، كانت هناك تحركات ومؤامرات صهيونية، وبخاصة على المياه، وهو ما يؤكد أهمية عنصر المياه في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

إن مشكلة المياه العربية مرتبطة إلى حد كبير بعدم تبني استراتيجيات وطنية وقومية للتصدي للمشكلات التنموية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي، وإن وجدت، أو ظهرت محاولات، وقدّمت مشاريع تنموية مائية قومية، فهي في الأغلب؛ لا تتم في أروقة الفنادق وقاعات الاجتماعات ومن خلال ندوات ومؤتمرات

لا تخرج المقترحات والتوصيات والمشروعات إلى حيز التنفيذ الفعلي الجدي. وهذا ـ طبعاً ـ مرتبط بالأولويات لدى البلدان العربية على نطاق قومي، ولا سيّما بعد التغيرات والتطورات السياسية المتلاحقة التي تعيشها هذه الأمة. وهذا لا يعني أنه لا توجد مبادرات من قبل الدول، إذ إننا نجد محاولات، ولكنها لا ترقى إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المتكامل من قبل منظومة عربية متكاملة.

إن الوضع المائي العربي، الذي لا يمكن فصله عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية، يقدم إشارات ـ بل دلائل قوية ـ على أن التحديات القادمة كبيرة وخطيرة جداً، وهذا لا يحتمل الانتظار حتى تقع الكارثة ومن ثم نتنادى للالتقاء والبحث ورمي التهم، والندب والبكاء على الأطلال.

ليس مقبولاً، ولا مسموحاً، أن تتحكم دولة أو مجموعة إقليمية بموارد مائية وتجعلها حكراً عليها، لأن ذلك السلوك أو التوجه سيؤدي حتماً إلى صراعات إقليمية دبلوماسية تصل في كثير من الأحيان إلى صراعات مسلحة، ومن ناحية أخرى، يتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم بكونه مشتركاً في كثير من الأحيان بين دولتين، وثلاثة بلدان أو أكثر، كما الحال بالنسبة إلى نهر النيل. وهناك أحواض لا تقل عن ٢٣ حوضاً تشترك فيها من ٤ إلى ١٢ دولة. وتقع نسبة ٧٥ في المئة أو أكثر من إجمالي مساحة ٥٠ بلداً داخل أحواض الأنهار الدولية، في حين يعيش بين ٣٥ و٤٠ في المئة من سكان العالم في تلك الأحواض.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء ما تقدم من المعطيات، نتساءل: هل هناك استراتيجية عربية واضحة في ما يتعلق بالأمن القومي المائي العربي؟ وهل الأمن القومي المائي لبعض البلدان العربية سوف يفرض عليها خيارات قد تكون خارج إطار العمل العربي المشترك؟ وهل يمكن التنبؤ بطبيعة العلاقة العربية في ظل الأزمة المائية؟ مثلاً، ماذا سيحدث في المستقبل بين مصر والسودان، العراق وسورية، الأردن وسورية؟ وهل هناك رؤية واضحة للمستقبل المائي ولكيفية التعامل مع الخيارات الحتمية المائية التي سوف تفرض نفسها على الصراع العربي ـ الصهيوني؟

يرجع تصاعد حدة أزمة المياه في الوطن العربي إلى عدة أسباب رئيسية منها:

١ ـ ارتفاع عدد السكان دون مواكبة لتطور مصادر المياه، وبذلك ينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض.

٢ ـ إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة، من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي يتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات، وبخاصة الزراعية التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه.

٣ ـ التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري، بسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الأنهار من دون معالجة، وهي تحوي الكثير من ملوثات الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية المستخدمة لأغراض الزراعة وبقايا المواد الكيميائية في عمليات التصنيع ومياه الصرف الصحي.

٤ ـ الأطماع التي تحرك القوى المعادية لهذه الأمة للسيطرة على أهم أداة من الأدوات الاستراتيجية في إدارة الصراع بين الوطن العربي والدول المعادية تاريخياً وسياسياً وعقائدياً.

لم يعد الصراع على المياه قضية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أصبح مسألة أمنية واستراتيجية. وما زالت قضية المياه محل صراع بين دول المصب العربية ودول المنابع، وتلك الصراعات تهدد البلدان العربية بالوقوع تحت خط الفقر المائي، نتيجة خضوعها لمحاولات الاستحواذ التركية والصهيونية، وهو ما يتطلب مزيداً من التعاون العربي وتكوين استراتيجية عربية للمياه.

يزداد الوضع المائي العربي تعقيداً بسبب عوامل طبيعية وبشرية وما يترتب على ذلك من تقويض لأسس القومية العربية، وهذه المشكلة المائية ليست محصورة بين البلدين العربيين الشقيقين الأردن وسورية، بل أيضاً بين دول عربية أخرى، شاء لها القدر أن تشترك في ما بينها في الماء والزراعة.

ونحن نتحدث عن الوضع المائي العربي، لا يمكننا أن نتجاهل ما يسعى الكيان الصهيوني لتحقيقه. فمهما تظاهر هذا الكيان بالرغبة في إقامة علاقات سلام، لا يمكن إغفال أو تجاهل أطماعه التاريخية، منذ ما قبل اغتصابه فلسطين. وسيبقى المصدر الأكثر تهديداً على هذا الصعيد، حيث سرق المياه العربية في فلسطين بعد استيطانها، ثم زاد معدلات استغلاله للمياه العربية الجوفية في الضفة وغزة بعد الاحتلال، إلى درجة التهديد بنضوبها، وهدد الأردن ولبنان في مياههما (نهرا الأردن والليطاني) ويحاول البحث عن استغلال مياه النيل، ومدخله إلى ذلك الضغط على مصر عبر إثيوبيا. وجاء

التدفق الكثيف للمهاجرين من دول أوروبا الشرقية ليزيد أطماع الكيان الصهيوني في المياه العربية.

إن هذا يتطلب مراجعة دقيقة لسلوكيات هذا العدو، وبالتالي تبنّي وتنفيذ إجراءات تتناسب والمصالح القومية المرحلية والاستراتيجية، والبحث عن أساليب جديدة لإعادة بناء علاقات عربية متكاملة في أطر المصلحة القومية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو لغد، إبراهيم. **تهويد فلسطين**. ترجمة أسعد رزق. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٢. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٧)

أبو هيف، علي صادق. **القانون الدولي العام**. ط ١٠. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٢.

إسلام، أحمد مدحت. **التلوث مشكلة العصر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (عالم المعرفة؛ ١٥٢)

الأشرم، محمود. **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

الأشعل، عبد الله. **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣.

أوغلو، أحمد داوود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جبار ثلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.

بحيري، صلاح الدين. **مبادئ الجغرافيا الطبيعية**. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٦.

بيركوف، جيرمي. **استراتيجية لإدارة المياه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. واشنطن: البنك الدولي، ١٩٩٤.

التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاماً. الرياض: مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٦.

التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ط ٤. أبو ظبي: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٥.

حافظ، حمدي. **المشكلات العالمية المعاصرة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٨.

خدام، منذر. **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

خولي، محمد رضوان. **التصحر في الوطن العربي: انتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الإنماء العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

خيرو، عز الدين علي. **الفرات والقانون الدولي**. بغداد: دار الحرية، ١٩٧٦.

رجب، يحيى. **مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية: دراسة قانونية سياسية اقتصادية**. الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

الريس، رياض نجيب. **وثائق الخليج العربي، ١٩٦٨ - ١٩٧١: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢.

الزوكة، محمد خميس. **جغرافية المياه**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

سسكند، لورانس إ. **دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فاعلية**. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦.

سعيد، رشدي. **نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤.

سلامة، رمزي. مشكلة المياه في الوطن العربي: **احتمالات الصراع والتسوية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١.

السيد الحسيني، السيد. **نهر النيل في مصر: منحنياته وجزره: دراسة جيومورفولوجية**. القاهرة: مركز النشر لجامعة القاهرة، ١٩٩١.

الشافعي، محمد بشير. **القانون الدولي العام في السلم والحرب**. ط ٦. القاهرة: مكتبة دار الجلاء، ١٩٩٧.

طربين، أحمد أمين. **الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**. دمشق: جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٩٨٠.

العادلي، صبحي أحمد زهير. **النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٣)

العبيدي، قيس حمادي. **مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وإيران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي**. بغداد: مكتبة منتدى دار الثقافة والفنون، ٢٠١١.

علوان، محمد يوسف. **القانون الدولي العام: المقدمة والمصادر**. ط ٣. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

عمر، عمر عبد العزيز. **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤.

العيدروس، محمد حسن. **الأفلاج في مدينة العين**. أبو ظبي: دار المتنبي للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

عيسى، محمود خيري. **العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، ١٩٧٨.

فارس، نبيل. **حرب المياه في الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. القاهرة: دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

القايدي، سيف سالم. **المدخل إلى الجغرافية الاقتصادية**. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

قسمة المياه في القانون الدولي: حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا. بغداد: وزارة الخارجية ووزارة الري العراقية، ١٩٩٩.

القعالي، عبد الله موسى. **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**. الجيزة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٦.

قمير، فادي. **مياه لبنان بين الضياع والاستثمار**. بيروت: دار دكاش للنشر، ٢٠٠٥.

كحالة، صبحي. **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ الورقة رقم ٩)

محفوض، عقيل. سورية وتركيا: **نقطة تحول أم رهان تاريخي؟**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

محمد، محمد حجازي. **نحو دراسة في جغرافية مصر**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

مخيمر، سامر وخالد حجازي. **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦. (عالم المعرفة؛ ٢٠٩)

مسيرة عُمان في إطار مجلس التعاون الخليجي. مسقط: وزارة الإعلام العُمانية، ٢٠٠٣.

المفتي، أحمد. **الاتفاقيات الدولية والمفاوضات حول مياه النيل خلال، ١٨٩١ ـ ٢٠١٣**. الخرطوم: مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠١٣.

موسى، علي حسن وشاهر جمال آغا. **جغرافية الوطن العربي الطبيعية**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

النابلسي، شاكر. **طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

هويدي، أمين. **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

دوريات

أبو حمدان، طارق. «المطامع الإسرائيلية بالمياه اللبنانية تزيد مخططاتها العدوانية في الوزاني.» **السفير**: ١٢/ ٧/ ٢٠١٣.

أسعد، منى. «المياه العربية والخطر الصهيوني.» **صامد الاقتصادي**: العدد ١٢٥، ٢٠٠٦.

البدري، محمد. «استمرار ندرة الموارد المائية بدول الخليج يشكل تهديداً لمستقبلها التنموي.» **الأنباء** (الكويت): ١٧/ ١١/ ٢٠١٢.

بشارة، عبد الله يعقوب. «مجلس التعاون وشرعية التعاون الإقليمي العربي.» **التعاون** (الأمانة العامة لمجلس التعاون): العدد ١١، آب/ أغسطس ١٩٨٨.

بطرس ـ غالي، بطرس. «استراتيجية الدبلوماسية المصرية في القارة الأفريقية: الافتتاحية.» **السياسة الدولية**: العدد ٧٦، ١٩٨٤.

بكر، حسن. «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

البيان (أبو ظبي): ١٤/ ٨/ ١٩٩٢.

التميمي، عبد المالك. «سياسة المياه المشتركة بين العراق وإيران.» **الجريدة** (الحركة الاشتراكية العربية): ٢٠٠٦.

الجميلي، حميد. «الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات.» **آفاق عربية**: العدد ٩، ١٩٩٩.

حبيب، إبراهيم محمود ورضوان جهاد الكيلاني. «جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر ـ الميت).» **مجلة الجامعة الإسلامية**: سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسية، السنة ١٥، العدد ٢، ٢٠٠٧.

حسن، مرتضى جمعة. «موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها.» **المتوسط**: ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠.

حسين، عبد الستار سلمان. «مشاريع جنوب شرق الأناضول «الكاب»: الجوانب الفنية.» **دراسات اجتماعية** (بغداد): العدد ٧، ٢٠٠٠.

الداود، محمود علي. «تطور العمل العربي المشترك في منطقة الخليج العربي.» **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ تونس): العدد ٥١، ١٩٨٧.

دبور، فؤاد. «الأطماع الصهيونية في لبنان.» **الدستور** (عمّان): ٦/ ٣/ ٢٠٠٦.

الدعمي، جواد. «دق ناقوس الخطر من تصرفات وسلوك ايران المائي ضد العراق.» **صوت الفلاح**: ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢.

الربيعي، صاحب. «حرب المياه بين العراق وتركيا.» **مجلة المياه**: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

الرميحي، محمد. «مجلس التعاون الخليجي.. تقييم تجربة عربية.» **التعاون** (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية): السنة ٣، العدد ٩، ١٩٨٨.

زحلان، أنطوان. «العرب والتحدي التقاني: التخطيط والتنبؤ.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

«سرقة المياه العربية كهدف حيوي في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.» **المجلة الجغرافية: نافذة الجغرافيين العرب** (الموسوعة الجغرافية): ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

سلامة، سلامة أحمد. «أزمة المياه قادمة.» **الشروق**: ٣١/ ٣/ ٢٠١٢.

السهلي، نبيل محمود. «البعد المائي للجدار الإسرائيلي العازل.» **الثورة (دمشق)**: ٢٤/ ٤/ ٢٠١١.

شاطي، ريسان كريم [وآخرون]. «تقييم فعالية مبيدات أدغال في معدلات استخدام مختلفة في مكافحة أدغال الرز.» **العلوم الزراعية العراقية**: السنة ٤٠، العدد ٤، ٢٠٠٩.

الشرق الأوسط: ٣/ ٩/ ٢٠١٠.

الشيمي، محمد نبيل. «الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان.» **الحوار المتمدن**: العدد ٢٩٩٣، ٢ أيار/ مايو ٢٠١٠.

صبحي، مجدي. «الخلاف المائي التركي ـ السوري ـ العراقي.» **مركز الدراسات الاستراتيجية**: العدد ٥، ١٩٩٨.

عبد العال، محمد شوقي. «الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية: نهر النيل.» **مجلة البيئة والقانون**: نيسان/ أبريل ٢٠١١.

ـــــــ. «مشروع سد النهضة في ضوء القانون الدولي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٩١، ٢٠١٢.

العجيلي، محمد صالح. «اللجنة المشتركة لحوضي دجلة والفرات.» **المجلة العراقية للعلوم الإدارية** (كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بابل): السنة ١، العدد ١، ٢٠٠١.

علوي، مصطفى. «أبعاد السياسة المصرية في أفريقيا: الأدوات والمضامين الدبلوماسية.» **السياسة الدولية**: نيسان/ أبريل ١٩٨٤.

عمر، إيهاب. «السدود والعهود: سبع اتفاقيات و١١ سدا على ضفاف نهر النيل.» **الأهرام الرقمي**: ٢٥/ ٦/ ٢٠١٣.

الغد (عمّان): ١٩/ ٨/ ٢٠١٣.

غليون، برهان. «العلاقات السورية التركية ودرس الديموقراطية.» **الحوار المتمدن**: العدد ٢٩٧٢، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

فلاتة، محمد عبد الله. «مجلس التعاون لدول الخليج العربي: الاستمرارية في ظلّ التباين.» **شؤون العصر** (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية): العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

قاعود، مصطفى. «قناة البحرين الأحمر والميت مشروع في خدمة الأطماع الإسرائيلية.» مركز الإعلام والمعلومات في غزة: ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

اللامي، علاء. «نصف قرن من التجاوزات المائية الإيرانية.» **الحوار المتمدن**: العدد ٣٨٣٩، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

اللاوندي، سعد. «استراتيجية عربية للمياه: متى وكيف؟.» **الأهرام**: ١٣/ ٦/ ٢٠١١.

«مجموعة حوض نهر النيل ـ قسم الري والهيدروليكي ـ كلية الهندسة ـ جامعة القاهرة.» **الشعب** (القاهرة): ١٩/ ٦/ ٢٠١٣.

مشعل، عبد الواحد. «المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية.» **مجلة آراء حول الخليج**: العدد ٩٢، ٢٠١٢.

«الموارد المائية العربية والأطماع الإسرائيلية.» **القدس العربي**: ٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

«المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي.» **مجلة الدفاع الوطني**: ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

نيوز آند كومباني. «دول الخليج تتجاوز المعدل العالمي في استهلاك الماء.» **القبس** (الكويت): ٢٣/ ١/ ٢٠١٢.

الوسط (المنامة): ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧م [الموافق ٢٠ ذي الحجة ١٤٢٨هـ].

الوطن (الكويت): ١/ ٧/ ١٩٩٢.

اليوم السابع: ٢٨/ ٥/ ٢٠١٣.

أطروحات ورسائل جامعية

الراوي، أحمد عمر أحمد. «مشكلات المياه في العراق في ظلّ السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الأمن الغذائي.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩).

عبدو، أسامة شريف. «دراسة كيميائية لسلوك وتوزع بعض العناصر المعدنية في مياه مصبات الأنهار وعلاقتها بالملوحة: تطبيق على مصب نهر الكبير الشمالي.» (رسالة ماجستير في الكيمياء التحليلية، كلية العلوم، جامعة تشرين، دمشق، ٢٠٠٨).

العبيدي، حسن عزبة. «تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير العالم.» (أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٨).

عليان، عليان محمود. «الأقلية الكردية في العراق وتنظيماتها السياسية بين ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠.» (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٧٧).

المناصير، عطا فهد. «الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠١٢).

ندوات ومؤتمرات

أعمال مؤتمر «ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل» الذي عُقِدَ بالقاهرة يومي ٣٠ ـ ٣١ أيار/ مايو ٢٠١١.

ملتقى الأمن المائي العربي، الذي عُقِدَ في عمان، بين ٢٨ و٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، التي عُقِدَت في عمّان ـ الأردن بين ٢٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

محاضرات

حسين، مصطفى جاسم. «الدور الإقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠.» (محاضرة في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣).

مواقع إلكترونية، وتقارير

«اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.» الأمم المتحدة: ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧، <https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx? src = ind & mtdsg_no=xxvii-12&chapter=27&lang=en>.

«الأمن المائي الخليجي: التحديات واستراتيجيات المواجهة.» مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية: ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

الأمير، فؤاد قاسم. «الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم.» صوت اليسار العراقي، <http://saotaliassar.org/frei%20kitabat/nationalbeweg/fuaadkasim-alamier/teil01.htm>.

«حماية نوعية موارد المياه العذبة وامتداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها.» الأمم المتحدة، <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/chapter_18.pdf>.

العلاف، إبراهيم خليل. «حرب السدود على نهري دجلة والفرات.» ميدل إيست أونلاين: ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، <http://www.middle-east-online.com/?id=79104>.

عيسى، حنا. «السيادة الدولية على المياه الداخلية والإقليمية.» شبكة فلسطين الإخبارية: ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٣، <http://arabic.pnn.ps/index.php/ideas/60420-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%a7%d8%ae%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9>.

«قواعد هلسنكي.» الموقع الرسمي لمعهد القانون الدولي، <http://www.mpil.de/shared/data/pdf/pdf/8helsinki_rules_on_the_waters_of_international_rivers_ila.pdf>.

«لبنان: الجغرافيا والمناخ والسكان.» الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/lbn/cp_lbn_ar.pdf>.

«مجلس التعاون الخليجي يدرس التحول إلى كونفدرالية لمواجهة الأطماع الإيرانية.» أخبار العرب: ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١، <http://akhbaralarab.net/index.php/regional/36174-2011-04-12-20-05-36>.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، <http://www.fao.org>.

الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني، <http://www.nuwab.gov.bh/informationcenter/show.aspx?articleid=148>.

الموقع الرسمي للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، <http://www.litani.gov.lb/river.html>.

نجات، سيد علي. «العلاقات السورية ـ التركية المعاصرة.» مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط: ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا): ٦/ ٣/ ٢٠١٢، <https://www.kuna.net.kw/>.

الوكالة الوطنية العراقية للأنباء: ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، <http://www.ninanews.com/arabic/index.asp>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Bulloch, John and Adel Darwish. *Water Wars: Coming Conflict in the Middle East.* London: Victor Gollancz, 1993.

Collins, Robert O. *The Waters of the Nile: Hydropolitics and the Jonglei Canal, 1900-1988.* New York: Oxford University Press, 1990. (Oxford Studies in African Affairs)

Hildering, Antoinette. *International Law: Sustainable Development and Water Management.* The Netherlands: Delft, Eburon Academic Publishers, 2006.

Periodicals

Aras, Bulent and Rabia Karakaya Polat. «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria.» *Security Dialogue* (SAGE Publications): vol. 39, no. 5, 2008.

Conferences

Conference on the Environmental Management for Sustainable Development in Lebanon, UNEP/LNCSR, Beirut, 1995.

Reports and Websites

«GNIS FAQ.» United States Geological Survey, <http://gnis.usgs.gov/domestic/>.

Grand Millennium Dam, <http://www.grandmillenniumdam.net>.

«International Law Association Berlin Conference (2004) Water Resources Law.» International Water Law, <http://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA_Berlin_Rules-2004.pdf>.

«Meles Launches Millennium Dam Construction on Nile River.» New Business Ethiopia: 2 April 2011, <http://egyptianlobby.com/.../meles-launches-millennium-dam-construction-on- nile-river.docx>.

«Water Conflict and Cooperation/Nile River Basin.» Waterwiki: 2010, <http://waterwiki.net/index.php/water_conflict_and_cooperation/nile_rivr_basin>.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- خ -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

ـ هـ ـ

- و -

- ي -

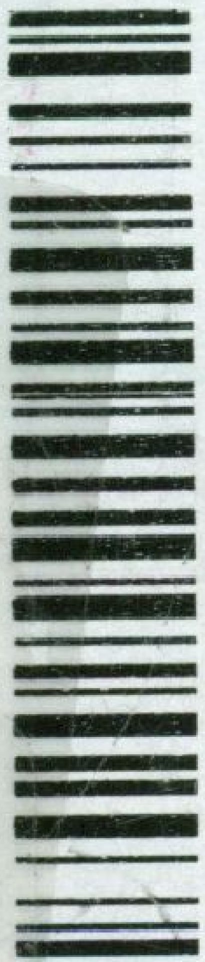
هذا الكتاب

تمثل قضية المياه واحدة من التحديات الاستراتيجية الكبرى التي يواجهها الوطن العربي، الذي يشكو مجاله الجغرافي نقصاً حاداً في كميات المياه العذبة، الجوفية منها والجارية، وما توافر منها معظمه إما غير متجدد، كما هي الحال في البيئة العربية الصحراوية، أو أنه ينبع من خارج الأراضي العربية كما هي الحال مع نهري النيل والفرات، بحيث تكون البلدان العربية التي تعتمد على هذه المصادر عرضة للاستنزاف، أو للابتزاز ولتلاعب البلدان الأخرى بالكميات المتدفقة إليها. وتزداد هذه التحديات عمقاً، في ظل انشغال النظام العربي اليوم في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني من جهة، وفي ظل توسع الطموحات الاقتصادية والسياسية لدى دول المنبع أو الممر من جهة أخرى.

يتناول هذا الكتاب المخاطر المحدقة بالموارد المائية للوطن العربي، من خلال مناقشة مختلف الجوانب، ولا سيَّما القانونية منها، وبخاصة ما يختص بالعلاقة بالدول المتحكمة بتدفق مياه الأنهار الكبرى، كإثيوبيا في حالة نهر النيل وتركيا في حالة نهر الفرات، أو بمياه لبنان والأردن وفلسطين الواقعة أسيرة المطامع الإسرائيلية.

عليان محمود عليان

- باحث أردني من مواليد عام ١٩٤٤.
- ماجستير علوم سياسية ـ جامعة الكويت (١٩٧٧).
- بكالوريوس علوم سياسية ـ جامعة بغداد (١٩٦٨).
- عضو فني في مكتب وزير التعليم العالي في دولة الكويت (منذ عام ٢٠١١).
- عضو فني في مكتب الجامعة العربية المفتوحة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠).
- مسؤول إعلامي في السفارة اليمنية لدى دولة الكويت (١٩٩٩).
- باحث في مكتب وزير التربية ووزير التعليم العالي في دولة الكويت (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥).



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

ISBN: 978-9953-82-664-6

